مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

الفلسطينيّون في إسرائيل:

مقاربات نظريّة وتطبيقيّة حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل

المؤتمر السنويّ لعام 2022

مهنّد مصطفى
محرّر

الفلسطينيّون في إسرائيل:
مقاربات نظريّة وتطبيقيّة حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل

المؤتمر السنويّ لعام 2022

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

مقاربات نظريّة وتطبيقيّة حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل

Theoretical and applied approaches to violence in Palestinian society in Israel

محرّر: مهنّد مصطفى

تدقيق: حنا الحاج

تصميم: أمل شوفاني

مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب

جميع الحقوق محفوظة، 2022

مدى الكرمل- المركز العربي
للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
شارع هميجينيم (الملك جورج) 90.
ص.ب. 9132 حيفا 3109101
هاتف: 048552035 | ناسوخ: 048525973
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

أُنتج هذا المنشور بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، وتمويل الوزارة الفدراليّة الألمانيّة للتعاون الاقتصاديّ والتنمية. يمكن استخدام محتوى المنشور أو جزء منه مع ذكر المصدر فقط.
لا يعبر مضمون هذا المنشور بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبورغ وهو من مسؤوليّة (مدى الكرمل) فقط.

This publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung with means provided by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development.
The content of the publication is the sole responsibility (Mada al-Carmel) and does not necessarily reflect a position of RLS.

المحتويات

7 **المقدمة**

9 "عرض وتحليل نتائج استطلاع للرأي حول الحالة السياسيّة والعنف".
د. إمطانس شحادة

الباب الأوّل- مقارَبات منهجيّة ومعرفيّة لدراسة العنف في المجتمع الفلسطينيّ.

34 "تطوير إستراتيجيّات وآليّات لتوثيق جرائم القتل: دروس مستخلَصة من مشروع بحث حول جرائم قتل النساء في فلسطين قبل النكبة"
د. مهيب زيدان

62 "الخطاب الأكاديميّ الإسرائيليّ حول ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل: مسح ونتائج أوّليّة"
د. ميسم بشارة

الباب الثاني- مقارَبات سياسيّة ونظريّة مقارنة حول العنف

77 "تجارب مجتمعيّة في مكافحة العنف والجريمة"
شهرزاد عودة وخالد السيّد

94 "الأقلّيّات والجهاز الشرطيّ: الأقلّيّة العربيّة -العنف الطاغي وغياب الشرطة"
ميرفت أبو هدوبة

ملاحق

109 ملحق 1
نتائج استطلاع رأي آذار 2022

115 ملحق 2
برنامج المؤتمر

المقدمة

يشير أغلب الفلسطينيّين في إسرائيل، في الاستطلاعات التي أجراها مركز مدى الكرمل ومراكز أخرى، إلى أنّ موضوع العنف والجريمة هو القضيّة الأولى التي تشغلهم في السنوات الأخيرة. وليس من قبيل المصادفة أن تتصدّر هذه القضيّةُ أولويّاتِ المجتمع الفلسطينيّ في العَقد الأخير تحديدًا. فمنذ عام 2000، وعلى وجه التحديد في السنوات العشر الأخيرة، انتشرت الجريمة ومظاهر العنف المتنوّعة في المجتمع الفلسطينيّ، وتحوّلت مع السنوات، وخاصّة الجريمة، إلى حالة مؤسّساتيّة منظَّمة. تغلغلت الجريمة المنظَّمة في مفاصل المجتمع عمومًا، وفي مفاصله الاقتصاديّة على وجه الخصوص، وتحوّلت إلى تنظيم قويّ ومؤثّر في المجتمع الفلسطينيّ. بَيْدَ أنّ صعود الجريمة المنظَّمة لا يجب أن يُحيّد الأنظار عن مظاهر العنف والجريمة الاجتماعيّة والسياسيّة أيضًا، التي لا تدخل في إطار الجريمة المنظَّمة.

مع صعود ظاهرة العنف، سُكِبَ كثير من الحبر على تحليل ومحاولة فهم ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطينيّ، أسبابها وتداعياتها وسُبل علاجها، بدءًا بالعنف في المدارس، مرورًا بالعنف الأسريّ والعنف ضدّ النساء، وانتهاءً بالعنف في المجال العموميّ. وتصدّرت هذه الأعمال مقاربات نظريّة هامّة واستعملت منهجيّات بحثيّة متنوّعة، منها الكمّيّ ومنها الكيفيّ، وأحيانًا اعتُمِد الكمّيّ والكيفيّ كلاهما معًا. ومع ذلك، لا تزال ثمّة حاجة إلى مقارَبات جديدة لفهم ظاهرة العنف، وحاجة أكبر إلى فهم ظاهرة الجريمة المنظَّمة في المجتمع التي لم تحظَ بالبحث والتحليل الكافيَيْن.

بناءً عليه، تطمح فصول هذا الكتاب إلى تسليط ضوء البحث والدراسة على ظاهرة العنف والجريمة من خلال مقارَبات نظريّة وتطبيقيّة جديدة، إلى جانب تطوير المقارَبات القائمة ونقدها، والاستفادة من تجارب عالميّة مشابهة أو قريبة. ترمي فصول الكتاب إلى سَبْر أغوار هذه المسألة وتفكيك طبقاتها لفهم اشتباكها بطبيعة النظام السياسيّ وتَعالُقها بالسياق التاريخيّ والتحوُّلات الاقتصاديّة والسوسيولوجيّة عمومًا، ولا سيّما في العَقدين الأخيرين. علاوة على ذلك، يتضمّن الكتاب نتائج استطلاع الرأي السنويّ الذي يُجْريه مدى الكرمل حول الحالة السياسيّة عمومًا، ويعالج هذا العام، في قسم منه، مواقف

الفلسطينيّين من ظاهرة العنف ولجريمة، وتحديدًا تقييمهم لدور الفاعلين من أفراد ومؤسّسات في معالجتهم ومواجهتهم وتعاطيهم مع هذه الظاهرة، وهو ما يفتح آفاقًا لدراسات مستقبليّة بشأن العلاقة بين تراجع وضعف الحقل السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، وانتشار ظاهرة العنف والجريمة.

المحرّر

توجُّهات الفلسطينيّين في إسرائيل بشأن الحالة السياسيّة وآفة العنف

إمطانس شحادة[1]

يتناول هذا الفصل تحليل نتائج استطلاع عامّ أجراه مدى الكرمل في شهر آذار المنصرم (2022).[2] يفحص الاستطلاع مواقف المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل في موضوعين حَظِيا باهتمام الفلسطينيّين في العام الأخير، وهما: الحالةُ السياسيّة المتمثّلة في دخول قائمة عربيّة في التحالف الحكوميّ لأوّل مرّة منذ إقامة دولة اسرائيل، وآفةُ العنف التي تحوّلت في العَقد الأخير إلى إحدى أبرز القضايا التي تشغل المجتمع العربيّ. ويفحص كذلك آراء المجتمع حول تعامل المؤسّسات العربيّة والحكوميّة في قضيّة العنف وأسبابه، ويرصد مواقفه حول بعض الأدوات التي اقتُرِحت في العام الأخير. كذلك يتابع الاستطلاع الحاليّ -شأنه في ذلك كشأن الاستطلاعات السابقة- تصوّرات المجتمع العربيّ للحلول السياسيّة المطروحة للقضيّة الفلسطينيّة. الدمج بين القضايا السياسيّة وقضيّة العنف في دراسة واحدة يمكّننا من فحص العلاقة -إذا وُجِدت- بين المواقف السياسيّة والمواقف تجاه قضيّة العنف وتعامُل المؤسّسات العربيّة والحكوميّة معها، وما إذا كان هناك تباين في المواقف وَفقًا للموقف السياسيّ.

الحالة السياسيّة

منذ حلّ الكنيست الـ 23 وتقديم الانتخابات في نهاية عام 2020، وتفكيك القائمة المشتركة في بداية عام 2021، حدث داخل المجتمع العربيّ وبين القوائم العربيّة تصدُّعٌ وانقسام من نوع جديد، وهو النقاش حول طبيعة العمل البرلمانيّ والمشاركة في المنظومة الحزبيّة والبرلمانيّة الإسرائيليّة، عن طريق استعداد حزب عربيّ دخول التحالف الحكوميّ، بصرف النظر عن هُويّة الحزب والشخص اللذين سيقفان على

1. مدير وحدة السياسات في مدى الكرمل.

2. استطلاع هاتفيّ، نفّذه معهد "ستات-نت" في بداية شهر آذار مع عيّنة تمثيليّة للمجتمع العربيّ شملت 500 مستطلَع.

رأس التحالف الحكوميّ. فلغاية تشكيل القائمة المشترَكة عام 2015، كان هناك شبه إجماع لدى الأحزاب العربيّة على أنّ طبيعة العمل البرلمانيّ العربيّ تكمن في تمثيل المجتمع الفلسطينيّ وحقوقه وهُويّته واحتياجاته، من خلال المشاركة في المعارضة البرلمانيّة، بل إنّ الأحزاب العربيّة كانت تُعرَّف كأحزاب معارَضة بنيويّة خارج إطار الشرعيّة الصهيونيّة، كونها ليست جزءًا من الإجماع الصهيونيّ (روحانا، الصالح، وسلطاني، 2004).

بعد تشكيل القائمة المشتركة الأولى عام 2015 وحصولها على 13 مقعدًا، ازدادت شهيّةُ قسم من الأحزاب العربيّة لأخذ دور أكثر تأثيرًا في المشهد الحزبيّ الإسرائيليّ، من جهة، والرغبةُ في إسقاط اليمين برئاسة نتنياهو العدائيّ تجاه المجتمع العربيّ والقضيّة الفلسطينيّة، والحاجةُ إلى إيجاد حلول للقضايا المعيشيّة الحارقة في المجتمع العربيّ، من جهة أخرى. حينذاك أخذت في الظهور بوادر تغيُّر في مكانة العمل البرلمانيّ العربيّ، وبات أكثر تداخلًا في المنظومة السياسيّة والحزبيّة الإسرائيليّة. بعد إعادة تشكيل القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست الـ 21 في أيلول عام 2019، وحصول المشتركة على 13 مقعدًا، ثمّ حصولها على 15 مقعدًا في انتخابات الكنيست الـ 22 في آذار عام 2020، وفي ظلّ عدم الحسم في الساحة الإسرائيليّة وفشل نتنياهو في تشكيل حكومة، انخرطت القائمة المشترَكة في منافسات المعسكرات الحزبيّة في المنظومة الحزبيّة الإسرائيليّة، وأرادت تأدية دور أكثر فاعليّة وتأثيرًا من وجهة نظرها، ودخلت في أزمة التوصيات وحاولت أن تسهم في إفشال نتنياهو في تشكيل حكومة وإسقاطه، وأوصت على مرشّح المعسكر المناهض لنتنياهو حينها بِني چانتس. استغلّ الأخير توصية القائمة المشترَكة وشكّل حكومة تحالف مع نتنياهو، لم تدم أكثر من ستّة شهور، لتُحَلّ الكنيست وتُقَدَّم الانتخابات من جديد.

قُبَيْل انتخابات آذار عام 2021، برزت رغبة القائمة العربيّة الموحّدة في الاندماج التامّ في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة (وإن كان ذاك بشروط الأحزاب الإسرائيليّة، ومن ضمنها شروط اليمين واليمين المتطرّف)، الاندماج الذي يعني -في ما يعني- الابتعادَ والتنازل عن المطالب السياسيّة الجماعيّة للمجتمع الفلسطينيّ، والاكتفاءَ بالقضايا المعيشيّة اليوميّة، دون ربطها بالمكانة القوميّة للمواطنين العرب وبطبيعة وجوهر دولة إسرائيل، والابتعادَ عن قضيّة الاحتلال والاستعمار الإسرائيليّ للمناطق الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، بالتوازي مع طرح مواقف متشدّدة في القضايا الاجتماعيّة والدينيّة. ولذا، فَكّكت القائمةُ العربيّة الموحّدة القائمةَ المشترَكة وخاضت الانتخابات بقائمة منفصلة.

مقابل ذلك، حاولت القائمة المشترَكة الاندماج في اللعبة البرلمانيّة والحزبيّة الإسرائيليّة، والعمل على بناء تحالفات بغية إسقاط اليمين، وتحويل المشتركة إلى جزء عضويّ وشرعيّ من المنظومة الحزبيّة والسياسيّة الإسرائيليّة، ضمن السقف السياسيّ الذي يقبل به المعسكر المناهض لنتنياهو، نحو المطالبة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينيّة بالشروط التي يعرضها الإجماع الصهيونيّ وتقْبل بها السلطة الفلسطينيّة، والمطالبة بالديمقراطيّة والمساواة للمجتمع العربيّ، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة _ الاقتصاديّة؛ أي العمل لتحسين الواقع وتقليل العنصريّة والتمييز تجاه المواطنين العرب، دون توضيح الشروط لتحقيق ذلك ولا الاشتباك مع طبيعة إسرائيل وجوهرها.

محاولة الأحزاب العربيّة ضبط الخلافات السياسيّة، وتخفيفها أو تأجيلها بعد إقامة القائمة المشتركة عام 2015، بغية إنجاحها والحفاظ عليها، أدّت في واقع الأمر إلى العكس من المرجّو وعادت وفتحت الخلافات الأيديولوجيّة السياسيّة بين الأحزاب العربيّة، وأدّت إلى تفكيك القائمة المشتركة، بل أُضيفت إليها تصدُّعات جديدة بصيغة الخلافات في القضايا الاجتماعيّة والدينيّة، والخلاف حول مشاركة حزب عربيّ (القائمة العربيّة الموحَّدة) في الائتلاف الحكوميّ، تحت سقف وشروط أحزاب اليمين واليمين المتطرّف. وفعلًا تشكّلت حكومة بِنِتْ - لَپيد في شهر حزيران عام 2021 بفضل دعم وتحالف القائمة العربيّة الموحّدة مع الائتلاف الحكوميّ دون تمثيل وزاريّ.

تتابع هذه الورقة مواقف المجتمع العربيّ تجاه دخول القائمة العربيّة الموحَّدة إلى التحالف الحكوميّ وتقييم المستطلَعين للحالة السياسيّة بعد قرابة عام من انتخابات الكنيست الـ 24. إلى جانب ذلك، ستسلّط الورقة الضوء على ما إذا كان ثمّة اختلاف بين مصوّتي القائمة العربيّة الموحَّدة والقائمة المشترَكة في هذه الجوانب، وما إذا كان حقًّا ثمّة تصدُّع وانقسام في مواقف المجتمع العربيّ إزاء الحالة السياسيّة.

في البداية فحص الاستطلاع موقف المجتمع بشأن جدوى دخول قائمة عربيّة إلى التحالف الحكوميّ (الجدول 1).

الجدول (1): حسب رأيك، وجود قائمة عربيّة في الائتلاف الحكوميّ

	النسبة %
يخدم المصالح العربيّة	52.8
لا يؤثّر على المصالح العربيّة	32.4
يضرّ بالمصالح العربيّة	11.8
لا أعلم	3.1

توضّح النتائج أنّ ما يربو عن نصف المستطلَعين بقليل (52.8%) يعتقدون بأنّ وجود قائمة عربيّة في التحالف الحكوميّ يخدم مصالح المجتمع العربيّ، بينما يرى 32.5% من المستطلَعين أنّ وجود قائمة عربيّة في التحالف لا يؤثّر على المصالح العربيّة، وهنالك 11.8% فقط يعتقدون أنّ ذلك يضرّ بمصالح المجتمع العربيّ. من المهمّ الإشارة هنا أنّ الاستطلاع أُجْرِيَ في بداية شهر آذار المنصرم (2022)، أي قبل اندلاع المواجَهات في مدينة القدس.

تشير النتائج أنّ قرابة نصف المجتمع ترى أنّ المشاركة في التحالف الحكوميّ تخدم المصالح العربيّة، والنصف الآخر يرى أنّها لا تؤثّر أو أنّها تضرّ. هذه النتيجة توضّح الانقسام في المجتمع العربيّ بشأن المشاركة في التحالف الحكوميّ، وتتماشى مع نتائج الاستطلاعات العامّة التي جرت في السنوات الأخيرة التي تشير أنّ المجتمع العربيّ يدعم بالمبدأ دخول الأحزاب العربيّة للتحالف الحكوميّ، بل إنّ نسبة ذلك بلغت قبل الانتخابات الأخيرة قرابة 65 % من المجتمع. لا يتطرّق موقف المجتمع العربيّ الداعم لمبدأ المشاركة في التحالف إلى أداء الأحزاب العربيّة إذا دخلت في التحالف الحكوميّ، ولا يعكس مدى الرضى عن هذا الأداء أو عدمه، كما يتّضح من السؤال التالي الذي فحص تأييد المستطلَعين لنهج منصور عبّاس في الحكومة.

توضّح النتائج أنّه على الرغم من مستوى الدعم المرتفع لمبدأ مشاركة قائمة عربيّة في الائتلاف الحكوميّ، نجد أنّ مستوى تأييد نهج منصور عبّاس أقلّ بكثير. تُظهِر النتائج (الجدول 2) أنّ مستوى عدم الرضى عن نهج منصور عبّاس (نحو 47%) فاق مستوى الرضى عنه (نحو 38%). بهذا المعنى، المجتمع العربيّ يرى أنّ المشاركة في التحالف قد تخدم مصالحه، لكنّه يريد أن يرى نهجًا آخَر غير النهج

المعمول به حاليًّا.

الجدول (2): هل تؤيّد نهج منصور عبّاس في الحكومة الحاليّة؟

	النسبة %
نعم	38.0
لا	47.1
لا أعرف	14.9

إذا نظرنا إلى هذه النتائج وَفقًا لتصويت المستطلَعين في الانتخابات الأخيرة (الجدول 3) -مصوّتي القائمة المشترَكة ومصوّتي القائمة العربيّة الموحَّدة- نجد أنّ غالبيّة مصوّتي القائمة العربيّة الموحَّدة يعتقدون أنّ المشاركة في التحالف الحكوميّ تخدم مصالح المجتمع العربيّ (69%)، مقابل 22.5% يعتقدون أنّ ذلك لا يؤثّر على مصالح المجتمع العربيّ، وهنالك 9% فقط من مصوّتي الموحَّدة يعتقدون أنّ ذلك يضرّ بمصالح المجتمع العربيّ. كذلك نرى لدى مصوّتي القائمة المشترَكة أغلبيّة تعتقد أنّ وجود قائمة عربيّة في التحالف الحكوميّ يخدم مصالح المجتمع العربيّ (نحو 52%)، بينما يعتقد 32% منهم أنّ هذا لا يؤثّر، وأنّ 13.6% فقط يعتقدون أنّ ذلك يضرّ بمصالح المجتمع العربيّ.

الجدول (3): حسب رأيك، وجود قائمة عربيّة في الائتلاف الحكوميّ (%)، حسب توزيعة المصوّتين

	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لم أصوّت
يخدم المصالح العربيّة	52.0	68.6	38.4
لا يؤثّر على المصالح العربيّة	32.2	22.5	42.4
يضرّ بالمصالح العربيّة	13.6	8.8	13.9
لا أعلم	2.3	0.0	5.3

على الجملة، نرى أنّ هناك أغلبيّة من مصوّتي كلتا القائمتين، وإنْ بتفاوت، تعتقد أنّ المشاركة في التحالف تخدم مصالح المجتمع العربيّ؛ أي إنّ مبدأ المشاركة في

التحالف الحكوميّ لا يشكّل نقطة تصدُّع وانقسام لدى المصوّتين في المجتمع العربيّ، بينما نجد أنّ هناك فرقًا بين مصوّتي المشترَكة والموحَّدة في تقييم نهج منصور عبّاس (الجدول 4).

توضّح النتائج أنّ نحو 66.7% من المستطلَعين مصوّتي القائمة العربيّة الموحَّدة يؤيّدون نهج منصور عبّاس، ونحو 24.5% منهم لا يؤيّدونه. بينما هنالك نحو 68.47% من المستطلَعين مصوّتي القائمة المشترَكة لا يؤيّدون هذا النهج، على الرغم من أنّ نصف مصوّتي المشترَكة يرَوْن أنّ دخول التحالف يخدم مصالحهم، ونحو 23.7% منهم فقط يؤيّدون نهج منصور عبّاس؛ وهي نسبة ليست بقليلة ونابعة -حسب رأينا- من تشكيلة الأحزاب داخل المشترَكة، فلدى كلّ منها مشروعُه الخاصّ والمختلف وجمهورٌ مع مواقف متباينة. هذه المعطيات توضّح الانقسام في المجتمع العربيّ بين مصوّتي العربيّة الموحَّدة ومصوّتي المشترَكة بشأن أداء القائمة الموحَّدة ونهج منصور عبّاس، لكن ليس حول مبدأ المشارَكة في التحالف الحكوميّ.

الجدول (4): هل تؤيّد نهج منصور عبّاس في الحكومة الحاليّة (%)، حسب توزيعة المصوّتين

	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لم أصوّت
نعم	23.7	66.7	24.5
لا	68.4	24.5	49.7
لا أعرف	7.9	8.8	25.8

عدم تأييد نهج منصور عبّاس لا يعني بالضرورة أنّ المجتمع العربيّ راضٍ عن أداء القائمة المشترَكة التي في المعارضة؛ إذ نجد -وَفقًا للجدول (5)- أنّ نحو 40% من المستطلَعين غير راضين عن أداء القائمة المشترَكة في العام الأخير، وأنّ نحو 33% منهم راضون بدرجة متوسّطة عنها، وأنّ نحو 27% منهم راضون بدرجة عالية. معنى هذا أنّه لا موقف حاسم تجاه أداء القائمة المشترَكة في العام الأخير.

الجدول (5): ما مدى رضاك عن أداء القائمة المشتركة في السنة الأخيرة؟

	النسبة %
غير راضٍ إطلاقًا	30.7
غير راضٍ	9.0
راضٍ بدرجة متوسطة	33.1
راضٍ	12.8
راضٍ جدًّا	14.5

متابعة مواقف المستطلَعين حسب التصويت في الانتخابات الأخيرة (الجدول 6) توضّح وجود فرق واضح بين مستويات رضى مصوّتي القائمة المشترَكة مقارنة بمصوّتي القائمة العربيّة الموحَّدة. نجد أنّ نحو 20% من مصوّتي المشتركة غير راضين عن أدائها في العام الأخير، مقابل نحو 47% من مصوّتي الموحَّدة. بينما يقول 39% من مصوّتي المشترَكة إنّهم راضون بدرجة متوسّطة مقابل 27.5% من مصوّتي الموحَّدة، ونحو 42% من مصوّتي المشترَكة راضون وراضون جدًّا من أداء المشترَكة، مقابل 25% من مصوّتي الموحَّدة. يمكن القول إنّ موقف مصوّتي المشترَكة والموحَّدة تجاه أداء المشتركة ليس موقفًا متعصّبًا أو نابعًا من موقف سياسيّ فقط، وإنّما من تقديرهم للأداء على أرض الواقع؛ فهناك من مصوّتي المشتركة من هم غير راضين عن أدائها، وهناك من مصوّتي الموحَّدة من يعبّر عن رضاه عن أداء المشترَكة.

الجدول (6): ما مدى رضاك عن أداء القائمة المشترَكة في السنة الأخيرة وَفقًا للتصويت في الانتخابات الأخيرة؟ (%)

	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لم أصوّت
غير راضٍ إطلاقًا	13.6	38.2	37.7
غير راضٍ	5.6	8.8	13.9
راضٍ بدرجة متوسّطة	39.0	27.5	31.1
راضٍ	18.6	7.8	12.6
راضٍ جدًّا	23.2	17.6	4.6

في سياق الخطاب السياسيّ، فحص استطلاع العام الحاليّ، كما في استطلاع العام المنصرم، التوجُّهَ السياسيّ المركزيّ في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، بين ما يسمى التوجُّه "الجماعيّ - الوطنيّ" والتوجُّه "الاندماجيّ". تشير استطلاعات الرأي الأخيرة، التي رصَدَها مدى الكرمل منذ استطلاع عام 2019، أنّ هنالك انقسامًا بين توجُّهات جماعيّة – وطنيّة وتوجُّهات اندماجيّة (وحدة السياسات- مدى الكرمل، 2021). بيّنت نتائج استطلاع العام المنصرم، الذي قارن مواقف المجتمع قبل هبّة أيّار وبعدها، أنّ ثمّة انقسامًا داخل المجتمع العربيّ في هذا الشأن (المصدر السابق)؛ إذ يعتقد نحو 47% من المستطلَعين أنّ سبيل النهوض بالمجتمع الفلسطينيّ يكون من خلال تنظيم العرب تنظيمًا جماعيًّا، وذلك من خلال بناء مؤسّسات وطنيّة، فيما يعتقد 45% أنّ ذلك يكون من خلال الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا، وهذه النسبة بقيت ثابتة بعد الهبّة الشعبيّة أيضًا.

نتائج استطلاع العام الحاليّ (الجدول 7) تُبيّن أنّه، مقارَنةً بالعام الماضي، حصل ارتفاع بِـ 6 نقاط في دعم خيار تنظيم العرب بصورة جماعيّة، من خلال بناء مؤسّسات وطنيّة باعتبارها الخَيار الأفضل في سبيل النهوض بالمجتمع الفلسطينيّ (53%)، مقابل تراجع جِدّيّ في خيار الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا (نحو 38% منهم فقط). على ما يبدو، نتائج الاستطلاع في ما بعد هبّة أيّار العام الماضي (2021) وردود فعل المؤسّسة الإسرائيليّة بدأت في التأثير على مواقف المجتمع الفلسطينيّ بعد فترة وليس على نحوٍ مباشر بعد الهبّة، وكذلك يمكن القول إنّ النتائج المتواضعة لشعار الإنجازات لدخول القائمة العربيّة الموحَّدة للتحالف الحكوميّ انعكست سلبًا على خيار الاندماج، فهذا الخيار لم يعدْ خيارًا نظريًّا غير مجرَّب من قِبل المجتمع العربيّ، بل جُرِّب في العام الأخير واتّضح أنّه غير مُجْدٍ لحلّ مشاكل وقضايا المجتمع العربيّ، ولم يشفع للنهوض بالمجتمع العربيّ، ولم يغيّر من مكانة المجتمع العربيّ السياسيّة.

الجدول (7): من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، حسب رأيك ما هو الخيار الأكثر ملاءَمةً لتحقيق ذلك في ظلّ الوضع الراهن؟

	النسبة (%)
تنظيم العرب بصورة جماعيّة من خلال بناء مؤسَّسات وطنيّة	52.7
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا	38.0
التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدُّم الشخصيّ	7.4
لا أعرف	2.0

إنّ مقارنة بين مواقف مصوّتي المشترَكة ومواقف مصوّتي الموحَّدة تَكشف وجود تبايُن في التوجُّهات؛ إذ دعم قرابة 64% من مصوّتي المشترَكة خيار تنظيم العرب بصورة جماعيّة، من خلال بناء مؤسّسات وطنيّة باعتباره الخيار الأفضل في سبيل النهوض بالمجتمع الفلسطينيّ، مقابل 41% من مصوّتي الموحَّدة، ودعم 25% من مصوّتي المشترَكة خيارَ الاندماج مقابل 53% من مصوّتي الموحَّدة.

الجدول (8): من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، حسب رأيك ما هو الخيار الأكثر ملاءَمةً لتحقيق ذلك في ظلّ الوضع الراهن؟ (%)، حسب المصوّتين

	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لم أصوّت
تنظيم العرب بصورة جماعيّة من خلال بناء مؤسَّسات وطنيّة	63.8	41.2	59.6
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا	25.4	52.9	31.1
التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدّم الشخصيّ	9.6	4.9	6.0
لا أعرف	1.1	1.0	3.3

كما في استطلاعات سابقة، قاس استطلاع هذا العام أيضًا موقف المجتمع العربيّ تجاه السياق الفلسطينيّ العامّ، وعلى وجه التحديد ما يتعلّق بالحلّ الأكثر مناسَبةً

للقضيّة الفلسطينيّة ومسألة الاحتلال، من خلال سؤال عن "الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً برأيك للقضيّة الفلسطينيّة – الإسرائيليّة". نتائج الاستطلاع (الجدول 9) تُوضِّح استمرار اختيار حلّ الدولتين باعتباره الحلّ الأكثر شعبيّة في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، ولا سيّما حلّ "دولتان لشعبين". في العام الماضي، اختار هذا الحلَّ في الاستطلاع الذي جرى بعد هبّة أيار نحوُ 51 % من المستطلَعين، مقابل قرابة 50% في هذا العام، بينما اختار في هذا العام 23.3 % من المستطلَعين حلّ الدولة الواحدة، وهنالك نسبة متساوية لحلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها (لا تختلف هذه النِّسَب كثيرًا عن نتائج استطلاع العام الماضي)، وهي حلول تطرح نزع الطابع اليهوديّ - الصهيونيّ عن الدولة. بذا، نرى أنّ غالبيّة من المستطلَعين يميلون إلى حلّ الدولتين، لكن لا تشكّل هذه الأغلبيّة إجماعًا أو أغلبيّة مطْلَقة. يعود ذلك -في اعتقادنا- إلى تعثُّر الحلول السلميّة وتراجُع إمكانيّة إقامة الدولة الفلسطينيّة القابلة للحياة والتي تستجيب لحقوق الشعب الفلسطينيّ، بسبب مواقف إسرائيل واستمرار الاستيطان وتوسُّعه، وكذلك ليس ثمّة بوادر لإمكانيّة تحوُّل إسرائيل إلى دولة ديمقراطيّة لجميع مواطنيها، وكلّ الحلول هي طروحات نظريّة حتّى الآن. المجتمع العربيّ منفتح تجاه حلول متعدّدة وغير ملتزم لخيار الدولتين، على الرغم من أنّ الحَلَبة السياسيّة الحزبيّة العربيّة لا تطرح هذه الخيارات على نحوٍ جِدّيّ وقويّ.

الجدول (9): ما هو الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً -برأيك- للقضيّة الفلسطينيّة - الإسرائيليّة؟

	النسبة %
حلّ الدولتين لشعبين	49.7
حلّ الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيّين معًا	22.3
حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها	22.3
أرفض الاجابة	5.7

مراجعة مواقف المستطلَعين تجاه السياق الفلسطينيّ العامّ وَفقًا للتصويت في الانتخابات الأخيرة توضّح أنّ هناك أكثريّة لدى المجموعتين لخيار حلّ الدولتين

لشعبين (نحو 53% من مصوّتي المشترَكة، ونحو 56% من مصوّتي الموحَّدة)، بينما يحظى حلّ الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيّين معًا بدعم 25% من مصوّتي المشترَكة وفقط نحو 15% من مصوّتي الموحَّدة، واختار حلَّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها نحوُ 16% من مصوّتي المشترَكة، ونحوُ 25.5% من مصوّتي الموحَّدة. في جانب القضيّة الفلسطينيّة، نرى أنّه ثمّة أغلبيّة لدى المجموعتين لحلّ الدولتين لشعبين لكنّها ليست أغلبيّة مطلقة، وأنّ هناك تفاوتًا في مواقف المجموعتين بشأن الحلول الأخرى المطروحة.

الجدول (10): ما هو الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً برأيك للقضيّة الفلسطينيّة – الإسرائيليّة؟ (%)، حسب المصوّتين

	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لم أصوّت
حلّ الدولتين لشعبين	53.1	55.9	44.4
حلّ الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيّين معًا	25.4	14.7	25.2
حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها	16.4	25.5	23.2
أرفض الإجابة	5.1	3.9	7.3

العنف والجريمة

يشير أغلب الفلسطينيّين في إسرائيل، في الاستطلاعات التي أجراها مركز مدى الكرمل ومراكز أخرى، إلى أنّ موضوع العنف والجريمة هو القضيّة الأولى التي تشغلهم وتقلقهم في السنوات الأخيرة. وليس من قبيل المصادفة أن تتصدّر هذه القضيّةُ قلقَ المجتمع الفلسطينيّ في العَقد الأخير تحديدًا. فمنذ عام 2000، ولا سيّما في السنوات العشر الأخيرة، انتشرت الجريمة ومظاهر العنف المتنوّعة في المجتمع الفلسطينيّ، وتحوّلت بمرور السنوات إلى حالة مؤسَّساتيّة منظَّمة، وتغلغلت في مفاصل المجتمع عمومًا، ولا سيّما في مفاصله الاقتصاديّة، لتتحوّل إلى أكبر وأقوى تنظيم في المجتمع الفلسطينيّ. بَيْدَ أنّ صعود الجريمة المنظَّمة لا يجب أن يصرف الأنظار عن مظاهر العنف والجريمة الاجتماعيّة والسياسيّة أيضًا، التي لا تدخل في إطار الجريمة المنظَّمة.

ومع صعود ظاهرة العنف، كُتِب الكثير في تحليل ومحاولة فهم ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطينيّ، وأسبابه، وتداعياته وسُبل علاجه، بدءًا بالعنف في المدارس، مرورًا بالعنف الأُسَريّ والعنف ضدّ النساء، وانتهاءً بالعنف في المجال العموميّ. هذا الجزء من الورقة يأتي للإسهام في طرح مواقف المجتمع الفلسطينيّ تجاه ظاهرة العنف والجريمة وتجاه السياسات التي طُرِحت للتعامل مع هذه الآفة.

بدايةً، فحصنا موقف المجتمع تجاه نجاعة احتجاج المجتمع العربيّ في موضوع العنف. يوضّح الجدول (11) أنّ غالبيّة المستطلَعين (65%) يرَوْن أنّ نجاح الاحتجاج قليل جدًّا، ويرى نحو 13% منهم أنّ النجاح قليل. 9% فقط يرَوْن أنّه ناجح بدرجات متفاوتة. هذه النتائج تفسِّر عدم مشاركة المجتمع العربيّ في الاحتجاجات التي نظّمتها لجنة المتابعة ضدّ العنف والجريمة في السنوات الأخيرة، ومنها إغلاق شارع 6 ومظاهرات احتجاجيّة في البلدات العربيّة وأمام محطّات الشرطة. إلى جانب ذلك وزّعنا مواقف المستطلَعين تجاه نجاح احتجاجات المجتمع العربيّ في قضيّة العنف، وَفقًا لمصوِّتي القائمة المشترَكة مقابل مصوّتي القائمة العربيّة الموحّدة، وبيّن هذا التوزيع أنّه لا تظهر فروق جِدّيّة، وأنّ النتائج متقاربة (انظروا الجدول 1 في الملحق)؛ أي إنّ الانتماء الحزبيّ لا يؤثّر على التقييم.

الجدول 11: إلى أيّ مدى تظنّ أنّ احتجاجات المجتمع في موضوع العنف والجريمة ناجحة في تحقيق أهدافها؟

	العدد	النسبة %
قليل جدًّا / إطلاقًا لا	324	64.8
قليل	63	12.6
متوسّط	70	13.9
كبير	19	3.7
كبير جدًّا	25	4.9

فحص الاستطلاع تقييم المستطلَعين لأداء المؤسّسات المختلفة في قضيّة العنف، منها الحكومة الإسرائيليّة، والشرطة، والأحزاب العربيّة، ولجنة المتابعة والسلطات المحلّيّة، والجمعيّات الأهليّة (الجدول 12)، وهي المؤسَّسات الفاعلة في مجال

مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ في السنوات الأخيرة. على الجملة، نرى أنّ المستطلَعين يقيّمون أداء هذه المؤسّسات على أنّه سيّئ جدًّا أو سيّئ. على سبيل المثال، قال نحو 75% إنّ أداء الحكومة سيّئ جدًّا وسيّئ، وَ 72% قالوا إنّ أداء الشرطة سيّئ وسيّئ جدًّا. لم تختلف هذه النتائج عن نتائج تقييم أداء المؤسّسات العربيّة بأنّه سيّئ وسيّئ جدًّا، وكانت التوزيعة كالتالي: 66% يرَوْن أنّ أداء الأحزاب العربيّة سيّئ وسيّئ جدًّا؛ 67% من المستطلَعين يرَوْن أنّ أداء لجنة المتابعة سيّئ وسيّئ جدًّا؛ 73% منهم يرَوْن أنّ أداء السلطات المحلّيّة العربيّة سيّئ وسيّئ جدًّا؛ 54% يرَوْن أنّ أداء الجمعيّات الأهليّة سيّئ وسيّئ جدًّا. هذه النتائج تعكس إحباط المجتمع العربيّ من استمرار آفة العنف والجريمة المنتشرة في البلدات العربيّة دون أيّ تعامل حقيقيّ من قِبل المؤسّسات. ويمكن الاستنتاج أنّ المجتمع العربيّ يَحْكم وَفقًا للنتائج، لا وَفقًا للنوايا ولا الخطط المستقبليّة. علاوة على ذلك، لم نجد في هذا الجانب فروقًا جِدّيّة بين مواقف مصوّتي القائمة المشترَكة ومصوّتي القائمة الموحَّدة (الجداول 2-7 في الملحق).

الجدول (12): قيِّموا أداء المؤسّسات التالية في مكافحة العنف والجريمة (%)

	1 سيّئ جدًّا	2	3	4	5 ممتاز	لا أعرف
الحكومة الإسرائيليّة	60	15	15	4	5	1
الشرطة الإسرائيليّة	58	14	16	5	5	1
الأحزاب العربيّة	51	16	18	8	5	2
لجنة المتابعة	48	15	17	5	5	10
السلطات المحلّيّة	57	16	17	4	4	2
الجمعيّات الأهليّة	42	12	19	9	8	10

في السؤال التالي (الجدول 13)، فحصنا تقييم المستطلَعين حول العامل المركزيّ لتفشّي الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ، ووجدنا أنّ المجتمع العربيّ نقديّ تجاه ذاته؛ إذ يرى 48% من المستطلَعين أنّ العامل المركزيّ هو عوامل اجتماعيّة وثقافيّة داخل المجتمع العربيّ، ونحو 21% منهم يرَوْن أنّ العامل الأساسيّ هو عوامل اقتصاديّة داخل المجتمع العربيّ، وليس هنالك سوى نحو 16% يعتقدون أنّ العامل الأساسيّ هو سياسات الحكومة، وَ 14% يعتقدون أنّ العامل الأساسيّ

هو سياسات الشرطة وتعاملها مع المجتمع العربيّ. هذه النتائج تختلف عن مواقف الأحزاب العربيّة والمؤسّسات السياسيّة الجمعيّة -ولا سيّما لجنة المتابعة واللجنة القُطريّة للسلطات المحليّة العربيّة- التي ترى أنّ السياسات الحكوميّة هي العامل الأساسيّ، ولا سيّما تسهيلُ انتشار السلاح في المجتمع العربيّ، وغضُّ النظر عن عصابات الإجرام، وفشلُ الشرطة بل تواطؤُها مع الجريمة في المجتمع العربيّ، وتأتي هذه النتائج على الرغم من إقرار الحكومة خطّة خاصّة لمكافحة العنف في المجتمع العربيّ ورصد موارد وميزانيّات لذلك، وعلى الرغم من تشكيل وحدة خاصّة في الشرطة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ.

على ما يبدو، الأحزاب العربيّة والمؤسّسات الجمعيّة لم تنجح في إقناع المجتمع العربيّ بذلك، وهناك حاجة إلى جَسْر الهوّة بين موقف المجتمع وموقف الأحزاب العربيّة والمؤسّسات العربيّة، ليكون النضال تجاه العنف والجريمة أكثر نجاعة ومشارَكة، بغية إجبار الحكومة والشرطة على العمل على نحوٍ جِدّيّ أكثر.

في هذا الجانب أيضًا لم نجد أيّ فروق بين موقف مصوّتي القائمة المشترَكة ومصوّتي القائمة الموحَّدة، على نحوِ ما يوضّح الجداول 2-7 في الملحق، أي إنّ التقييم عابر للانتماءات الحزبيّة والسياسيّة، ولا يتعلّق بدعم إحدى القوائم، على الرغم من أنّ القائمة المشترَكة كانت نقديّة أكثر تجاه الحكومة والشرطة من القائمة الموحَّدة الشريكة في التحالف الحكوميّ.

الجدول (13): حسب رأيك، ما هو العامل المركزيّ لتفشّي الجريمة والعنف؟

	النسبة %
عوامل اجتماعيّة وثقافيّة داخل المجتمع العربيّ	48.4
عوامل اقتصاديّة داخل المجتمع العربيّ (استهلاك زائد؛ ديون؛ سياسات البنوك)	21.0
سياسات الحكومة	15.7
سياسات الشرطة وتعامُلها مع المجتمع العربيّ	14.1
لا أعرف	0.8

ثمّة جانب آخَر مهمّ في موضوع مكافحة العنف والجريمة هو اقتراح إشراك أجهزة أمنيّة في مكافحة الجريمة إلى جانب الشرطة، وهو ما يعني عمليًّا فشل الشرطة في مكافحة الجريمة وعدم مقدرتها وحدها، لأسباب عديدة، على مكافحة الجريمة

المنظّمة في المجتمع العربيّ. أحيانًا كانت ثمّة اقتراحات ومطالب بإشراك أجهزة الأمن، وتحديدًا المخابرات الداخليّة -الشاباك- في مكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ. يتّضح من النتائج أنّ المجتمع العربيّ يؤيّد بدرجة كبيرة إشراك الشاباك في مكافحة الجريمة والعنف: 47.5% يؤيّدون جدًّا؛ 25.7% يؤيّدون بتحفّظ؛ 25.7% فقط لا يؤيّدون بتاتًا (الجدول 14). تعني مواقف المستطلَعين حول إشراك الشاباك في مكافحة الجريمة -في ماتعني- تدخُّل الشاباك أكثر في حياة المجتمع العربيّ وفي البلدات العربيّة وفي القضايا اليوميّة، وتحوُّله إلى ملاذ للكثير من الناس في القضايا الجنائيّة والخلافات العائليّة.

هذه المعطيات تعزّز حالة اليأس والإحباط لدى المجتمع العربيّ من استمرار تفشّي الجريمة والعنف، وإدراك المجتمع حجم التهديد الذي يشكّله العنف والجريمة على تماسك المجتمع والأمن والأمان الشخصيّ والجماعيّ في البلدات العربيّة، وعدم قدرة أو رغبة الشرطة في التعامل الجِدّيّ مع هذه الآفة. مرّة أخرى، توضّح النتائج الفرق في مواقف المجتمع ومواقف الأحزاب العربيّة والمؤسّسات الجمعيّة، التي رفضت تدخُّل الشاباك في مكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ، وتشدّد أنّ ذلك من مسؤوليّة الشرطة.

الجدول (14): ما هو موقفك من إشراك أذرع الأمن الإسرائيليّة في مواجهة الجريمة في المجتمع العربيّ؟

	النسبة %
أؤيّد ذلك جدًّا	47.5
أؤيّد ذلك بتحفّظ	25.7
لا أؤيّد بتاتًا	25.7
لا أعرف	1.1

فحص مواقف مصوّتي المشترَكة والموحَّدة، بشأن إشراك المخابرات في مكافحة الجريمة، يشير إلى وجود فروق بسيطة وليست جوهريّة بين المجموعتين، إذ نرى أنّ حدّة دعم مصوّتي الموحَّدة لتدخُّل المخابرات أعلى من دعم مصوّتي المشترَكة، على نحوٍ ما يوضّح الجدول (9) في الملحق، لكن بالمجمل كلتا المجموعتين تدعمان تدخُّل المخابرات -وإنْ بدرجات مختلفة.

أخيرًا سألنا بشأن تقييم المستطلَعين للخطّة الحكوميّة لمكافحة الجريمة والعنف التي أقرّتها الحكومة في بداية العام الحاليّ، التي أقامت وحدة خاصّة

بالشرطة الإسرائيليّة لتنفيذ الخطّة (وحدة "سيف")، ورصدت ميزانيّات ليست بقليلة لذلك. الغالبيّة الساحقة من المستطلَعين قالوا إنّ الخطّة لم تنجح بتاتًا في تغيير واقع الجريمة والعنف (نحو 47%)، ونحو 23.5% قالوا إنّ الخطّة لم تنجح، وَ 23.5% قالوا إنّ النجاح متوسّط (الجدول 15). كذلك في هذا الجانب لم نجد فروقًا بين مصوّتي المشترَكة والموحَّدة كما يوضّح الجدول 10 في الملحق.

الجدول (15): حسب رأيك، ما مدى نجاح الخطّة الحكوميّة لمكافحة العنف والجريمة حتّى اليوم؟

	العدد	النسبة %
لم تنجح بتاتًا	235	47.1
لم تنجح	118	23.5
نجاحها متوسّط	117	23.5
نجحت	20	4.0
نجحت كثيرًا	10	1.9

خاتمة

تابع الاستطلاع مواقف المجتمع العربيّ تجاه الحالة السياسيّة الراهنة، نحو: دخول قائمة عربيّة للتحالف الحكوميّ، وآفة العنف والجريمة المستشرية في البلدات العربيّة. نتائج الاستطلاع وضّحت أنّ هناك تبايُنًا في مواقف المجتمع في القضايا السياسيّة الجوهريّة، وفروقًا بين مصوّتي المشترَكة والموحَّدة في هذه الجوانب، بينما لم نجد تفاوُتًا كبيرًا في مواقف المجتمع في قضايا العنف والجريمة، ولا فروقًا بين مصوّتي القائمة المشترَكة ومصوّتي الموحَّدة، لكن وجدنا أنّ مواقف المجتمع تختلف بعض الشيء عن مواقف الأحزاب والمؤسّسات الجمعيّة العربيّة.

في جانب الوضع السياسيّ الراهن، تحديدًا دخول قائمة عربيّة للتحالف الحكوميّ، وضّحت نتائج الاستطلاع وجود تناقضٍ ما في مواقف المجتمع العربيّ، بحيث يرى قرابة نصف المجتمع أنّ المشاركة في التحالف الحكوميّ تخدم المصالح العربيّة، والنصف الآخر يرى أنّها لا تؤثّر أو أنّها تضرّ، بينما وجدنا في المقابل عدم رضى عن نهج منصور عبّاس. ذاك يعني أنّ المجتمع العربيّ يسعى إلى تغيير مكانته وأوضاعه المعيشيّة، ويعتقد أنّ ذلك ممكن عن طريق دخول التحالف، لكنّه يرغب بأن يكون ذلك بنهج مختلف عمّا يقوم به منصور عبّاس. كذلك وجدنا أنّ

المشارَكة في التحالف لا تشكّل موضوعًا خلافيًّا بين مصوّتي المشترَكة والموحَّدة؛ فثمّة أغلبيّة من مصوّتي كلتا القائمتين -وإنْ بتفاوت- تعتقد أنّ المشاركة في التحالف تخدم مصالح المجتمع العربيّ. معنى هذا أنّ مبدأ المشاركة في التحالف الحكوميّ لا يشكّل نقطة تصدُّع وانقسام لدى المصوّتين في المجتمع العربيّ، وأنّ الخلاف هو بشأن الأسلوب والنهج.

ثمّة إشارة أخرى إلى حالة الانقسام وعدم وضوح تصوُّر جماعيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، برزت في سياق خياراتهم السياسيّة والسبل الأفضل للنهوض بالمجتمع، بواسطة سؤال الخيار الأفضل للنهوض بالمجتمع، إذ وجدنا أنّ غالبيّة المجتمع العربيّ ترى أنّ النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا يتأتّى عن طريق خيار تنظيم العرب بصورة جماعيّة من خلال بناء مؤسَّسات وطنيّة. هنا وجدنا ارتفاعًا ما، قياسًا إلى ما كان في نتائج استطلاع العام المنصرم. على ما يبدو، نتائج هبّة أيّار العام الماضي، وردود فعل المؤسّسة الإسرائيليّة، بدأت في التأثير على مواقف المجتمع الفلسطينيّ بعد فترة وليس بصورة مباشرة بعد الهبّة. من المتوقّع أن ترتفع هذه النسبة بعد أحداث الأشهر الأخيرة وفشل تجربة القائمة الموحّدة في التحالف الحكوميّ. نتائج الاستطلاع وضّحت وجود فرق واضح بين مصوّتي القائمة المشترَكة والقائمة الموحَّدة في هذا السياق. يمكن القول إنّ مصوّتي الموحَّدة يدعمون خيار الاندماج، بينما يدعم مصوّتو المشترَكة خيار التنظيم الجماعيّ وبناء مؤسّسات وطنيّة. هذا انقسام واضح بين مصوّتي المجموعتين يعكس خيارات وتوجُّهات سياسيّة.

يتّضح كذلك أنّه لا إجماع لدى الفلسطينيّين بشأن الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة الفلسطينيّة – الإسرائيليّة. صحيح أنّ هناك أكثريّة لحلّ الدولتين، لكن هذه الأغلبيّة لا تتعدّى نصف المستطلَعين؛ وهو ما يعني أنّ ثمّة حالة من إعادة التفكير في الحلول الممكنة للقضيّة الفلسطينيّة ولم يعد خيار الدولتين هو المهيمن.

في القضايا السياسيّة، ثمّة تفاوت في مواقف المجتمع العربيّ، وهنالك اختلاف بين مصوّتي القائمة المشترَكة والقائمة الموحَّدة. لا إجماع لدى المجتمع العربيّ حول المشاركة في التحالف الحكوميّ أو عدمها، ولا حول الأدوات لتحسين مكانة المجتمع العربيّ، ولا حول الحلول للقضيّة الفلسطينيّة. هذه النقاط تشكّل نقاط خلاف داخل المجتمع العربيّ وبين مصوّتي القائمتين. أحداث الأشهر الأخيرة، وتعثُّر مشروع الاندماج بقيادة القائمة الموحَّدة، ومواقف المجتمع الإسرائيليّ والأحزاب

الإسرائيليّة التي تقبل الاندماج بالشروط الإسرائيليّة، ومن خلال التنازل عن الهُويّة والانتماء، سيكون لها تأثير سلبيّ على خيار الاندماج، ومن المتوقّع أن نرى في استطلاعات قادمة تراجعًا في هذا الخيار.

على العكس من الحالة السياسيّة، وجدنا تجانسًا أكبر في مواقف المستطلَعين تجاه قضيّة العنف والجريمة، وعدم وجود فروق جِدّيّة بين مصوّتي القائمة المشترَكة والقائمة الموحَّدة. وجدنا أنّ تقييم المستطلَعين لأداء المؤسّسات الحكوميّة والعربيّة في هذا الجانب سيّئ بالمجْمَل. هنالك إجماع عربيّ على أنّ الأداء لدى هذه المؤسّسات كافّة سيّئ، وأنّ الخطّة الحكوميّة لم تنجح في التعامل مع قضيّة العنف والجريمة، والأهمّ أنّ المجتمع العربيّ لا يلوم الحكومة ولا الشرطة في هذه الحالة، وإنّما يَعزوها في الأساس إلى أسباب اجتماعيّة ثقافيّة واقتصاديّة في المجتمع العربيّ، ولا يمانع في إشراك جهاز المخابرات في مواجهة آفة العنف والجريمة. هذه النتائج تختلف عن مواقف الأحزاب العربيّة والمؤسّسات السياسيّة الجمعيّة، وبخاصّة الأحزاب العربيّة ولجنة المتابعة واللجنة القطْريّة للسلطات المحلّيّة العربيّة. على ما يبدو، الأحزاب العربيّة والمؤسّسات الجمعيّة لم تنجح في إقناع المجتمع العربيّ بذلك، وثمّة حاجة إلى جَسْر الهوّة بين موقف المجتمع وموقف الأحزاب العربيّة والمؤسّسات العربيّة، ليكون النضال تجاه العنف والجريمة أكثر نجاعة ومشاركة، بغية إجبار الحكومة والشرطة على العمل بصورة أكثر جِدّيّة.

ملحق

الجدول (1): إلى أيّ مدى تظنّ أنّ احتجاجات المجتمع في موضوع العنف والجريمة ناجحة في تحقيق أهدافها؟ (%)

	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
1 قليل جدًّا / إطلاقًا لا	63.8	64.7	70.0	63.6
2	11.3	11.8	10.0	15.9
3	18.6	11.8	12.9	11.3
4	2.3	4.9	1.4	5.3
5 كبير جدًّا	4.0	6.9	5.7	4.0

الجدول (2): قيّموا أداء المؤسّسات التالية في مكافحة العنف والجريمة (%)

الحكومة الإسرائيليّة	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
1	67.8	60.8	38.6	60.3
2	13.6	16.7	18.6	13.9
3	10.7	17.6	12.9	18.5
4	3.4	3.9	8.6	2.6
5	2.8	1.0	20.0	2.6
لا أعرف	1.7	0.0	1.4	2.0

الجدول (3): قيِّموا أداء المؤسّسات التالية في مكافحة العنف والجريمة (%)

الشرطة الإسرائيليّة	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
1	61.6	58.8	41.4	60.9
2	14.7	13.7	14.3	13.9
3	14.7	18.6	17.1	15.9
4	4.5	3.9	8.6	4.6
5	2.8	3.9	18.6	2.6
لا أعرف	1.7	1.0	0.0	2.0

الجدول (4): قيِّموا أداء المؤسّسات التالية في مكافحة العنف والجريمة (%)

الأحزاب العربيّة	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
1	39.5	51.0	57.1	60.9
2	17.5	17.6	11.4	14.6
3	24.3	19.6	17.1	10.6
4	9.6	6.9	5.7	6.6
5	7.9	3.9	5.7	2.6
لا أعرف	1.1	1.0	2.9	4.6

الجدول (5): قيّموا أداء المؤسّسات التالية في مكافحة العنف والجريمة (%)

لجنة المتابعة	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
1	39.0	58.8	50.0	47.7
2	18.1	13.7	14.3	13.9
3	19.8	13.7	20.0	13.9
4	6.8	3.9	1.4	6.0
5	6.8	4.9	4.3	3.3
لا أعرف	9.6	4.9	10.0	15.2

جدول (6): قيّموا أداء المؤسّسات التالية في مكافحة العنف والجريمة (%)

السلطات المحلّيّة	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
1	57.6	62.7	47.1	56.3
2	16.4	14.7	15.7	16.6
3	19.2	10.8	20.0	17.2
4	2.3	4.9	7.1	4.6
5	3.4	5.9	8.6	2.6
لا أعرف	1.1	1.0	1.4	2.6

الجدول (7): قيّموا أداء المؤسّسات التالية في مكافحة العنف والجريمة (%)

الجمعيّات الأهليّة	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
1	36.7	49.0	38.6	42.4
2	14.7	9.8	10.0	13.2
3	22.6	13.7	15.7	19.9
4	9.0	6.9	18.6	7.9
5	8.5	9.8	7.1	5.3
لا أعرف	8.5	10.8	10.0	11.3

الجدول (8): حسب رأيك، ما هو العامل المركزيّ لتفشّي الجريمة والعنف؟ (%)

	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
عوامل اجتماعيّة وثقافيّة داخل المجتمع العربيّ	44.6	45.1	64.3	48.3
عوامل اقتصاديّة داخل المجتمع العربيّ (استهلاك زائد؛ ديون؛ سياسات البنوك)	22.6	22.5	20.0	18.5
سياسات الحكومة	18.1	16.7	7.1	15.9
سياسات الشرطة وتعاملها مع المجتمع العربيّ	14.7	14.7	7.1	15.9
لا أعرف	0.0	1.0	1.4	1.3

الجدول (9): ما هو موقفك من إشراك أذرع الأمن الإسرائيليّة في مواجهة الجريمة في المجتمع العربيّ؟ (%)

	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
أؤيّد ذلك جدًّا	42.9	54.9	64.3	39.1
أؤيّد ذلك بتحفّظ	29.4	23.5	15.7	27.8
لا أؤيّد ذلك بتاتًا	25.4	21.6	20.0	31.8
لا أعرف	2.3	0.0	0.0	1.3

الجدول (10): حسب رأيك، ما مدى نجاح الخطّة الحكوميّة لمكافحة العنف والجريمة حتّى اليوم؟ (%)

	للقائمة المشترَكة	للقائمة الموحَّدة	لأحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
1 لم تنجح بتاتًا	50.3	48.0	34.3	48.3
2	22.6	24.5	20.0	25.2
3	23.2	22.5	34.3	19.9
4	2.3	3.9	7.1	4.6
5 نجحت كثيرًا	1.7	1.0	4.3	2.0

المصادر

روحانا، نديم؛ الصالح، نبيل؛ وَسلطاني، نمر. (2004). **تصويت بدون صوت: الأقلّيّة الفلسطينيّة في الانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة 2003**. حيفا: مدى الكرمل.

مصطفى، مهنّد. (2021). توجُّهات الفلسطينيّين في إسرائيل بين جائحة الكورونا والهبّة الشعبيّة في أيّار. في: مصطفى، مهنّد (محرّر). **مؤتمر مدى الكرمل السنويّ، 2021: الفلسطينيّون في إسرائيل: مقارَبات سياسيّة واجتماعيّة بين جائحة كورونا والانتفاضة (؟) الراهنة** (ص 9-21). حيفا: مدى الكرمل.

الباب الأوّل

مقارَبات منهجيّة ومعرفيّة لدراسة العنف في المجتمع الفلسطينيّ.

تطوير إستراتيجيّات وآليّات لتوثيق جرائم القتل:

دروس مستخلَصة من مشروع بحث حول جرائم قتل النساء في فلسطين قبل النكبة

مهيب زيدان[1]

على الرغم من تعدُّد مشاريع توثيق جرائم قتل النساء والفتيات في فلسطين في السنوات الأخيرة، ما زلنا نفتقر إلى قاعدة بيانات مرجعيّة شاملة يمكن الاعتماد عليها.

إنّ استخدام منهجيّات ووسائل توثيق مختلفة في تجارب الرصد الموجودة أمر إيجابيّ، فهو يساعد على الكشف عن جوانب مهمّة لظاهرة القتل بأسبابها المختلفة، وعن حجم هذه الظاهرة في مناطق مختلفة ودراسة تطوُّرها عبْر السنوات. ومع ذلك، فإنّ التبايُنات في البيانات التي تُجْمَع تعيق مقارنة البيانات والمعلومات المختلفة، وتعيق أيضًا عمليّة تحليلها لبناء سجلّ مكتمل بشكله الأفقيّ (أشمل وأغنى من حيث المعلومات عن كلّ حالة قتل، وكذلك من حيث النطاق الجغرافيّ) وعموديًّا (من حيث الفترة الزمنيّة).

من مراجعة تجارب التوثيق والدراسات المختلفة التي تناولت هذا الموضوع، يتّضح ما يلي:

أوّلًا: ثمّة اختلافات كبيرة في كمّيّة ونوعيّة المعلومات التي جُمِعت عن كلّ جريمة قتل. لم تشمل بعض السجلّات -على سبيل المثال- معلومات عن الخلفيّات أو آثار هذه الجرائم، واكتفت بمعلومات محدودة جدًّا (اسم الضحيّة؛ البلد؛ السنة؛ العمر).

ثانيًا: لا تعريف واحد لجريمة القتل متّفَق عليه. بعض السجلّات شملت جرائم القتل والقتل المتعمّد فقط، بينما شملت سجلّات أخرى حالات انتحار أو حالات موت مشبوهة.

1. مهيب زيدان- مُحاضر في قسم الاقتصاد – كلّيّة نوكس، إلينوي، الولايات المتّحدة.

ثالثًا: عدم التناسق ليس محصورًا في ما بين السجلّات المختلفة فحسْب، بل نجده في كثير من الأحيان في السجلّات نفسها. فعلى سبيل المثال، شمل أحد السجلّات جرائم قتل وقعت في القدس في سنوات معيَّنة، لكنّه استثنى جرائم مشابهة في سنوات أخرى.

رابعًا: في كثير من الأحيان، لم تتمكّن هذه الدراسات من رصد كلّ جرائم القتل التي وقعت في الفترات التي جَرَتْ معاينتها.

خامسًا: معظم الدراسات ركّزت على فترات قصيرة جدًّا (سنة أو بضع سنوات).

سادسًا: لم أجد دراسات شاملة تحاول الكشف عن جرائم قتل الفلسطينيّات بصرف النظر عن مكان إقامتهنّ (مناطق الـ48، أو الضفّة وغزّة، أو في الشتات).

سابعًا: ثمّة نقص كبير في المعلومات عن حجم الظاهرة قبل عام 2000، وكلّما عدنا في الزمن إلى الوراء قلّت المعلومات أكثر وأكثر. على سبيل المثال، باستثناء دراستين تحدّثتا عن 29 جريمة قتل (Hasisi & Bernstein, 2016, 2019)، لم أجد أيّة معلومات عن حجم الظاهرة أو خلفيّات هذه الجرائم قبل النكبة.

ثامنًا: لا تُحَدَّث البيانات على نحوٍ دَوْريّ ومستمرّ عن طريق متابَعةٍ ممنهَجةٍ لجرائم القتل التي وُثِّقت في سنوات سابقة.

تاسعًا: غالبًا تقتصر هذه الدراسات على عمل ومجهود فرديّ وليس بالتعاون مع مؤسّسات وجهات أخرى. والمعلومات التي تُجْمَع تصبح -في كثير من الأحيان- حكرًا لهذه المؤسّسات، ممّا يعيق تطوُّر الدراسات حول هذا الموضوع.

الهدف من عرض هذه الملاحظات هو تسليط الضوء على بعض المجالات التي يمكن التحسين والتطوير فيها وليس لتوجيه الاتّهامات لهذه التجارب والدراسات المهمّة. على الصعيد الشخصيّ، لا أعتقد أنّ هناك مؤسّسة بمفردها تمتلك الموارد الكافية لبناء قاعدة بيانات شاملة؛ فهذا الأمر يتطلّب التعاون وتوحيد الجهود بين جميع الأطراف العاملة والمعنيّة (أكاديميّين/ات؛ مجتمع مدنيّ...). إلى جانب ذلك، هذه التحدّيات أو المشاكل ليست محصورة في الدراسات التي تعمل على توثيق الجرائم في المجتمع الفلسطينيّ، وإنّما تشمل تجارب ودراسات في دول عديدة أخرى، حتّى المتقدّمة منها (Weil, Corradi & Naudi, 2018).

تشير الدراسات الكمّيّة والنوعيّة العديدة بشأن موضوع قتل النساء الفلسطينيّات إلى أنّ هناك إجماعًا على ضرورة وأهمّيّة جمع البيانات لتدعيم الجهود الرامية إلى مواجهة ظاهرة العنف ضدّ النساء، وتحميل المسؤوليّة للجهات المعنيّة والمسؤولة عن وضع حدّ لهذه الظاهرة، كالسلطات الرسميّة، والقيادات الاجتماعيّة والسياسيّة، والإعلام. لذا، من المفاجئ أن تجد أنّه على الرغم من هذا الإجماع ليس ثمّة تجارب توثيق كافية تحاول جمع المعطيات بشأن جرائم قتل النساء قبل العام 2000.

وما يميّز دراساتِ توثيق الجرائم ضدّ النساء في ما قبل العام 2000 عمّا يليها في السنوات الأخيرة أمورٌ عدّة يمكن تلخيصها في النقاط التالية. أوّلًا، تساعد تلك الدراسات على الكشف عن التطوّر التاريخيّ للظاهرة على مرّ السنين. ثانيًا، تمكّن الدارسين من متابعة مجريات الأحداث المتعلّقة بالجريمة بطريقة طوليّة، ممّا يتيح دراسة الآثار البعيدة المدى للجريمة على العائلة، والكشف -على سبيل المثال- عن الفترة الفعليّة التي قضاها القاتل في السِّجن (وعمّا إذا جرى إطلاق سراحه مبْكرًا). ثالثًا، قد تكون العائلة والمحيط الاجتماعيّ أكثر استعدادًا، بمرور السنوات، للتعاون مع الباحثين الميدانيّين ومشاركتهم أفكارهم ومواقفهم نتيجة تغيُّر في الظروف، كموت القاتل -مثلًا- أو لأنّه أحيانًا قد يكون مِن الأسهل نسبيًّا التحدُّثُ عن الموضوع بعد مرور وقت طويل على وقوع الجريمة.

لا يحاول هذا المقال تقديم استعراض شامل لآليّات الرصد المتوافرة، أو الإستراتيجيّات المستخدَمة لتوثيق جرائم القتل، فهناك العديد من الدراسات السابقة التي قامت بهذا العمل (Widyono, 2009; Walby et al., 2017). إنّ العمل على إنشاء وثيقة مرجعيّة تحدّد آليّات ومنهجيّات التوثيق الملائمة والأولويّات يستدعي تَشارُكَ الأطراف المهتمّة تشارُكًا كاملًا. يمكن البناء -على سبيل المثال- على مشروع "قتل النساء في جميع أنحاء أوروبا" التابع للتعاون الأوروبيّ في العلوم والتكنولوجيا،[2] والذي يشارك فيه باحثون وخبراء من 28 دولة أوروبيّة لمعالجة ظاهرة قتل النساء على مختلف المستويات. فقد نتج عن هذا المشروع العديد من التقارير والدراسات التي تقيّم السياسات المتّبَعة في الدول المختلفة لمواجهة ظاهرة قتل النساء، وبرامج جمع البيانات الكمّيّة والنوعيّة المقارنة، وتطرح إستراتيجيّات يمكن استخدامها عمليًّا لتعزيز وتطوير وتنفيذ نظام متكامل ومتباين لجمع بيانات قتل النساء في أوروبا على المستويَيْن الوطنيّ والدوليّ (Vives-Cases et al., 2016; Weil, Corradi & Naudi, 2018).

2. https://www.cost.eu/actions/IS1206

هذا المقال هو -في الأساس- دعوة لبناء منظومة عمل تشارُكيّة لاستغلال المصادر والوسائل المتوافرة، خاصّةً تلك التي أصبحت متوافرة مؤخّرًا نتيجة التطوُّرات التكنولوجيّة، كالأَرْشَفة الرقْميّة وحشد المصادر، من أجل إنشاء سجلّ أشمل وأكثر منهجيّة. بالتالي، كما سيوضّح هذا المقال، هذه المنظومة لن تساعد على فهم الأسباب والخلفيّات المركّبة لجرائم القتل في فلسطين وتطوُّرها على مرّ السنين فحسْب، بل ستساعد كذلك على تطوير الإنتاج المعرفيّ وتأسيس لسياسات وتدخُّلات ترتكز على الأدلّة.

لذا، سأتناول في الجزء التالي مناقشة بعض من مصادر المعلومات وآليّات التوثيق المتوافرة، لتسليط الضوء على الإمكانيّات المتاحة لاستغلال هذه المصادر على نحوٍ ممنهَج وواسع ولفرص تطويرها، مع إيلاء اهتمام خاصّ لإستراتيجيّة حشد المصادر كوسيلة للتعامل مع حجم المشروع والجهود التي يتطلّبها. كذلك سأستعرض بعض النتائج الأوّليّة بشأن حجم ظاهرة قتل النساء والفتيات في السنوات 1920-1935، وأتطرّق بالتفصيل إلى جريمة قتل مريم صالح الزواوي المغربيّة (سنة 1931)، وذلك لإبراز كمّيّة المعلومات المتضمَّنة في الأرْشَفة الرقْميّة وأهمّيّة استغلالها، والتشديد على مدى أهمّيّة تنوُّع المصادر /تثليث المعلومات في رسم صورة أوضح عن الجريمة وعواقبها. في الختام، سأعرض الخلاصة والاستنتاجات.

مصادر التوثيق وآليّاتها:

تتعدّد وتختلف مصادر المعلومات وآليّات التوثيق التي يُعتمَدُ عليها في مشاريع التوثيق والدراسات بشأن ظاهرة قتل النساء والفتيات الفلسطينيّات؛ فقد تشمل ما يلي: صحافة وإعلامًا؛ مقابلات ميدانيّة؛ تقارير حكوميّة رسميّة (نحو: شرطة؛ محاكم؛ شؤون اجتماعيّة؛ صحّة...)؛ استطلاعات رأي؛ دراسات سابقة؛ أَرْشَفة (نحو: صحف؛ تقارير رسميّة...)؛ مؤسّسات مجتمع مدنيّ؛ تثليث المعلومات؛ حشد المصادر... مع ذلك، تُظهِر مراجعة تجارب التوثيق السابقة، في مجتمعنا، أنّه ما زال ثمّة قصور في استغلال هذه المصادر والعمل على تطويرها.

في هذا الجزء، سأعرض بعض الأمثلة لتسليط الضوء على مزايا هذه الوسائل ومجال تطويرها، ابتغاءَ تحسين عمليّة توثيق الجرائم المرتكَبة ضدّ النساء.

التقارير الرسميّة: ثمّة تقصير واضح من قِبل الجهات الرسميّة في كلّ ما يتعلّق بتوفير ونشر معطيات مفيدة ومفصَّلة عن جرائم القتل في المجتمع الفلسطينيّ. مثل هذا التقصير نجده في العديد من الدول، لكن ما يميّز السلطات الإسرائيليّة الرسميّة هو أنّ هذا التقصير لا ينبع من نقص في قدراتها وإمكانيّاتها في تجميع معلومات وافية عن كلّ جريمة قتل، بل يبدو أنّه يتعلّق بعدم رغبتها في الكشف عن هذه المعلومات. والعراقيل الكثيرة التي تضعها هذه السلطات (وعلى رأسها الشرطة) أمام المعنيّين في الحصول على بيانات ومعطيات حول جرائم القتل في المجتمع الفلسطينيّ، هذه العراقيل تبيّن هذه المسألة بصورة واضحة، خلال مراجعة تجربة جمعيّة "نساء ضدّ العنف" (بطشون، 2021)، وكيف تعاملت الشرطة مع الطلبات التي قدّمتها الجمعيّة، بغية الحصول على معلومات حول ملفّات التحقيق المتعلّقة بجرائم قتل نساء عربيّات؛ حيث إنّ الشرطة لم توافق على مشاركة هذه المعلومات إلّا بعد أن قدّمت الجمعيّة التماسًا إلى المحكمة اللوائيّة في القدس بموجب قانون حرّيّة المعلومات، وهو ما يؤكّد رغبة السلطات في التكتّم على هذه المعلومات، ويُظهر ركاكة الادّعاءات التي تستخدمها الشرطة عادةً لتبرير رفضها عن الكشف عن معطيات حول هذه الملفّات.

من الصعب عدم الربط بين فشلِ الشرطة والسلطات في التصدّي للعنف المتزايد في المجتمع العربيّ، ورغبةِ هذه السلطات بعدم الكشف عن هذه المعطيات التي قد تُظهِر مدى تقصير السلطات وتقاعسها. لذا، وفي ظلّ هذه الظروف، من المهمّ جدًّا مواصلة ممارسة الضغط على السلطات الرسميّة للكشف عن معطيات مفيدة حول جرائم القتل.

المقابَلات الميدانيّة: تكمن أهمّيّة المقابَلات الميدانيّة في قدرتها على كشف الخلفيّات لهذه الجرائم، وتساعد على فهم جوانب مهمّة لهذه الظاهرة (على سبيل المثال: مواقف المحيط العائليّ والمجتمعيّ من هذه الجرائم) قد يستحيل إدراكها إذا اعتمدنا مصادر أخرى (Fontana & Frey, 2000). مع ذلك، وباستثناء بعض الدراسات التي ركّزت على عدد محدود من جرائم القتل (على سبيل المثال: "كيان - تنظيم نسويّ"، 2021)، لم تُستخدم هذه الوسيلة على نحوٍ ممنهَج بعد لتوثيق الجرائم في المجتمع الفلسطينيّ العربيّ في مناطق عام 48، لكنّها استُعمِلت في المناطق خارج حدود مناطق عام 48 داخل فلسطين. التجارب هناك تكشف مدى أهمّيّة استعمالها والإمكانيّات الكامنة فيها. على سبيل المثال، لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعيّ[3] تجربةٌ ناجحة وطويلة في استخدام المقابَلات الميدانيّة لتوثيق

3. https://www.wclac.org

جرائم قتل النساء في الضفّة الغربيّة وغزّة والقدس. أصدر المركز على مدار سنوات عدّة تقارير لا تكشف عن حجم ظاهرة قتل النساء وتطوُّرها في السنوات الأخيرة في هذه المناطق فحسب، بل تكشف كذلك جوانب ومعلومات لا تتوافر في التقارير الرسميّة والإعلام.

يمكن الاعتماد على تجارب كهذه والاستفادة منها، وتطويرها لتشمل -على سبيل المثال- مقابلات مع الجناة،[4] أو مقابلات مع المحيط الاجتماعيّ بعد مرور 10 سنوات أو 20 سنة على وقوع الجريمة، للكشف عن التأثيرات البعيدة المدى.[5]

الإعلام (الصحافة): تقرير "حراك صحافيّات لمواجهة العنف" بشأن دَوْر الإعلام المحلّيّ في التعامل مع ظاهرة العنف يُظهِر أنّ هنالك حاجة بالغة إلى تطوير وتحسين تعامل الإعلام مع هذه الظاهرة تعاملًا أعمق، والتعامل بصورة مُراعِية للنوع الاجتماعيّ مع قضايا العنف ضدّ النساء (مَصالحة وأبو العسل، 2020). يتبيّن -على سبيل المثال- من نتائج هذا التقرير أيضًا "أنّ الغالبيّة الساحقة من التغطيات الإعلاميّة لقضايا العنف ضدّ النساء، تغطيات آنيّة ولا تواكب مجريات القضيّة وتطوّراتها على الصعيدين الإنسانيّ والمجتمعيّ، وإنّما تُنشَر التطوُّرات الجنائيّة وَفقًا للبيانات التي تُصْدرها الشرطة أو قرارات المحاكم. القليل من الحالات شمل مواكَبة لذوي الضحيّة حتّى إصدار الحكْم ومحاورتهم".

لذا، يمكن البناء على التوصيات والإرشادات المهمّة المعروضة في التقرير الذي ذُكِر أعلاه، والعمل على ما يلي: (1) تطوير التغطية الصحفيّة لتَكُون مهنيّة وشاملة وحسّاسة جندريًّا، وكذلك تطوير التعاون بين الجمعيّات المعنيّة والإعلام المحلّيّ. على سبيل المثال، تجربة مركز المرأة للإرشاد القانونيّ والاجتماعيّ مع الصحافة، بإقامة دورات تخصّ الحسّاسيّة الجندريّة - حيث يمكن تطوير هذا الأمر وتطبيقه على نحوٍ أوسع في مناطق مختلفة في البلاد. (2) الحثّ على التعاون مع الإعلام، ودفعه إلى استغلال خبرة الصحافيّين في تقصّي المعلومات والإمكانيّات المتاحة بالتواصل مع المحيط المجتمعيّ والجهات ذات الشأن، بحكم وجودهم

4. لم أتمكّن من تحديد أبحاث نوعيّة شملت مقابلات مع الجناة في حالات قتل النساء العربيّات. أمّا بالنسبة للمجتمع اليهوديّ، ففي الإمكان مراجعة مقال روحاما جوسينسكي (2014) الذي تناولت فيه الكاتبة ثماني عشرة (18) جريمة قتل ومحاولة قتل لنساء يهوديّات بأيدي شركائهنّ (أزواجهنّ)، وقابلت هؤلاء الجناة داخل السجن.

5. في الإمكان مراجعة التقرير الصحفيّ: "عَقد ونصف من الزمن، الأب غيّب الأمّ، والجرح ما زال" الذي بثّته قناة "مساواة" في برنامج "صباحنا غير" في 2017/3/21. يتناول التقرير أبعاد جريمة قتل شيرين إسماعيل التي قتلها زوجها عمر إسماعيل في 2000/2/28، وذلك من خلال إجراء مقابلات ميدانيّة مع ابنة الضحيّة ووالدَيْها بعد مرور أكثر من خمس عشرة (15) سنة على وقوع الجريمة.

في الميدان، لتجميع معطيات مفيدة حول جرائم القتل. (3) للإعلام المحلّيّ أيضًا مجال للعمل على تطوير طرق حفظ المعلومات والعمل على رَقْمَنة الأخبار والصحف لتسهيل عمليّة الوصول إلى المعلومات وإتاحتها للجمهور. أخيرًا، أودّ التشديد على أهمّيّة هذه التقارير والدراسات التي تقيّم دَوْر الإعلام وتُبرِز نقاط تقصيره وتدفعه لتحمُّل المسؤوليّة والعمل على تطوير وتحسين أدائه.

الأَرْشَفة الرقْميّة: التحوُّلات الكبيرة في مجال حفظ المعلومات في السنوات الأخيرة قد تشكّل فرصة ذهبيّة للشروع في بناء قاعدة بيانات تشمل كذلك معطيات حول جرائم القتل تاريخيًّا. من السهل ملاحظة هذه التحوُّلات؛ فرَقْمَنة الوثائق -وبخاصّة الأرشيفيّة من بينها- انتشرت كثيرًا وأصبحت الوسيلةَ التي تتّبعها معظم المؤسّسات لحفظ المعلومات. مع الأسف، على الرغم من تعدُّد مشاريع رَقْمَنة الأَرْشَفة وإتاحتها على شبكة الإنترنت، لم تُستغَلّ بعد على نحوٍ منهجيّ لتوثيق جرائم القتل. هناك -على سبيل المثال-: "الأرشيف الرقْميّ الفلسطينيّ – جامعة بير زيت"؛[6] "الأرشيف الرقْميّ للمتحف الفلسطينيّ"،[7] "أرشيف خزائن الرقْميّ"؛[8] المشاريع الرقْميّة التي تعمل عليها مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.[9] بالإضافة إلى هذه المشاريع التي تقوم بها مؤسَّسات فلسطينيّة وعربيّة، ثمّة كذلك أرشيف الصحف التابع للمكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة (NLI)[10] والذي يحتوي حتّى الآن على ما يزيد عن 330 ألف صحيفة (عدد)، أو قاعدة البيانات القانونيّة (موقع نيڤو)،[11] وأرشيف الدولة الرقْميّ (ISA)[12] الذي يشمل عددًا هائلاً من الوثائق ممّا قبل النكبة وبعدها.

التطوُّر السريع في حجم الوثائق والأَرْشفة الرقْميّة يمنح الكثير من الإمكانيّات، غير أنّه في الوقت نفسه يتطلّب بطبيعة الحال جهودًا كبيرة جدًّا -لكنّه برأيي يستحقّها-. من خلال تجربتي مع هذه الأرشفة، تبيّن أنّ ثمّة ضرورة للتنسيق بين الدراسات التي تحاول استغلال هذه الأرشفة لضمان اتّساق عمليّة التوثيق؛ وذلك لتسهيل هذه الجهود وللتمكُّن في المستقبل من مقاربة أو دمج نتائج هذه الدراسات التوثيقيّة.

6. http://awraq.birzeit.edu/ar
7. https://palarchive.org
8. https://www.khazaaen.org
9. https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar
10. https://www.nli.org.il/en/discover/newspapers
11. https://www.nevo.co.il
12. https://www.archives.gov.il/en

تثليث المعلومات (Data triangulation): استخدام أنواع مختلفة من "التثليث" يُعتبر إحدى أهمّ إستراتيجيّات التوثيق في البحث العلميّ. هذه الإستراتيجيّة تساعد على تحسين وتعزيز مصداقيّة التوثيق وجمع المعلومات وتطوير فهم أوسع للظاهرة المدروسة (Patton, 1999). من غير المفاجئ، إذًا، أنّ معظم الدراسات التوثيقيّة المتوافرة بشأن جرائم القتل في المجتمع الفلسطينيّ اعتمدت (وإنْ بمستويات متباينة) تثليثَ المصادر ومنهجيّات الرصد (مقابلات ميدانيّة؛ صحافة؛ سجلّات المحاكم...). خلال عملي على هذا البحث، اتّضح أنّ تثليث المصادر يساعد أيضًا ويسهّل عمليّة البحث عن وثائق ومعلومات من مصادر ما زال من الصعب استخدامها، كأرشيف الدولة على سبيل المثال. فمثلًا، المعلومات التي جُمِعت استنادًا إلى أرشيف الصحف (وهو نسبيًّا سهل الاستخدام)، كاسْمِ القاتل وتاريخ وقوع الجريمة، ساعدت كثيرًا في تحديد الملفّات والوثائق الرسميّة المتعلّقة بهذه الجريمة والتي يتضمّنها أرشيف الدولة. نَسوق مثالًا آخر يبيّن هذه النقطة على نحوٍ واضح، هو تجربة "نساء ضدّ العنف" مع الشرطة، وقد تناولتها سابقًا. فما كانَ باستطاعة الجمعيّة معرفة عدد وتواريخ الملفّات والكثير من المعلومات حول مجريات التحقيق واستخدامها للضغط على الشرطة، لو لم تستند إلى مصادر أخرى، أو لو لم تقم بتثليث المعلومات لتحديد الملفّات التي لم تكشف عنها الشرطة. ثمّة نوع آخر من التثليث من المهمّ العمل على تطويره هو تعدُّد الباحثين (Investigator triangulation) (المصدر السابق). هذا النوع يتضمّن مشاركة أكثر من شخص (أو مؤسّسة) في عمليّة التوثيق نفسها، ممّا يساعد على تعزيز مصداقيّة التوثيق، بالإضافة إلى توفيره رؤًى وآراءً متعدّدة، وهو ما قد يثري البحث النوعيّ ويوفّر إمكانيّة فهم أعمق لظاهرة القتل.

بناءً على ملاحظتي وتجربتي، معظم المؤسّسات تتحفّظ على مشاركة المعطيات والبيانات التي عملت على جمعها بمفردها. لذا، تطبيق هذا النوع من التثليث على أرض الواقع قد يتطلّب بناء منظومة عمل تشارُكيّة تحترم وتضمن الحقوق الأخلاقيّة والفكريّة لصاحب المادّة.

حشد المصادر (Crowdsourcing): في السنوات الأخيرة، تقوم المزيد من المنظَّمات والمؤسّسات بالاعتماد على إستراتيجيّة "حشد المصادر"، للتعامل مع التحدّيات التي تواجهها هذه المؤسّسات في تنفيذ مشاريع ضخمة قد لا يكون بإمكانها أن تنفّذها بمفردها.

لا تعريف واحد متّفَق عليه لمصطلح "حشد المصادر" حتّى الآن؛ فالطابع

المتعدّد التخصُّصات لهذا المصطلح الجديد يعقّد ويصعّب تحديد هذا المصطلح بتعريف واحد (Estellés-Arola & González-Ladrón-de-Guevara, 2012)، لكنّهما -استِلِس-أرولا و چونزالِس-لَدرون دي چيفارا- اقترحا التعريف التالي:[13]

> حشْد المصادر هو نوع من النشاط التشاركيّ عبْر الإنترنت، يعرض فيه فرد، أو مؤسّسة، أو منظّمة غير ربحيّة، أو شركة ما على مجموعة من الأفراد متنوّعي المعرفة، والاختلاف، والعدد تسلُّمَ مَهَمّة طوعيّة عن طريق نداء مفتوح مرن. إنّه يستلزم تسلُّم مَهَمّةٍ ما، تنطوي على تعقيدات وجزئيّات متعدّدة، ويجب على الحشد المشاركةُ فيها بتقديم عملهم، وأموالهم، ومعرفتهم، وخبرتهم فيها، تقديم منفعة مشتركة دائمًا. سيحقّق المستخدِم الرضا في نوع معيَّن من الحاجات، سواء أكانت اقتصاديّة، أَم كانت تحقّق الاعتراف الاجتماعيّ، أو تقدير الذات، أو تطوير مهارات الفرد، بينما سيحصل المسؤول عن حشد المصادر على ما قدّمه المستخدِم للشركة، ويعتمد شكل هذه المساهمة على نوع النشاط المنفَّذ، ويستخدمه لمصالحه الخاصة (مصدر جماهيريّ، 2020، 18 آذار).

بحسب روز هولي، التي لها تجربة طويلة في أستراليا ونيوزيلندا في كلّ ما يتعلّق بالأَرْشَفة الرقْميّة وحشد المصادر (Holley, 2010)، حسنات الاعتماد على إستراتيجيّة حشد المصادر تشمل ما يلي:

- تحقيق أهداف المؤسّسة التي لا يمكنها تحقيقها بمفردها (بفعل محدوديّة في الوقت أو التمويل أو موارد الموظفين).
- قد يكون تحقيق الأهداف في إطار زمنيّ أسرع بكثير ممّا تستطيع المؤسّسة تحقيقه إذا عملت بمفردها.
- إشراك المجتمع بنشاط مع المؤسّسة ومستخدَميها ومجموعاتها الأخرى.
- الاستفادة من معرفة وخبرات واهتمامات المجتمع.
- تحسين جودة البيانات / الموارد (على سبيل المثال: عن طريق النصّ أو تصحيحات الكتالوج)، وهو ما يُفْضي إلى بحث أكثر دقّة.
- إضافة قيمة إلى البيانات (على سبيل المثال: عبْر إضافة التعليقات والوسوم والتقييمات والمراجَعات).
- جعل البيانات قابلة للاكتشاف بطرق مختلفة لجمهور أكثر تنوُّعًا (على سبيل المثال: عن طريق وضع الوسوم).

13. مصدر الترجمة: ويكيپيديا.

هناك العديد من التجارب الناجحة التي جرى الاعتماد عليها في هذه الإستراتيجيّة من قِبل مؤسّسات مختلفة، نحو: المكتبات؛ الأَرْشَفة؛ المتاحف. أحد الأهداف الشائعة لهذه المشاريع هو تحويل صور الوثائق والصحف إلى نصوص يستطيع الحاسوب معالجتها؛ وذلك لأنّ البرمجيّات الحاسوبيّة المتوافرة لتحويل الصور إلى نصوص لا تضمن نتائج خالية من الأخطاء. فعلى سبيل المثال، نجح برنامج الصحف الأستراليّة الرقْميّة[14] حتّى الآن في جذب أكثر من 60 ألف متطوّع قاموا بتصحيح أكثر من 425 مليون سطر من هذه النصوص، بمعدّل 3 ملايين سطر شهريًّا في السنوات الخمس الأخيرة. نجد مثالًا آخر لذلك في "برنامج التسمية"[15] الذي تقوم به المكتبة والأرشيف الكَنَديّ (LAC)، والذي يدعو السكّان الأصليّين في كندا إلى المشاركة في عمليّة التحقُّق من الصور التي في الأرشيف. نجح البرنامج حتّى الآن من التحقُّق من آلاف أسماء الأشخاص والأماكن التي في هذه الصور.

الأهداف العديدة والمتنوّعة لهذه التجارب الناجحة تُظهِر أنّ في الإمكان الاعتماد على هذه الإستراتيجيّة أيضًا للقيام بمشروع توثيق جرائم القتل. فعلى سبيل المثال، خلال تجربتي مع أرشيف الصحف العربيّة، اتّضح أنّه لا يمكن الاعتماد على محرّك البحث لتحديد التقارير الصحفيّة المتعلّقة بجرائم القتل؛ إذ إنّ نتائج تحويل صور النصوص إلى نصوص مكتوبة عن طريق استخدام برمجيّات التعرّف الضوئيّ على الحروف العربيّة (Optical character recognition – OCR) غير موثوقة في معظم الأحيان. مَرَدّ ذلك إلى أنّ هذه البرمجيّات ما زالت غير متطوّرة على نحوٍ كافٍ للتعامل مع اللغة العربيّة (اتّصال الحروف بعضها ببعض؛ الصيغ الشكليّة المختلفة التي تأخذها الأحرف اعتمادًا على تمَوْضُعها في أوّل الكلمة أو وسطها أو في نهايتها)، وكذلك جودة الوثائق الأصليّة -أو جودة عمليّة مسح وتصوير هذه الوثائق- كانت متدنّية في كثير من الأحيان. لذا، اعتماد إستراتيجيّة حشد المصادر من شأنه أن يساعد على مواجهة هذه المشكلة من خلال مشاركة الجمهور في المشروع مثلًا عن طريق الإسهام في عمليّة تصنيف الصحف والوثائق أو تحويل صور النصوص إلى نصوص مكتوبة.[16]

بالطبع لم أستعرض كلّ مصادر ووسائل التوثيق المتوافرة، أو أتعمّق في مناقشة

14. https://trove.nla.gov.au

15.https://www.bac-lac.gc.ca/eng/discover/aboriginal-heritage/project-naming/Pages/introduction.aspx

16. أنا الآن بصدد العمل على إصدار مشروع رقْميّ يعمل بهذه الروح مع أصدقاء مبرمِجين، أذكر منهم فريد أبو صالح وماريو صليبا اللذين جنّدا مبرمِجين آخرين معهما ليقوموا بالعمل على تنفيذ المشروع على نحوٍ تطوُّعيّ.

التفاصيل حول حسناتها وسيّئاتها والطرق العمليّة لتطبيقها. بل حاولت تسليط الضوء على بعض المصادر والوسائل الأساسيّة التي لم تُستغَلّ استغلالًا كافيًا، وعلى الفرص والإمكانيّات الكامنة فيها. من المهمّ الملاحظة أنّ عرض هذه الآليّات يشير إشارة واضحة إلى أنّه من غير الممكن لمؤسّسة معيَّنة تحقيق أهداف المشروع بمفردها، وأنّ ثمّة ضرورة للتشارك وتوحيد الجهود بين أكبر عدد من المؤسّسات والأفراد. فأوّلًا، ليس لدى أيّة مؤسّسة الموارِدُ الكافية لمعاينة مئات آلاف الوثائق والصحف أو إجراء مقابلات ميدانيّة على نحوٍ واسعٍ ومستمرّ. ثانيًا، تحسين عمليّة التوثيق وتطويرها من خلال التعاون مع الإعلام. ثالثًا، تعدُّد الباحثين والخبرات والآراء يضفي ثراء على البحث النوعيّ، ويمنح فرصًا لفهم جوانب مختلفة لظاهرة القتل. رابعًا وأخيرًا، السعي المشترك وراء جمع المعلومات، ولا سيّما من المؤسّسات الرسميّة (نحو: الشرطة؛ وزارة الشؤون الاجتماعيّة...)، من شأنه أن يشكّل ضغطًا على هذه المؤسّسات بتحمّل المسؤوليّة على نحوٍ أنجع، في ما يخصّ التوثيق ومشاركة المعلومات مع الجهات المعنيّة ومع الجمهور. هذا الضغط، أو التحفيز، من شأنه أن يسهم في مشروع توثيق كهذا ويسهّله كبيرَ إسهامٍ.

نتائج أوّليّة من مشروع "جرائم قتل النساء في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطانيّ"

في هذا الجزء ستُعرَض النتائج الأوّليّة للدراسة التي أوثّق من خلالها جرائم قتل النساء خلال فترة الانتداب البريطانيّ. تقديم النتائج في هذا التقرير يُبرز الإمكانيّات المتوافرة في المصادر لجمع المعلومات للدراسة، وأهمّها الأرشيف، من أجل بناء قاعدة بيانات مرجعيّة تساعد على دراسة وتحليل جوانب عديدة لظاهرة قتل النساء، فضلًا عن إمكانيّة الإجابة عن أسئلة وتساؤلات قد تتعذّر الإجابة عنها بدون هذه البيانات. ثمّة هدف آخر من عرض هذه النتائج في هذا التقرير، يتمثّل في التأكيد على أنّ النجاح في تنفيذ مشروع كهذا هو ممكن جدًّا على الرغم من ضخامته والتحدّيات الكبيرة المتضمَّنة. هذا التأكيد قد يسهم في تحفيز المعنيّين في دراسة هذه الظاهرة المشاركة في هذا المشروع.

بالإضافة إلى النتائج، سأتوقّف وأتوسّع عند حادثة قتلٍ واحدة لمزيد من التأكيد على مدى أهمّيّة جمع المعلومات من مصادر متعدّدة في سبيل الحصول على معلومات أدقّ وأوفر.

الرسم البيانيّ (1)

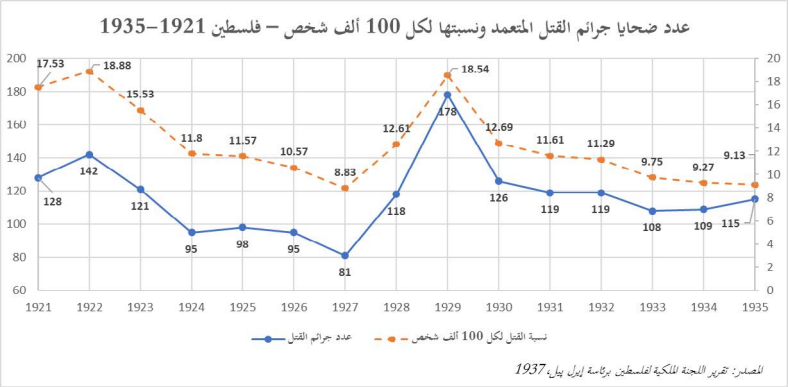

تبيّن المعطيات الرسميّة[17] أنّ ظاهرة القتل كانت منتشرة انتشارًا واسعًا في فلسطين في فترة الانتداب البريطانيّ، مقارنةً بمناطق ودول أخرى. في الإمكان ملاحظة المنحى التنازليّ في عدد الضحايا (الخطّ الأزرق) في سنوات الانتداب الأولى؛ فقد بلغ عدد الضحايا 81 ضحيّة في العام 1927، مقارَنةً بِـ 128 ضحيّة في العام 1921، ولكنّه ارتفع مجدَّدًا بعد ذلك واستقرّ نوعًا ما في بداية سنوات الثلاثين، إذ سجّل معدّل 116 ضحيّة سنويًّا.

من المهمّ الإشارة إلى تراجع واضح في نسبة القتل[18] (الرسم البيانيّ 1) في الفترة الممتدّة بين العامَيْن 1921 - 1935، من 17.53% إلى 9.13%. مع ذلك، بقيت هذه النسبة مرتفعة جدًّا مقارَنةً بنسبة القتل على مستوى العالم، فكانت حتّى أعلى من نظيرتها في الولايات المتّحدة في تلك الفترة (بمعدّل 8.6%[19] لكلّ 100 ألف شخص)، وكذلك مقارَنةً بنسبة القتل في مجتمعنا في السنوات الأخيرة (بمعدّل 4.5%[20] لكلّ 100 ألف شخص في السنوات 2011-2019).

17. العدد في العام 1929 يشمل بعض الحالات التي حصلت في أحداث ذاك العام (ثورة البراق). بحسب تقرير صحيفة "بريد اليوم" ("دُوءَرْ هَيُومْ")، في عددها الصادر في الـ 19 من نيسان عام 1931، عدد جرائم القتل على خلفيّة جنائيّة في العام 1929 كان 96 جريمة. لم أجد حتّى الآن أيّ وثيقة رسميّة تؤكّد هذه المعلومة.

18. بيانات عدد السكّان أُعِدّت اعتمادًا على تقرير الصحّة السنويّ، حكومة فلسطين 1938. وتجدر الإشارة إلى أنّ بيانات العام 1921 تقديريّة اعتمادًا على النمو السكانيّ للسنوات اللاحقة.

19. Homicide rates from the Vital Statistics 1900-2002, Bureau of Justice Statistics.

20. معدّل عدد الضحايا السنويّ بحسب جمعيّة "بلدنا" وجامعة كوفنتري.

على الرغم من أهمّيّة البيانات الرسميّة بشأن موضوع العنف وجرائم القتل، نجدها -في الغالب- عامّة وغير كافية لدراسة الكثير من الجوانب المُهِمّة التي تتعلّق بجرائم القتل. ففي كثير من الأحيان، هذه البيانات لا توفّر تفاصيل عن توزيع الجرائم بحسب جنس الضحيّة أو القاتل، والفئة العمْريّة التي ينتسب إليها كلّ منهما، أو دوافع القتل، وغير ذلك... والأهمّ من ذلك أنّها لا توفّر أيّ معلومات على المستوى الفرديّ لكلّ حالة قتل. لذا، كان من الضروريّ العمل على البحث في مصادر أخرى في محاولة للوصول إلى تفاصيل أكثر تساعدنا على كشف حجم ظاهرة قتل النساء والفتيات في المجتمع، وتطوُّرها خلال تلك الفترة ومحاولة فهم الخلفيّات والدوافع.

استنادًا إلى ما ذُكِر أعلاه، اعتمدتُ على العديد من الصحف التي كانت تَصْدر في تلك الفترة، وعاينت أكثر من 17,000 عدد من الصحف حتّى الآن. خلال عمليّة البحث في الصحف، لم يكن مفاجِئًا ملاحظةُ التبايُنات بين الصحف من حيث عدد جرائم القتل ونوعيّتها وطريقة تغطيتها. اختلفت الصحف من حيث مكان الإصدار (يافا؛ حيفا؛ القدس -على سبيل المثال)، ومن حيث الجمهور والإمكانيّات، وأهداف رؤساء تحريرها وأولويّاتهم المختلفة. لذا، كان من المهمّ الاستناد إلى أكبر عدد ممكن من الصحف، وهو ما ساعد على تحديد عدد أكبر من الجرائم وكذلك على توثيق معلومات أكثر عن كلّ جريمة قتل.

توثيق جرائم القتل اعتمادًا على الصحف له تأثير إيجابيّ بالغ على مَهَمّة العثور على وثائق رسميّة بشأن هذه الجرائم. المعلومات التي تُستخلَص في العديد من الحالات (نحو: تاريخ وقوع الجريمة؛ أسماء المشتبه بهم؛ تاريخ إصدار الحكم) تسهّل وتحسّن عمليّة البحث عن هذه الجرائم، واستقصاء معلومات أكثر من خلال معاينة سجلّات الشرطة والمحاكم والمراسَلات الرسميّة، ومستندات شخصيّة (من محامين) متوافرة في الأرشفة المذكورة أعلاه.

عمليّة البحث عن مصادر أخرى ما زالت مستمرّة، والعمل على هذا المشروع لم ينتهِ بعد. لذا، عدد الجرائم التي وُثّقت هو بطبيعة الحال تقدير أدنى للعدد الحقيقيّ؛ وذلك لعدّة أسباب، من بينها:

1. هناك جرائم قتل لا تكتشفها الجهات المسؤولة.
2. قد تكون ثمّة جرائم قتل لم يُكتب عنها في الصحف (ولا سيّما تلك التي تَحْدث في منطقة الجنوب).

3. أرشيف الصحف ليس كاملًا، والكثير من الوثائق الرسميّة مفقودة.

4. ثمّة أخطاء في عمليّة التوثيق.

5. استُثنِيت بعض الجرائم لقلّة المعلومات وعدم إمكانيّة التأكّد من أنّها جريمة قتل منفردة لم تُضَفْ بعد إلى السجلّ.

6. مرحليًّا، استُثنِيت حالات قتل على خلفيّة سياسيّة.

قبل عرض بعض النتائج، من المهمّ الإشارة إلى أنّ هذه النتائج أوّليّة، وقد تختلف بعض الشيء عن نتائج المشروع النهائيّة.

الرسم البيانيّ (2)

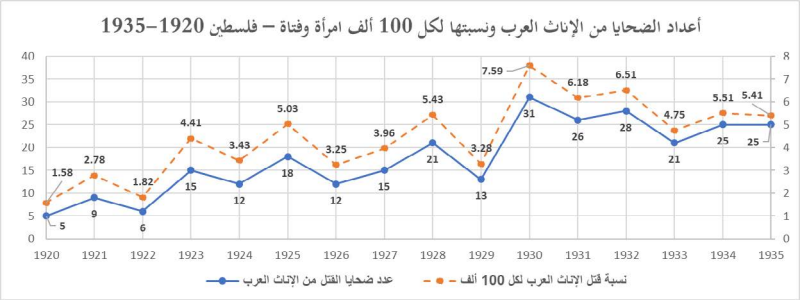

يتّضح من الرسم البيانيّ أنّ المعدّل السنويّ لعدد ضحايا جرائم القتل التي رُصِدت ارتفع ارتفاعًا ملحوظًا من 12.6 ضحيّة في السنة (1920-1929) إلى 26 ضحيّة سنويًّا (1930-1935).

من المهمّ الإشارة إلى أنّ هذه النتيجة هي تقدير مُبالَغ فيه للتزايد الحقيقيّ لجرائم القتل. جزء من الارتفاع في عدد الضحايا قد يكون نتيجة التباين بين الفترتين من حيث عدد الصحف التي كانت تَصدر، وحجمها، ووتيرتها، وتنوُّعها، وإمكانيّاتها، واهتمام أُسرة تحريرها بتغطية جرائم قتل الإناث، وخبرتها ومدى تطوُّرها.

يتّضح من الرسم البيانيّ أنّ نسبة ضحايا القتل من الإناث لكلّ 100 ألف امرأة وفتاة، ولا سيّما في ثلاثينيّات القرن العشرين، كانت مرتفعة جدًّا مقارَنةً بمناطق أخرى (أو مقارنة بالمجتمع اليهوديّ الاستيطانيّ في فلسطين). فعلى سبيل

المثال، في العام 1930 سُجِّلت 7.59% حالة قتل لكلّ 100 ألف شخص (أعلى نسبة)، أي ما يعادل قرابة أربعة أضعاف نسبتها في المجتمع العربيّ في الداخل في العام 2021.

الرسم البيانيّ (3)

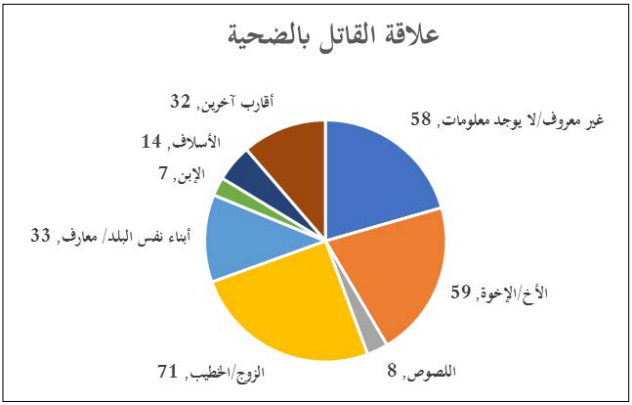

يُظهِر الرسم البيانيّ أنّ القاتل، في معظم الحالات، تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع الضحيّة: في 71 من الحالات ارتكب الجريمةَ زوجُ الضحيّة أو خطيبُها؛ في 59 منها ارتكبها أخوها (إخوتها)؛ في 7 منها المرتكِبُ هو ابنها؛ في 14 منها إخوةُ الزوج؛ في 32 منها أقاربُ آخَرون (الأب؛ العم؛ الخال؛ أولاد العمّ...). أمّا في سائر الحالات، فيتّضح أنّه في هذه الفترة كان القاتل من اللصوص في 9 منها، وفي 33 منها كان القاتل من أبناء البلد نفسه أو من معارف الضحيّة. تبيّن لنا كذلك أنّه من مجموع 224 حالة قتْل كُشف فيها عن هُويّة الجاني، ثمّة 10 حالات ارتُكبت فيها الجريمة على يد امرأة أخرى.

الرسم البيانيّ (4)

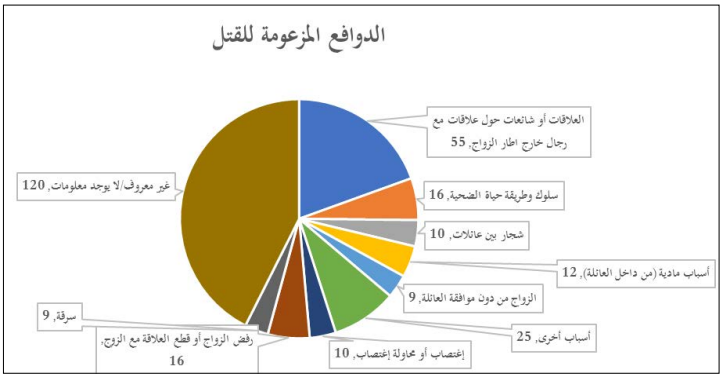

يبيّن الرسم البيانيّ أنّه في معظم الحالات ترتبط الدوافع المزعومة في الأساس بمصالح السلطة الذكوريّة ونظرتها إلى النساء. حيث تتصدّر العلاقات أو شائعات حول علاقات الضحايا مع رجال خارج إطار الزواج كدوافع مزعومة لهذه الجرائم (55 حالة). في 9 من الحالات، الدافع كان الزواج دون موافقة العائلة، وفي 16 من الحالات كان ذلك لأسباب تتعلّق بسلوك وطريقة حياة الضحيّة (نحو: اللبس؛ الخروج للعمل؛ استقلاليّة القرار...).

الرسم البيانيّ (5)

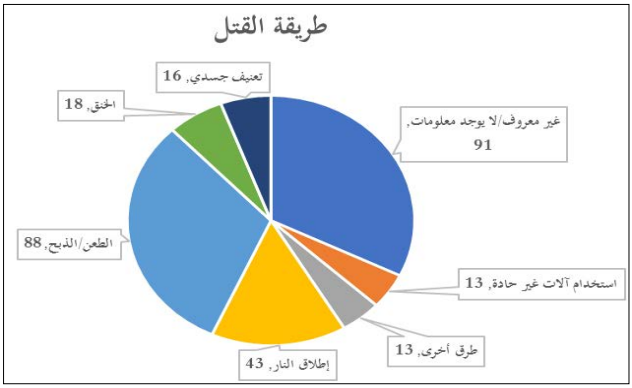

يُظهِر الرسم البيانيّ أنّ استعمال الآلات الحادّة (سكّين؛ سيف؛ فأس...) للطعن أو الذبح كانت الطريقةَ الأكثرَ شيوعًا (87 حالة) في حالات القتل الموثَّقة، يليها إطلاقُ النار (43)، فالخنقُ (18)، ثمّ التعنيفُ الجسديّ (16)، وأخيرًا استخدامُ آلات غير حادّة (كالحجر والعصا وغيرهما) في 13 حالة قتل.

مريم صالح الزواوي المغربي

يتناول هذا الجزء من النتائج جريمة قتل مريم صالح الزواوي المغربي (25 سنة)، التي قُتلت في الـ 9 من آب عام 1931 على يد أخيها محمّد صالح الزواوي المغربي (23 سنة). الهدف من تقديم عرضٍ مفصَّل لهذه الجريمة هو التشديد على مدى أهمّيّة تثليث المعلومات في رسم صورة أوضح عن الجريمة وعواقبها، والتشديد مجدَّدًا على أهمّيّة استغلال هذه الأَرْشَفة.

لم أُفْلِح حتّى الآن في العثور على سجلّات المحاكم التي تتعلّق بهذه الجريمة، ومع ذلك وُثّقت معلومات كثيرة حول هذه الجريمة، وذلك بالاعتماد -على نحو أساسيّ- على أرشيف الصحف. كذلك جرى الحصول على ملفَّيْن اثنَيْن لوثائق رسميّة من ملفّات السكرتير الأوّل لحكومة فلسطين في تلك الفترة. الملفّ الأوّل[21] يضمّ الالتماسات التي قُدِّمت إلى المندوب السامي بطلب تخفيف الحكم على الجاني محمّد الزواوي ومراسلات تتعلّق بها، والثاني[22] يشمل وثائق تتعلّق بطلب إبعاده إلى الجزائر بعد خروجه من السجن. هذه الوثائق كشفت تفاصيل جديدة وساعدت على تأكيد صحّة الكثير من المعلومات عن الجريمة، وبخاصّة تلك التي تناقضت فيها التقارير الصحفيّة.

لقد تتبّعنا ما يربو عن 50 تقريرًا إخباريًّا[23] عن هذه الجريمة (غالبيّتها من الصحافة العبريّة)، وهو ما ساعد على بناء خطّ زمنيّ لتطوُّر الأحداث منذ وقوع الجريمة، ومتابعة سَيْر الإجراءات القضائيّة حتّى إصدار الحكم النهائيّ في المتّهَم. غالبًا، تكتفي الصحف العبريّة بتقارير بسيطة ومحدودة عن جرائم القتل في المجتمع الفلسطينيّ، ولكنّها أحيانًا قد تهتمّ ببعض الجرائم، كما في حال جريمة قتل مريم، حيث كان السبب الرئيسيّ لاهتمام الصحافة العبريّة بهذه الجريمة على وجه

21. Death Sentence on Irabi Muhammad Ibn El Haj Saleh El Zewawi, 1932, in **Chief Justice Files – Department of Law & Justice Department**. Israel State Archives.

22. Mohammad Haj Saleh El-Zawai El-Mughrabi, 1946, in **Chief Justice Files – Department of Immigration & Statistics**. Israel State Archives.

23. قائمة الصحف التي استُخدِمت لجمع معلومات عن هذه الجريمة مُدْرَجة بعد ثَبْت المصادر.

التحديد هو أنّ القاتل كان متّهَمًا أيضًا بمحاولة قتل يهوديّ في الثاني من تشرين الثاني عام 1929.

الكشف عن الجريمة وهروب القاتل – آب 1931

يتّضح من التقارير الإخبارية الأوّليّة في الأيّام القليلة التي تلت وقوعَ تلك الجريمة أنّ الشرطة عثرت على جثّة الضحيّة فجر يوم الأحد، في مدينة القدس، ملقاة خارج باب المغاربة على طريق محلّة النبيّ داوود المؤدّية إلى قرية سلوان.

تَحَرّي الشرطة الأوّليّ أشار إلى ذبح الضحيّة من الوريد إلى الوريد، وأنّه بدت عليها علامات إطلاق نار. كذلك عُثِرَ على قنّينة نفط بجانب الجثّة، وهو ما قد يدلّ أنّ القاتل كان ينوي حرق الجثّة. يتضّح كذلك أنّ أخا الضحيّة (محمّد الزواوي) هو المتّهم الأوّل بارتكاب الجريمة، وأنّه كان مطلوبًا للقضاء بتهمة محاولة قتل رجل يهوديّ (يِتْسْحاق نِيسيم مِزْراحي) عام 1929.

أثناء زيارة محمّد لمريم، التي كانت تقيم مع زوجها حسن خليل الوالي في مدينة يافا، طلب إليها مصاحبته لزيارة أقربائها في القدس، حيث قتلها في الليلة نفسها. الزوج أشار إلى أنّ لديه شهود عِيان، كانوا قد سمعوا القاتل (الأخ) يتحدّث عن نيّته قتل أخته مريم بسبب شكوكه في "سلوكها غير السويّ". لم تنجح الشرطة في القبض على المتّهَم، وذاك يفسّر توقّف التقارير الإخباريّة بعد مرور أسبوع على وقوع الجريمة.

القبض على المتّهَم وتحويله إلى التحقيق – نيسان 1932

بحسب تقارير الصحف الصادرة في نيسان عام 1932، أُلقِيَ القبض على المتّهَم بعد نحو نصف سنة من وقوع الجريمة (1932/4/2)، وذلك بعد ثلاثة أيّام من عودته من سوريا، ومن ثَمّ حُوِّل للمحاكمة، حيث مَثَلَ أمام قاضي التحقيق البريطانيّ پول كارسل في الرابع من نيسان. سمع القاضي إفادات الشرطة والطبيب الجنائيّ حسين الخالدي، وكذلك زوج القتيلة، وبعض أفراد العائلة والجيران.

اعترف المتّهَم خلال التحقيق وكذلك في المحكمة بجريمته، وادّعى أنّ الدافع كان شكّه في سلوك مريم. نفى الزوج هذا الادّعاء، وقال إنّه ما كان ليبقى مع مريم لو كان سلوكها غير سويّ. وقد أمر القاضي بتوقيف القاتل مدّة أسبوع

لإعداد الدعوة ضدّه. بعدها أُحيل القاتل إلى محكمة الجنايات الكبرى في القدس (في 1932/4/12).

يبيّن تقرير صحيفة "بريد اليوم" ("دُوعَرْ هَيُومْ") (13 نيسان) تفاصيل كثيرة حول مجريات هذه المحاكمة والإفادات المختلفة التي سمعها القاضي، وكذلك حول مظهر وسلوك القاتل والشهود في المحكمة.[24] يعرض التقرير ملخَّصًا لشهادة الطبيب الحكوميّ الذي عايَنَ جثّة الضحيّة وإفادة الشرطيّ (علي أسطة) الذي ألقى القبض على القاتل، ويبيّن عدم اكتراث القاتل بهذه الشهادات. جاء في التقرير: "كان جالسًا على مقعد المتّهَمين واضعًا رجلًا فوق الأخرى"، وعندما سأله القاضي عمّا إذا كان لديه أيّ تعليق، لم يُجِبْ إلّا بِـ "لا". لكن ردّة فعله على شهادات الزوج وجارات الضحيّة كانت مخالفة تمامًا، إذ كان خلالها غاضبًا، واستمرّ في مقاطعة إفادتهم التي نفت ادّعاءاته حول سلوك مريم. لم يكن للقاتل محامٍ في هذه المحكمة ولم يُحْضِر أيّ شهود دفاع، لكنّه أخبر القاضي بأنّه سيقوم بتقديم شهادته أمام محكمة الجنايات الكبرى، وأنّه سيدعو الكثير من الأشخاص ليشهدوا على سلوك أخته مريم غير السويّ.

قرار محكمة الجنايات الكبرى ونتائج الاستئناف – تمّوز 1932

التقارير الصحفيّة حول مجريات ونتائج المحاكمة تكشف عن معلومات جديدة عن هذه الجريمة وعن تعامل المحكمة مع قضايا القتل، وخاصّة في حالات قتل بذريعة "الدفاع عن الشرف". ففي إفادة القاتل محمّد الزواوي، روى أنّ مريم كانت متزوجة مرّتين قبل زواجها من حسين، وادّعى أنّ زوجَيْها السابقَيْن طلّقاها بسبب الإشاعات التي كانت تدور حول سلوكها. وكذلك أكّد مجدّدًا اعترافه بقتلها، لكنّه حاول تغيير إفاداته الأوّليّة للشرطة مدّعيًا أنّه في البداية لم يصدّق هذه الإشاعات، ولذلك لم يخطّط لقتلها. لكنّه شاهدها يوم السبت (قبل ساعات من قتلها) مع "أفندي" في سيارة ولم تكن تلبس أيّ غطاء للرأس، وقال إنّه سألها عندما كانا في طريقهما لزيارة أختهما بمحلّة المغاربة عن علاقتها بهذا الأفندي، فأجابته بأنّها تعرفه منذ فترة طويلة، وأنّ هذا أمرًا لا يخصّه. عند ذاك -حسب ادّعاء

24. على سبيل المثال، وصف التقرير زوج الضحيّة بهذه الطريقة: "حسن خليل والي كان زوج الضحيّة مريم. ومكان إقامتهما كان في حيّ العجمي في يافا. حسن خليل يرتدي على رأسه طربوشًا أسود مرتفعًا ومائلًا إلى أحد الجانبين. يرتدي معطفًا أوروبيًّا كُحْليّ اللون، وبنطلونًا أسود واسعًا من الأعلى وضيّقًا من الأسفل. حول خصره زنّار واسع، وينتعل حذاء أصفر لامعًا. في وجهه تبرز عيناه السوداوان والحادّتان، وشنبه الصغير الملتفّ حتّى أنفه".

القاتل- فقَدَ أعصابه فأطلق عليها الرصاص وطعنها عدّة مرّات.

انعقدت المحكمة برئاسة القاضي هنري بيكر، وعضويّة القضاة دي فريتاس، وماجد بك عبد الهادي، ويوسف موشيه ڤاليرو. دافع عن القاتل المحامي محمّد حسن البديري الذي طالب المحكمة بإصدار حكم مخفَّف على القاتل مدّعيًا أنّ القتل لم يكن مخطّطًا له، وأنّ المتّهم قتل أخته في لحظة هيجان وفقدان سيطرة على أعصابه، وذلك لأنّه لم يستطع تحمُّل العار الذي أحسّ أنّ أخته قد جلبته عليه. أمّا استجوابات المدّعي العامّ، هاري تراستيد، فقد كانت مختصرة وقصيرة، وهو ما يدلّ على أنّه ليس ثمّة مجال للشكّ في أنّ القاتل خطّط مسبقًا للذهاب إلى يافا ليأخذ أخته معه ويقتلها.

لم يصدّق قضاة المحكمة ادّعاء القاتل، وقرّروا أنّ القتل كان متعمَّدًا، فحكموا عليه بالإعدام شنقًا. بَيْدَ أنّ قرار المحكمة أظهر أيضًا أنّ أحد القضاة كان يرى أنّ المحكمة يجب أنّ تقدّم التماسًا إلى المندوب السامي لطلب تخفيف حكم الإعدام، لكن لم يوافقه الرأي باقي القضاة. من المهمّ جدًّا الإشارة هنا إلى أنّه خلال فترة الانتداب لم يكن هناك مجال للقضاة لتخفيف الحكم إذا أُثبت أنّ القتل كان متعمَّدًا، لكن كان في وسع محكمة الجنايات الكبرى تقديم التماس إلى المندوب السامي أن يستخدم الصلاحيَة الممنوحة له بموجب الدستور في تخفيف حكم الإعدام.

في الـ 21 من تمّوز، نظرت في هذه القضيّة محكمة الاستئناف برئاسة قاضي القضاة مايكل مكْدونِل، وعضويّة القضاة أوليڤر بلانكِت ومصطفى بك الخالدي وچاد فروكمن وعلي رافع أفندي حسنا، وصدّقت على حكم الإعدام، لكنّها قدّمت بالإجماع التماسًا إلى المندوب السامي لتخفيف الحكم.

الْتماس مفتي القدس وقرار المندوب السامي تخفيف الحكم – آب، 1932

بعد مرور نحو أسبوعين على صدور قرار محكمة الاستئناف، نقلت الصحف خبرًا بشأن قرار المندوب السامي بتغيير حكم الإعدام على القاتل بالسَّجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقّة. تَذْكر بعض هذه التقارير أنّ المفتي كان قد قدّم التماسًا إلى المندوب السامي طالِبًا به تخفيف الحكم عن القاتل، بادّعاء أنّ جريمة القتل كانت للمحافظة على "شرف العائلة".

الْتماسات إلى المندوب السامي بطلب تخفيف الحكم وقراره (وثائق رسميّة) – تمّوز-آب 1932

تُظهِر هذه الوثائق كيف جرى التآمر على مريم بعد قتلها، حيث إنّ الالتماس الذي قدّمه المفتي تضمّن رسالتين، الأولى بتوقيع مخاتير القدس وبعض أهالي حيّ المغاربة في القدس، والثانية بتوقيع شقيقة الضحيّة فاطمة الزواوي. وكانت هنالك رسالة أخرى مشابِهة قدّمها محامي الدفاع. الوثائق بيّنت أنّ مخاتير القدس وبعض أهاليها لجأوا أيضًا إلى القنصل الفرنسيّ في القدس آنذاك، بطلب لمساعدتهم في هذا الموضوع، بحجّة أنّ القاتل من رعايا فرنسا (الجزائر)، فاستجاب القنصل وقدّم بدوره التماسًا إلى المندوب السامي.

الملفّ شمل أيضًا رسالة من رئيس المحكمة العليا أو القضاة (مايكل مكْدونِل)، يلخّص فيها تسلسل الأحداث وقرارات المحاكم في هذه القضيّة. النقطة الأساسيّة التي شدّدوا عليها في جميع هذه الرسائل[25] هي أنّ السبب الرئيسيّ لهذه الجريمة كان سوء أخلاق وسلوك الضحيّة ومحاولة القاتل الدفاع عن شرف العائلة. في الأوّل من آب، أصدر المندوب السامي قراره بتبديل حكم الإعدام بالسَّجن 10 سنوات مع الأشغال الشاقّة.

قرار المحكمة في قضيّة محاولة قتل يِتْسحاق نِيسيم مِزْراحي – تشرين الثاني 1932

بحسب التقارير الصحفيّة، أدانت محكمة قضاء القدس المتّهَم بمحاولة قتل يِتْسْحاق مِزْراحي، وحكمت عليه بالسَّجن سنتين مع الأشغال الشاقّة، وذلك بالإضافة إلى السنوات العشر التي حُكِم عليه بها في قضيّة قتل أخته مريم. يتّضح من هذه التقارير أنّ محمّد الزواوي، الذي كان يعمل في إضاءة الشوارع، كان في الثاني من تشرين الثاني عام 1929 يقف على سلّم لتنظيف أحد المصابيح في شارع اليهود. في تلك اللحظة، مرَّ يِتْسحاق في نفس المكان وعرقل عمله، فقام المتّهَم بإطلاق النار عليه ثلاث مرّات، وأصابه إصابات خفيفة في كتفه ويده. هرب المتّهَم آنذاك إلى شرقيّ الأردن.

25. لم يذكر القنصل الفرنسيّ في رسالته إلى المندوب أيّ شيء يتعلّق بسلوك الضحيّة، لكنّه شمل في التماسه الرسالة التي وصلته من أهالي القدس وفيها شدّدوا على هذه المسألة.

طلب إبعاد محمّد الزواوي إلى الجزائر (وثائق رسميّة) – 1941-1946

تتعلّق هذه الوثائق بطلب دائرة المباحث الجنائيّة في القدس (قسم الإبعاد) بإبعاد محمّد الزواوي إلى الجزائر بعد أن أُفرج عنه من السجن في الـ 28 من كانون الأوّل عام 1940 (أي بعد أن قضى نحو ثماني سنين في السجن). الطلب الأوّل الذي قدّمته دائرة الشرطة إلى السكرتير الأوّل لحكومة فلسطين كان في الـ 16 من كانون الثاني عام 1941، وارتكز على الالتماس الذي قدّمه سابقًا القنصل الفرنسيّ بطلب تخفيف الحكم. تُظهِر الرسائل أنّه صدرت موافَقة على هذا القرار في الـ 27 من كانون الثاني عام 1941، لكن لم يُنفَّذ بسبب الحرب العالميّة التي كانت دائرة آنذاك. في العام 1946، استأنفت السلطات التحضيرات اللازمة من أجل تنفيذ القرار وإبعاد محمّد إلى الجزائر. دافع المحامي تحسين كمال عن محمّد، وقدّم التماسًا في الـ 22 من حزيران عام 1946 إلى المندوب السامي يطلب فيه إلغاء قرار الإبعاد. ادّعى المحامي أنّ والد موكّله جاء من الجزائر واستوطن في القدس قبل 70 سنة، وأنّ موكّله وُلِد في القدس ولم يغادر البلاد منذ ولادته،[26] وأنّ لموكّله أقارب وأملاكًا في هذه البلاد. كما في العام 1932، لجأ أهالي القدس إلى القنصل الفرنسيّ بطلب مساعدتهم بخصوص قرار الإبعاد، واستجاب القنصل مرّة ثانية، وقدّم التماسًا بهذا الشأن إلى المندوب السامي. أصدر السكرتير الأوّل للحكومة في الـ 20 من آب عام 1946 قراره بتعليق تنفيذ حكم الإبعاد، مشترطًا ألّا ينخرط المتّهم في فعّاليّات جنائيّة أو سياسيّة.

سيرورة محاكمة القاتل في هذه الجريمة، ولا سيّما الجزء الذي يقدّم تفصيلًا عن الالتماسات التي قُدِّمت والتي أدّت في النهاية إلى الإفراج عن القاتل وإلغاء حكم الإعدام، تؤكّد مدى أهمّيّة البحث الممنهَج من عدّة مصادر للحصول على معلومات إضافيّة وتغييرات تتعلّق بالقضيّة والأحكام التي تلتها. هذه المعلومات تكشف على نحوٍ بالغ التواطؤَ المجتمعيّ الذي يستهدف المرأة التي قُتِلت بذريعة ما يسمّى جريمة شرف، والذي من خلاله تَغيَّر حكم الإعدام (كما ذُكِر سابقًا بشأن صعوبة إلغاء حكم الإعدام في تلك الفترة) إلى الإفراج حتّى بدون إبعاد إلى دولة أخرى.

قضيّة مريم هي فقط مثال لنساء أخريات وُثّقت الجرائم المرتكبة بحقّهنّ في دراستي، والتي وُثِّقت أيضًا بطريقة ممنهَجة من عدّة مصادر، والتي تظهر سيرورة

26. هذا يناقض الادّعاء الذي استخدمه محمّد الزواوي وأهالي القدس في عام 1932 أنّه وُلِد في الجزائر، وذلك ابتغاءَ إقناع القنصل الفرنسيّ بالتوسّط لدى المندوب السامي لتخفيف حكم الإعدام.

مشابهة إلى حدّ ما، وعلى وجه الخصوص في ما يتّصل بإصدار الحكم. هذا الأمر (التواطؤ المجتمعيّ ضدّ المرأة في ما يسمّى "جريمة الشرف") ربّما أسهَمَ في زيادة جرائم القتل بحقّ النساء في تلك الفترة، حتّى بوجود حكم الإعدام.

خلاصة

في هذا المقال، عرضتُ متابعتي لتجارب التوثيق وجمع البيانات التي تتعلّق بجرائم قتل النساء والفتيات، وحاولتُ التركيز على بعض المجالات التي فيها متّسَع للتحسين والتطوير، ولا سيّما في ظلّ غيابِ قاعدة بيانات مرجعيّة، وتحفُّظِ السلطات الرسميّة على توفير المعطيات والمعلومات المفيدة بخصوص هذه الجرائم. على وجه التحديد، حاولتُ تسليط الضوء على بعض المصادر وآليّات التوثيق الأساسيّة، التي يمكن استغلالها على نحوٍ أوسع، وعلى الفرص والإمكانيّات الكامنة فيها. كذلك جرى عرض بعض النتائج الأوّليّة للدراسة التي أقوم بها لتوثيق جرائم قتل النساء خلال فترة الانتداب البريطانيّ، بغية إبراز الإمكانيّات المتوافرة في الأَرْشَفة الرقْميّة والتشديد على أهمّيّة آليّة تثليث المعلومات.

أمامنا اليوم فرصة ذهبيّة للبدء في بناء قاعدة بيانات تشمل -لأوّل مرّة- معطيات مفيدة حول جرائم القتل تاريخيًّا. بفضل التطوُّر السريع لحجم الوثائق والأَرْشَفة الرقْميّة، أصبحت ملايين الوثائق التي يمكن استغلالها لاستقصاء معلومات حول جرائم القتل متوافرة ومتاحة على شبكة الإنترنت. التطوّرات الرقْميّة تتيح كذلك إمكانيّة الاعتماد على إستراتيجيّة عمل جديدة نسبيًّا هي "حشد المصادر". فقد أصبح من السهل على الأفراد الآن، أكثر من أيّ وقت مضى، الإسهامُ إسهامًا جماعيًّا في مشروع كهذا الذي طرحته في هذا المقال، وهو إنشاء سجلّ بيانات متكامل ومتّسق أكثر لجرائم قتل النساء. اعتماد هذه الإستراتيجيّة قد يكون ضروريًّا لمواجهة تحدّيات العمل على مشروع بهذا الحجم، ويسهم في تحقيق أهداف المشروع في إطار زمنيّ أسرع.

أعود وأشدّد أنّه ثمّة ضرورة لإنشاء منظومة عمل تشارُكيّة تُوَحّد الجهود بين الأطراف العاملة والمعنيّة كافّة، بوضع حدّ لانتشار ظاهرة العنف ضدّ النساء، من خلال إسهامها في تطوير وتنفيذ نظام متكامل ومتباين لجمع البيانات المتعلّقة بقتل النساء الفلسطينيّات. هذه المنظومة ليست بحاجة أن تكون محدودة بحصرها في فلسطين فقط، ويجب العمل على تطويرها لتشمل دولًا عربيّة أيضًا.

يمكن البناء على تجارب تشارُكيّة موجودة بالفعل كشبكة سلمى،[27] التي تجمع منظّمات نسويّة فلسطينيّة وعربيّة تحالفت في سبيل "القضاء على كلّ أشكال العنف ضدّ النساء في المنطقة العربيّة". وكذلك يمكن استغلال فرص التواصل المتاحة اليوم ("زوم" -على سبيل المثال) لتعزيز وتطوير هذه التحالفات، ومحاولة القيام -مثلًا- بمشروع تشارُكيّ كمشروع "قتل النساء في جميع أنحاء أوروبا" الذي ذكرناه سابقًا.

أتى هذا المقال ليسهم ويعزّز الجهود الكبيرة المبذولة في سبيل وضع ظاهرة العنف ضدّ النساء على نحو مستمرّ على طاولة النقاش، وتحميل المسؤوليّة للجهات المعنيّة والمسؤولة عن وضع حدّ لهذه الظاهرة، كالسلطات الرسميّة، والقيادات الاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة، وكذلك الإعلام.

ختامًا...

آمل أن تمثّل هذه الجهود خطوة مُهِمّة صوْبَ إنشاء وتطوير برامج جمع البيانات حول الظواهر والتحدّيات المختلفة التي يواجهها المجتمع الفلسطينيّ في العديد من المجالات (الصحّة؛ التعليم؛ سوق العمل...)، الذي بدَوْره سيساعد على تطوير الإنتاج المعرفيّ وتأسيس لسياسات وتدخُّلات ترتكز على الأدلّة.

27. http://salmanetwork.org

المَصادر

بطشون، شيرين. (2021). **معالجة الشرطة لجرائم قتل النساء الفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل**. جمعيّة نساء ضدّ العنف، مركز الطفولة، ولوبي النساء.

بلدنا، وجامعة كوفنتري. (2020، 1 حزيران). **تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائيّ عن جرائم القتل لدى فلسطينيّي الـ 48**. حيفا: بلدنا - جمعيّة الشباب العرب. مستقاة بتاريخ (2021/3/15) من:
http://www.momken.org/Public/files/9YOB%20report%20arabic.pdf

جوسينسكي، روحاما. (2014). بين الفرد والمجتمع: قضيّة قتل الزوجات. **أمور** ("دْفَريم")، 7 (تشرين الثاني). ص 65-79. [بالعبريّة]

قناة مساواة (2017). (MusawaChannel). عقد ونصف من الزمن، الأب غيّب الأمّ، والجرح ما زال [فيديو]. https://www.youtube.com/watch?v=a8F6Qdej1uA

كيان-تنظيم نسويّ. (2021). **قتل النساء: ظلاميّة المشهد وآفاق المقاومة**. حيفا: كيان-تنظيم نسويّ. مستقاة بتاريخ 2/1/2022 من:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/SR/Femicide/2021-submissions/CSOs/israel-kayan-2.pdf

مصالحة، خلود؛ أبو العسل، ديمة. (2020). **الدليل الصحافيّ – لتغطية إعلاميّة صديقة للنوع الاجتماعيّ**. إعلام - المركز العربيّ للحرّيّات الإعلاميّة والتنمية والبحوث، وجمعيّة نساء ضدّ العنف.

مصدر جماهيريّ. (2020، 18 آذار). في **ويكيبيديا**. مستقاة بتاريخ (2022/2/2) من:
https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1_%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%B1%D9%8A&diff=56662744&oldid=45156531

Bureau of Justice Statistics. (n.d.). **Homicide rates trend**. Retrieved December 29, 2021, from https://web.archive.org/web/20091212073544/http:/www.ojp.usdoj.gov/bjs/glance/tables/hmrttab.htm

Estellés-Arolas, Enrique, & González-Ladrón-de-Guevara, Fernando. (2012). Towards an integrated crowdsourcing definition. **Journal of Information Science**, 38 (2). Pp. 189–200.

Fontana, Andrea, & Frey, James H. (2000). The interview: From structured questions to negotiated text. In Denzin, Norman K., & Lincoln Yvonna S. (Eds.). **Handbook of qualitative research** (2nd ed.) (pp. 645-672). Thousand Oaks, CA: Sage.

Government of Palestine. (1938, June). **Vital Statistics of Palestine, 1938**. Office of Statistics. Jerusalem.

Hasisi, Badi, & Bernstein, Deborah. (2016). Multiple voices and the force of custom on punishment: Trial of "Family Honor Killings" in Mandate Palestine. **Law and History Review**, 34(1). Pp. 115–154.

Hasisi, Badi, & Bernstein, Deborah. (2019). Echoes of domestic silence: mechanisms of concealment in cases of 'Family Honor Killings' in Mandate Palestine, **Middle Eastern Studies**, 55(1). Pp. 60-73.

Holley, Rose. (2010). Crowdsourcing: How and why should libraries do it? **D-Lib Magazine**, 16 (3/4). Retrieved January 19, 2021, from http://www.dlib.org/dlib/march10/holley/03holley.html

Patton, Michael Q. (1999). Enhancing the quality and credibility of qualitative analysis. **Health Services Research**, 34(5 Pt 2). Pp. 1189–1208.

Vives-Cases, Carmen; Goicolea, Isabel; Hernández, Alison; Sanz-Barbero, Belen; Gill, Aisha K.; Baldry, Anna C.; Schröttle, Monika, & Stöckl, Heidi. (2016). Expert opinions on improving femicide data collection across Europe: A concept mapping study. **PloS one**, 11(2), e0148364.

Walby, Sylvia; Towers, Jude; Balderston, Susie; Corradi, Consuelo; Francis, Brian; Heiskanen, Markku; Helweg-Larsen, Karin; Mergaert, Lut; Olive, Philippa; Palmer, Emma; Stöckl, Heidi, & Strid, Sofia. (2017). **The concept and measurement of violence**. Bristol University Press. Pp. 103–144.

Weil, Shalva; Corradi, Consuelo, & Naudi, Marceline (Eds). (2018). **Femicide across Europe: Theory, research and prevention**. Bristol University Press.

Widyono, Monique. (2009). Conceptualizing femicide. In **Strengthening Understanding of Femicide: Using Research to Galvanize Action and Accountability** (pp. 7–25) [report]. Washington, DC: Program for Appropriate Technology in Health (PATH), InterCambios, Medical Research Council of South Africa (MRC), and World Health Organization (WHO). Seattle.

تقارير الصحف التي استُخدِمت لجمع معلومات حول جريمة قتل مريم الزواوي (المصدر: المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة):

صحيفة پَلِسْتايْن بولِتِن [بالإنجليزيّة]- على الرابط التالي

https://www.nli.org.il/en/newspapers/plb?&e=-------en-20--1--img-txIN%7ctxTI----------1

1931/08/10، 1931/08/11، 1932/04/05، 1932/04/12، 1932/04/18، 1932/07/15، 1932/07/25، 1932/08/05، 1932/11/09.

صحيفة الجامعة العربيّة- على الرابط التالي

https://www.nli.org.il/en/newspapers/aljamia?&e=-------en-20--1--img-txIN%7ctxTI----------1

1931/08/10، 1932/04/08، 1932/08/13، 1932/07/06.

صحيفة الحياة- على الرابط التالي

https://www.nli.org.il/en/newspapers/alhayat?&e=-------en-20--1--img-txIN%7ctxTI----------1

1931/08/10.

صحيفة دَفْار [بالعبريّة]- على الرابط التالي

https://www.nli.org.il/en/newspapers/dav?&e=-------en-20--1--img-txIN%7ctxTI----------1

1931/08/10، 1931/08/11، 1932/04/03، 1932/04/12، 1932/04/18، 1932/07/06، 1932/07/13، 1932/07/24، 1932/08/05، 1932/11/09.

صحيفة دُوءَرْ هَيُومْ [بالعبريّة]- على الرابط التالي

https://www.nli.org.il/en/newspapers/dhy?&e=-------en-20--1--img-txIN%7ctxTI----------1

1931/08/10، 1931/08/11، 1932/04/04، 1932/04/06، 1932/04/13،
1932/05/22، 1932/07/05، 1932/07/24، 1932/08/05، 1932/11/09.

صحيفة هَآرِتْسْ [بالعبريّة]- على الرابط التالي

https://www.nli.org.il/en/newspapers/haretz?&e=-------en-20--1--img-txIN%7ctxTI----------1

1931/08/10، 1931/08/11، 1931/08/12، 1931/08/16، 1932/04/05،
1932/04/10، 1932/04/13، 1932/04/26، 1932/05/22، 1932/07/05،
1932/07/14، 1932/07/22، 1932/08/05، 1932/11/09.

صحيفة فلسطين- على الرابط التالي

https://www.nli.org.il/en/newspapers/falastin?&e=-------en-20--1--img-txIN%7ctxTI----------1

1932/04/06، 1932/04/13، 1932/07/06، 1932/07/22.

الإنتاج الأكاديميّ حول ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل: مسح - نتائج أوّليّة

ميسم بشارة[1]

ملخَّص

حظيَتْ ظاهرة العنف باهتمام بحثيّ في الخطاب الأكاديميّ الإسرائيليّ، تطرَّقَ إلى أسباب وأنماط ونتائج وآثار هذه الظاهرة وكيفيّة التعاطي معها. هذا الاهتمام تجسَّدَ في تراكم إنتاج معرفيّ نُشِر ضمن مقالات أكاديميّة، وتقارير بحثيّة، وفصول في كتب علميّة، وأطروحات الماجستير والدكتوراة. هذا الإنتاج المعرفيّ لم يحظَ حتّى الآن بدراسات معمّقة تتناوله بالمسح والتحليل في سياق علاقات القوّة والمعرفة التي يعيشها المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وبخاصّة في الدوائر التي تتداخل فيها أسئلة وخطابات بشأن الأنا والآخر في التطوُّرات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

تقدّم هذه الورقة نتائج أوّليّة لدراسة الإنتاج البحثيّ والخطاب الأكاديميّ الإسرائيليّ حول ظاهرة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، من خلال مسح لِـ 105 من الأدبيّات المنشورة ضمن مقالات وأطروحات أكاديميّة في دوريّات محكَّمة في فترة الأعوام 2000-2020، التي تتعاطى مباشرة مع موضوع البحث، واختيرت بعد جولات من الغربلة والتمحيص. هذه النتائج تتضمّن الأفكار المركزيّة والأنماط السائدة التي تتعلّق بهذا الإنتاج المعرفيّ في ما يخصّ الأمور التالية وهي: سنة الدراسة؛ هُويّة الباحثين؛ طريقة البحث ومنهجيّته؛ نوع العنف ومكان حدوثه؛ المشاركون في البحث من حيث السنّ والجنس والانتماء القوميّ؛ المؤسّسات ذات الصلة (نحو: المدارس؛ الشرطة؛ العائلة).

وعلى الرغم من أنّ هذا العدد من الأدبيّات مقبول إلى حدّ كبير كعيّنة بحثيّة، من الضروريّ التنبيه إلى محدوديّة البحث من حيث استثنائه للإنتاج المعرفيّ في التقارير وفصول الكتب، التي لم تكن جزءًا من العيّنة في هذه الدراسة.

1. ميسم بشارة- پوست دكتوراة في كلّيّة التربية في جامعة حيفا.

المقدّمة

ظاهرة العنف هي ظاهرة عالميّة بكلّ مقاييسها، غير أنّها تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث نسبة حدوثها مقارَنة بعدد السكّان. المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل شأنه مع هذه الظاهرة كشأن المجتمعات الأخرى، من حيث مضمون الظاهرة، ويتميّز عنها بانتشار الظاهرة قياسًا إلى عدد أبنائه. مُسِح في هذه الدراسة الإنتاج المعرفيّ للأدبيّات الأكاديميّة التي تطرّقت إلى أنواع العنف المتعدّدة (نحو: العنف الجسديّ (Kattoura, 2020)؛ العنف النفسيّ؛ العنف الجنسيّ؛ الانحرافات)، وفُحصت هذه الأنواع في المؤسّسات المختلفة داخل العائلة (Cwikel, Lev-Wiesel & Al-Krenawi, 2003)، والمدرسة (Khoury-Kassabri & Attar-Schwartz, 2008)، والمجتمع، والشرطة (Shalhoub-Kevorkian, 2004)، وغيرها. معالجة الأدبيّات لهذه الظاهرة ما هي إلّا محاولة لفهم أسبابها وآثارها وإيجاد طرق التعاطي معها، ولا سيّما أنّ المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل له خصوصيّة تاريخيّة وسياسيّة وثقافيّة تتطلّب معالجة قضاياه بتعمّق وحرص أكبر، وهذه الخصوصيّة نابعة من جوهر النظام السياسيّ الذي يتحكّم به ويسيطر عليه، وبخاصّة في ما يخصّ استفحال ظاهرة العنف في السياق الراهن سياسيًّا واقتصاديًّا في ظلّ سياسات النيوليبراليّة والقوميّة الإثنيّة وانعكاساتها على الأنا الفلسطينيّ وعلاقته مع الآخر. أظهر المسح أنّ الباحثين العرب هم الأكثر إنتاجًا حول دراسة أنواع العنف ومكان حدوثه، وهذا يفسّر اهتمامهم بقضايا الأنا الفلسطينيّ. بَيْدَ أنّ هذا الاهتمام عليه أن يشمل دراسات بمنهجيّة معمّقة أكثر عن حوادث القتل والجرائم، وكيف تتعامل الشرطة مع هذه الحوادث، كمؤسّسة مكلَّفة بالحفاظ على الأمن والسلْم بين المواطنين.

منهجيّة البحث

للإجابة عن أسئلة البحث (انظر الأسئلة لاحقًا)، مُسِحَت ملخَّصات منشورات أكاديميّة، في ما يخصّ العنف في المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل.

عيّنة البحث: للإجابة عن سؤال البحث، كان من الضروريّ غربلة ما نُشِر عن الظاهرة أكاديميًّا في فترة الأعوام 2000-2020. لعمل هذا، وللحصول على مصادر أكاديميّة متعلّقة بظاهرة العنف، اُستُخدِمت كلمات مفتاحيّة باللغات العربيّة والإنجليزيّة والعبريّة، نحو: العنف في صفوف الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل؛ العنف ضدّ النساء في المجتمع العربيّ في إسرائيل؛ العنف داخل العائلة العربيّة في إسرائيل -وذلك في محرّكات البحث العاديّة والأكاديميّة.

بعد الجولة الأولى من الغربلة، حصلنا على 179 مصدرًا أكاديميًّا باللغات الثلاث (العربيّة؛ العبريّة؛ الإنجليزيّة) من كتب، وفصول من كتب، وتقارير، وأطروحات، ومقالات أكاديميّة. بعد مناقشة نتائج المسح الأوّل، غربلنا مرّة أخرى هذه النتائج واعتمدنا فيها على معايير الاحتواء والاستثناء. وعليه استثنينا ما ورد في چوچل، والتقارير، والكتب، والفصول المأخوذة من كتب. وبهذا صار التركيز على المقالات العلميّة وأطروحات ماجستير ودكتوراة.

معايير الاحتواء للمصادر المختارة اعتمدت على إيجاد كلمات (على نحوِ ما ذُكِر أعلاه) ذات صلة بالمجتمع الفلسطينيّ ومؤسّساته، ومشمولة في عناوين وملخّصات المقالات الأكاديميّة أو الأطروحات التي وُجِدت في مواقع البحث Google Scholar، ومخزن المعلومات في جامعة حيفا (Database). بعد إضافة كلمات البحث الإضافيّة، حصلنا على مصادر جديدة دُمِجت مع المصادر التي نتجت من جولات الغربلة السابقة. بعد جولات الغربلة والتدقيق، استُثنيَ 74 مصدرًا اعتمادًا على معايير الاستثناء (الكلمات المفتاحيّة لا تناسب عناوين هذه المنشورات وملخّصاتها، وكذلك المصادر التي هي ليست فقط مقالات وأطروحات). وهكذا حدّدنا عيّنة من 105 ملخَّصات لمقالات أكاديميّة وأطروحات ماجستير ودكتوراة تناسب معايير الاحتواء (الكلمات المفتاحيّة تناسب العناوين، وكذلك فحوى الملخَّصات، ولا سيّما المقالات الأكاديميّة وأطروحات الماجستير والدكتوراة). المصادر المختارة لم تتطرّق إلى العنف داخل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل فحسب، وإنّما شملت دراسات مقارنة عن العنف في المجتمعَيْن العربيّ واليهوديّ في إسرائيل. علاوة على هذا، من الجدير بالذكر أنّ بعض هذه المصادر ظهرت تحت أكثر من كلمة بحث واحدة.

التحليل

بعد تعريف العيّنة المكوَّنة من 105 مقالات وأطروحات، جرى تحليل الملخَّصات المستخرَجة بتوظيف استعمال تحليل المحتوى، "فهو يُستعمل إمّا كآليّة كمّيّة أو نوعيّة في الدراسات البحثيّة" (Berelson, 1952). إضافة إلى ذلك، تحليل المحتوى يُستعمل بوصفه إحدى الآليّات المتعدّدة "لتحليل معطيات النصّ. وهذه الأخيرة يمكن الحصول عليها من مقابلات، أو مشاهدات، أو مسح، أو مجموعات بؤريّة، أو من الردود السرديّة التي قد تكون بعدّة أشكال: كلاميّة؛ مطبوعة؛ إلكترونيّة، أو مطبوعة كالكتب والكتيّبات أو المقالات" (Kondracki, Wellman, & Amundson, 2002)؛ ولا

سيّما أنّ استخدام تحليل المحتوى "يمكّن الباحثين من زيادة المعرفة من خلال معطيات النصّ، ومفاهيم جديدة، وتمثيل حقائق، وإرشاد للعمل" (Krippendorff, 1980). شُفّرَت الـ105 ملخَّصات يدويًّا بحسب مجموعات معرَّفة مسبقًا، وقواعد مفصَّلة للتشفير التي عُرِّفت مع أخذ أسئلة البحث بعين الاعتبار. للقيام بذلك، شُفِّرت الملخَّصات للوصول إلى موثوقيّة عالية، ولذلك كان من الضروريّ أوّلًا مراجعة العناوين، والملخَّصات، وبعدها البدء في تشفير الكلمات والجمل بحسب مجموعات عُرِّفت مسبقًا (على سبيل المثال: معلومات عن المقال أو الأطروحة؛ معلومات عن المؤلّفين؛ معلومات عن محتوى الملخَّص)، ومجموعات فرعيّة (نحو: المشتركين في البحث؛ آليّة البحث؛ نوع العنف؛ مكان حدوثه)، ولا سيّما أنّ "مرحلة التشفير ترتّب النصّ الكبير الحجم إلى أقلّ مجموعات ممكنة من المحتوى" (Weber, 1990).

المجموعات والمجموعات الفرعيّة رُتِّبت في لائحة في برنامج "إكسل" شمل ما يلي: سنة النشر؛ اسم المقال أو الأطروحة؛ اسم المؤلِّف؛ جنس المؤلِّف؛ قوميّة المؤلِّف؛ كلمات البحث؛ انتماء المشترِكين قوميًّا؛ جنس المشترِكين؛ سنّ المشترِكين؛ مستوى الخطورة؛ آليّات البحث؛ مكان حدوث العنف؛ نوع العنف. كان من الضروريّ تلخيص هذه المعطيات في لائحة ليَسْهل إدراك كلّ ممّا يأتي: في أيّ عامٍ كان هناك اهتمام كبير أو قليل بالظاهرة؟ هل تناول ظاهرةَ العنف باحثون عرب أَمْ يهود؟ هل كان ثمّة فَرْق بين جنس المؤلّفين ومدى معالجتهم البحثيّة للعنف؟ بالإضافة إلى كل ما ذُكر، تجيب الدراسة الحاليّة عن الأسئلة التالية:

أوّلًا: ما هي المواضيع التي تصدّرت الدراساتِ حول الظاهرة في آخر 20 عامًا؟ وماذا يمكن أن تفيدنا هذه الدراسة عن أولويّات الباحثين؟

ثانيًا: هل المواضيع التي عولِجت في المقالات والأطروحات تُمثّل ما يحصل في الواقع في هذا المجال؟ وما هي المواضيع الجديدة التي ظهرت خلال العشرين عامًا الأخيرة؟

ثالثًا: ما هي الشريحة العمْريّة التي فضّلها الباحثون في دراساتهم؟ وما هو الانتماء القوميّ للمشترِكين في الدراسات خلال العشرين عامًا الماضية؟ وهل فضّل الباحثون جنسًا للمشتركين على الآخر؟

رابعًا: ما هي آليّة البحث المهَيْمِنة في الدراسات؟ وأخيرًا، كيف سيسهم هذا البحث في اقتراح أَجِنْدات بحثيّة مستقبليّة بشأن الظاهرة؟

للإجابة عن الأسئلة التي ذُكِرت أعلاه، في البداية شُفِرَّت المواضيع التي تخصّ الدراسات حول العنف على النحو التالي: بحسب المكان؛ بحسب المجموعة أو المؤسَّسة التي وقعت فيها أحداث العنف (العائلة؛ المجتمع؛ المدرسة...). ثمّ شُفِّرَت بحسب نوع العنف: جسديّ؛ نفسيّ؛ جنسيّ...

بعد هذه الخطوة، كان من الضروريّ احتساب تكرار التشفيرات؛ أي إحصاء عدد الملخَّصات التي ظهرت خلال عمليّة التشفير أو المجموعة الفرعيّة. بعد ذلك، عُرِضت النتائج في لوائح، ورسوم بيانيّة.

الجدول (1): تكرار حدوث العنف أو الأفكار الرئيسيّة للعنف، وتعريف لتشفيرات تخصّ مكان حدوث العنف.

تعريف التشفيرة	مكان حدوث العنف	تكرار التشفيرة	النسبة المئويّة
أعمال عنف حدثت في إطار العائلة المصغّرة، أو اشترك فيها أفراد من العائلة الموسَّعة.	العائلة	37	%35
أعمال عنف داخل المجتمع ككلّ، أو الحارات، داخل مجموعة معيّنة، وكذلك لأسباب اجتماعيّة اقتصاديّة، واجتماعيّة ديمچرافيّة.	المجتمع	20	%19
أعمال عنف حدثت داخل المدارس.	المدرسة	22	%21
أعمال عنف حدثت داخل العائلة والمجتمع.	العائلة والمجتمع	4	%4
أعمال عنف حدثت داخل المدارس والمجتمع والعائلة.	العائلة والمجتمع والمدارس	1	%1
عناوين لها علاقة بالشرطة: تصوّر الشرعيّة؛ عنصريّة؛ شرطة المجتمع؛ مواقف الشرطة.	الشرطة	11	%10
أعمال عنف حدثت في حركة المرور.	حركة المرور	1	%1
أعمال عنف داخل السِّجن.	السِّجن	1	%1

لم يُذْكَر مكان حدوث العنف، أو لم تكن ثمّة إمكانيّة للوصول إلى الملخَّصات	لم يُذْكَر	8	%8
المجموع		105	%100

يُظهِر الجدول (1) أنّ حدوث العنف داخل العائلة هو المكان الذي اهتمّ به المؤلِّفون في المقام الأوّل. يليه في المقام الثاني العنف في المدرسة، أمّا في المقام الثالث فكان العنف في المجتمع.

الجدول (2): حول تشفيرات أنواع العنف، وتعريفه، وتكرارِيّته، ونسبته المئويّة.

تعريف التشفيرة	أنواع تشفيرة العنف	تكرار التشفيرة	النسبة المئويّة
عندما لم يُذْكَر أيّ نوع عنف، أو عندما ذُكِر أيّ ممّا يلي: تصرُّفات عنيفة؛ تحرّش؛ ضرب؛ عداوة مباشرة أو غير مباشرة؛ استعمال الكحول؛ استعمال مخدّرات؛ مؤثّرات نفسيّة قانونيّة أو غير قانونيّة؛ موادّ مؤذية؛ الإيذاء.	الجسديّ	50	%48
تدمج بين نوعَي العنف الجسديّ والنفسيّ.	جسديّ ونفسيّ	11	%10
إذا ذُكِر على نحوٍ واضح أحد الأمور الآتية: إيذاء جنسيّ؛ تحرُّش جنسيّ؛ مضايَقة جنسيّة؛ استغلال جنسيّ.	الجنسيّ	3	%3
إذا ذُكر على نحوٍ واضح، أو ذُكِر أحد الأمور الآتيَة: كآبة؛ إقصاء اجتماعيّ؛ خوف؛ قلق؛ تهديد؛ ضغط عاطفيّ؛ عنف كلاميّ؛ إهمال؛ عنف اجتماعيّ وشبكيّ.	نفسيّ	3	%3
إذا دُمج الجسديّ والجنسيّ كلاهما	جسديّ وجنسيّ	1	%1
إذا ذُكِر على نحوٍ واضح أنّه يدمج بين العنفَ الجسديّ والنفسيّ والجنسيّ.	جسديّ ونفسيّ وجنسيّ	7	%7

إذا ذُكِر على نحو واضح، أو ذُكِر أحد الأمور الآتية: قتل النساء؛ جرائم ضدّ النساء؛ فعّاليّات إجراميّة؛ سجناء جنائيّون.	جريمة	11	%10
إذا ذُكِر أحد الأمور الآتية: تصرّف منحرف ضدّ شخص أو أملاك؛ فوضى عامّة؛ مخالَفات مروريّة؛ عدم الالتزام بالقانون.	انحراف	2	%2
إذا ذُكِر على نحوٍ واضح ارتكاب بلطجة إلكترونيّة.	ارتكاب البلطجة الإلكترونيّة	1	%1
إذا لم يُذكَر، أو لم تكن ثمّة إمكانيّة للوصول إلى الملخَّصات	لم يذكر	16	%15
المجموع		105	%100

النتائج في هذا الجدول تشير إلى أنّ العنف الجسديّ نال اهتمام الباحثين، يليه العنف الجسديّ والنفسيّ معًا، تليهما الجريمة.

النقاش

لم تتطرّق هذه الورقة إلى شرح وتفسير الأسباب التي أدّت إلى انتشار ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل، إلّا أنّه ثمّة عوامل بوسعها أن تفسّر هذه النتائج كما ظهرت في مراجعة الدراسات في هذا الشأن.

من النتائج في المسح الحاليّ يتكشّف ما يلي:

أوّلًا: كان عام 2018 هو الأعلى من حيث عدد الدراسات البحثيّة التي نُشِرت حول الظاهرة. ومن الأرجح أنّ مردّ ذلك إلى عدد القتلى الكبير مقارَنة بعدد القتلى الكلّيّ بين السكّان في إسرائيل، ومقارنة بالنسبة المئويّة لعدد السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل التي هي تقريبًا 17%. على سبيل المثال، في عام 2017 كان عدد القتلى في إسرائيل 122، ونسبة الفلسطينيّين من القتلى من بينهم كان 55%، وهذا يُشكّل أكثر من ضعفَيْ نسبتهم من عدد السكّان الكلّيّ. كذلك في عام 2016 كانت نسبة القتلى الفلسطينيّين داخل إسرائيل 62% من 102 هو إجماليّ عدد القتلى في أحداث عنف. أمّا في عام 2015، فقد بلغت نسبة القتلى 52% من 111 (علي، نجمي يوسف، ويونَتان، 2021 تشرين الثاني، ص 92).

ثانيًا: فئة الباحثين العرب، من بين الفئات التي ظهرت في المسح، هي أكبر فئة من حيث عدد الدراسات البحثيّة التي أنتجتها بشأن الظاهرة في فترة الأعوام 2000-2020. في عام 2018، نشر الباحثون العرب العدد الأكبر من الدراسات البحثيّة عن الظاهرة (انظروا الرسم البيانيّ 1)؛ وهذا يدلّ على أنّ اهتمام وقلق الباحثين العرب بقضايا مجتمعهم أكبر ممّا لدى زملائهم اليهود.

الرسم البياني (1): توزيعة المؤلّفين في كلّ عام في فترة الأعوام 2000-2020، حسب قوميّتهم.

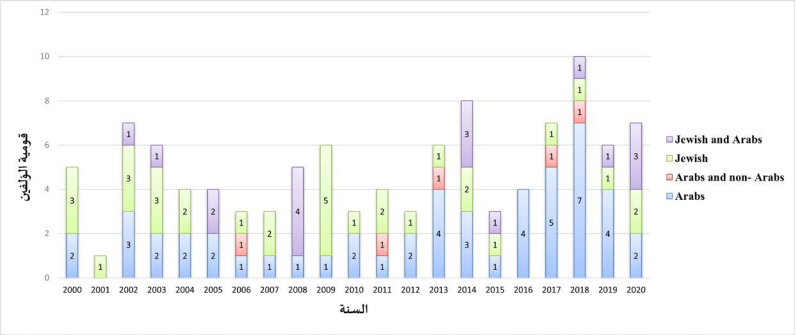

ثالثًا: الباحثات العربيّات هنّ الأكثر نشرًا للدراسات البحثيّة بشأن الظاهرة بين كلّ الفئات؛ إذ يبلغ عددهنّ 23. وهذا يمكن تفسيره بأنّه ثمّة زيادة في عدد الإناث اللواتي التحقن بالألقاب الجامعيّة العالية، وأنّه لدى الإناث العربيّات اهتمام يفوق اهتمام زملائهنّ الذكور بدراسة ظاهرة العنف وأسبابها وتداعياتها (أبو ريّا-أبو يونس، 2019؛ Khoury-Kassabri, 2006).

رابعًا: المسح يُظهِر (الجدول 1) أنّ الدراسات البحثيّة ركّزت جُلّ اهتمامها على العنف الممارَس داخل العائلة، يليه الممارَس في المدرسة، ومن ثَمّ ذاك الممارَس داخل المجتمع (كالحارة على سبيل المثال)، وأخيرًا عنف الشرطة. ويمكن تفسير هذا التدريج في الاهتمام بأنّ العائلة تُعتبَر -بحسب النظريّة الوظيفيّة- من المباني الاجتماعيّة التي لها دَوْر مركزيّ في ترسيخ ونقل القيم والمبادئ المقبولة في المجتمع. كذلك هو الشأن بالنسبة للمدرسة؛ إذ لا يقع

على عاتقها -بوصفها مؤسّسة في المبنى التربويّ- الاهتمامُ بالأمور التعليميّة فحسب، وإنّما يتجاوز الأمر ذلك إلى تعليم الطلبة القيم المقبولة والتعامل بها. تصدّرت العائلةُ والمدرسة، بوصفهما مبْنيَيْن اجتماعيَّيْن، أولويّات الباحثين للأدبيّات المدروسة، ويدلّ ذلك على أنّ هذَيْن المبْنيَيْن بحاجة إلى إعادة النظر فيهما من جديد والبحث في كيفيّة إصلاحهما لإعادة ترميم أدائهما الوظيفيّ. إضافة إلى ذلك، تبيّن النتائج أنّ العنف داخل المجتمع هو الأكثر دراسة في عام 2018 (انظروا الرسم البيانيّ 2). لكن في ما يخصّ الشرطة، إذا كانت هي المؤسّسة المكلَّفة بالحفاظ على الأمن والسلْم بين المواطنين، فإنّها لم تحظَ بأهمّيّة بحثيّة (على سبيل المثال:;Ben-Porat et al., 2012; Hasisi, 2007 Hasisi &Weitzer, 2007) في الدراسات توازي أهمّيّتَها الوظيفيّة.

الرسم البيانيّ (2): توزيعة عدد الأدبيّات التي نُشرت في فترة الأعوام 2000-2020.

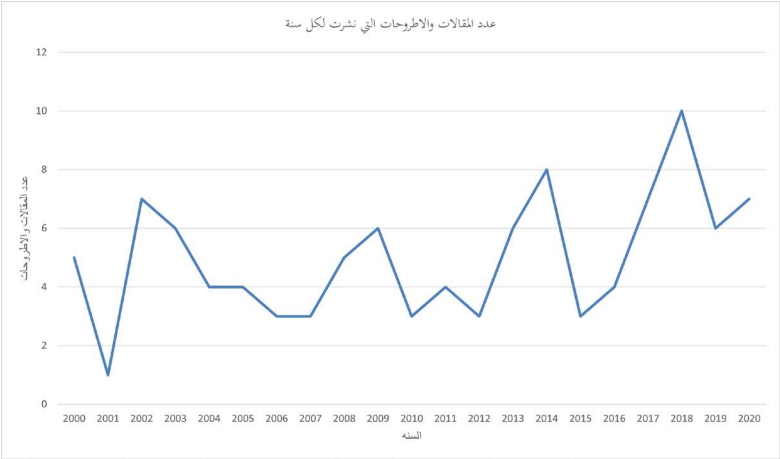

خامسًا: في ما يتعلّق بنوع العنف (انظروا الجدول 2)، أظهرت النتائج أنّ العنف الجسديّ نال اهتمام الباحثين، وبخاصّة أنّ دراسة الأشخاص الذين تعرّضوا لأيّ شكل من أشكال العنف الجسديّ في حياتهم من شأنها أن تُعزّز فهْم تصرُّفاتهم وتقديم توصيات لكيفيّة معالجة الأمر مع الجهات المعنيّة. يلي العنفَ الجسديّ، من حيث اهتمام الدراسات البحثيّة، العنفُ الجسديّ والنفسيّ معًا، والجريمة

(على سبيل المثال: سوميخ، 2019؛ Herzog, 2004). ومن اللافت للنظر أنّ الجريمة لم تستحوذ على انتباه الباحثين والباحثات بحجم يعادل حجمها الحقيقيّ في المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل. علاوة على هذا، تُظهر النتائج أنّ الدراسات البحثيّة ركّزت على العنف الجسديّ الذي كان الأكثر انتشارًا في العائلة والمدرسة وكذلك المجتمع. كذلك الجريمة داخل العائلة نالت اهتمامًا كبيرًا من الباحثين، وعلى وجه التحديد من الباحثين اليهود الذين نشروا أدبيّات أكثر حول الجريمة (انظروا الرسم البيانيّ 3). ومن الجدير بالذكر أنّ الجريمة المنظَّمة لم تحظَ بأيّ اهتمام من الباحثين.

الرسم البيانيّ (3): توزيعة نوع العنف حسب مكان حدوث العنف في الأدبيّات في فترة الأعوام 2000-2020.

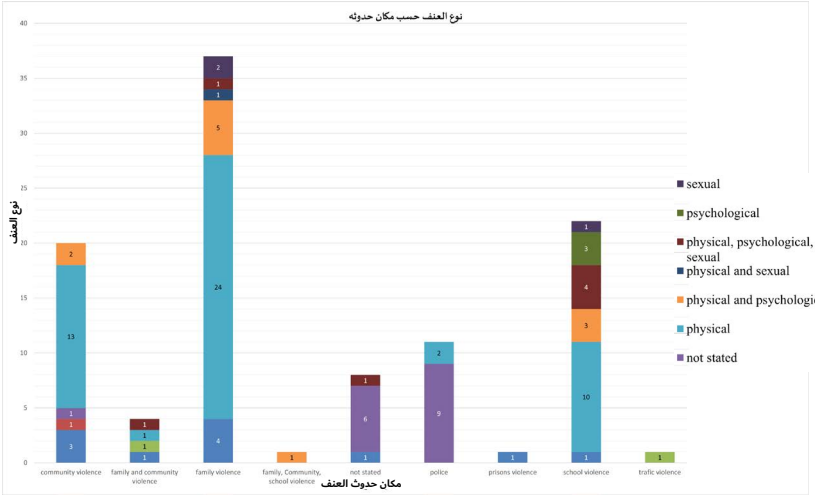

سادسًا: في ما يخصّ جنس وسنّ وقوميّة المشترِكين ودراسات الفئات الواقعة في خطر، النساء العربيّات والمراهقون العرب حصلوا على أولويّة أولى. أمّا الفئات التي حصلت على الأولويّة الثانية، فكانت الذكور والإناث العرب، والعرب البالغين، والعرب الواقعين في خطر. يمكن تفسير هذا بأنّ المجموعة (الواقعة في خطر)

التي تعاني من العنف، أو فئة البالغين العرب التي قد تتورّط في العنف أو حتّى في ارتكاب الجرائم، حظيت باهتمام أقلّ في الدراسات البحثيّة. ومن جهة أخرى، يمكن تفسير ذلك بأنّ المجموعة التي نالت الأولويّة الأولى هي النساء، اللواتي يكنّ في الغالب هنّ الضحايا في حوادث العنف، والمراهقون الذين يجب فهم أسباب انخراطهم في العنف، بغية معالجة هذه الأسباب والحدّ من تورُّط هذه الفئات في أحداث عنف أو جريمة في المستقبل.

سابعًا: تُظهِر النتائج أنّ الدراسات البحثيّة اعتمدت طرق البحث الكمّيّة أكثر ممّا اعتمدت طرق البحث النوعيّة. من الواضح أنّ لكلّ طريقة نقاط ضعف ونقاط قوّة، إلّا أنّ "نقاط قوّة طرق البحث النوعيّة هي قدرتها على فهم أعمق لمفاهيم المشترِكين في البحث وتجاربهم ومعتقداتهم وقيمهم، كما أنّ المقابلات المفتوحة تتيح الإمكانيّة للمشترِكين أن يتعمّقوا في أمور تعنيهم وتهمّهم" (Yauch & Steudel, 2003)، وهذا من شأنه أن يساعد على فهم الظاهرة فهمًا أعمق. وأخيرًا، التنمُّر الإلكترونيّ هو موضوع جديد في ما يخصّ العنف الذي ظهر في السنوات الأخيرة، وما زال في بداية الإنتاج البحثيّ.

الاستنتاج

هذا المسح يُعتبر الأوّل بشأن ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطينيّ، والذي هو مسح لعناوين وملخَّصات الأدبيّات التي عالجت ظاهرة العنف. النتائج تُظهِر ما هي المواضيع المركزيّة التي تتمحور حولها الدراسات البحثيّة الأكاديميّة، وكيف تطرّق الباحثون في الإنتاج المعرفيّ إلى الأفكار الرئيسيّة عن العنف بأنواعه ومكان حدوثه، على نحوِ ما ذُكِر في النقاش أعلاه. بَيْدَ أنّ الجريمة بعامّة، والجريمة المنظَّمة على وجه الخصوص، لم تحظَ بالاهتمام البحثيّ الكبير على الرغم من شدّة وقْعها على المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل.

يمكن اعتبار هذه الدراسة مقدّمة لمزيد من الدراسات التي من شأنها أن تتعمّق أكثر في المواضيع المتعلّقة بالظاهرة، نحو:

- التركيز على اللاعبين المركزيّين في ظاهرة العنف، ولا سيّما أنّ تصرّفات الأفراد في المجتمع هي خلاصة التفاعلات الاجتماعيّة في مَبانٍ اجتماعيّة مختلفة (نحو: العائلة؛ المؤسّسات التعليميّة والتربويّة؛ المؤسّسات الدينيّة؛ مؤسّسة الشرطة...)؛

- فحص وضع ومكانة هذه المؤسّسات في المجتمع الفلسطينيّ؛

- التطرّق إلى علاقة الأفراد المنخرطين بالعنف أو الضحايا بهذه المؤسّسات، ونظرة هذه المؤسّسات إلى مرتكبي أعمال العنف ومرتكبي الجرائم؛

- تأثير العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة في ظلّ سياسة النيوليبراليّة على عمل ووظيفة هذه المؤسّسات؛

- دراسة إمكانيّة ترميم وإصلاح المؤسّسات التي تأثّرت بالتغيُّرات التاريخيّة والسياسيّة.

وهنالك حاجة إلى التطرّق إلى تأثير سياق الأنا والآخر على التعامل مع مؤسّسة الشرطة، وتعامل الأخيرة مع الظاهرة. ومن الناحية التقنيّة، ثمّة حاجة إلى دراسة ما إذا كانت طرق البحث الكمّيّة واستعمال الاستبيانات لجمع المعطيات في البحث هي الأفضل لفهم دَوْر وتصرّفات المنخرطين في أعمال العنف والجريمة، وفحص أيّ منهجيّة بحث في الإمكان اعتمادها لفهم العوامل التي تقف وراء تصرّفات المنخرطين في هذه الظاهرة، وفحص ماهيّة دَوْر المجتمع المدنيّ لخلق واقع أفضل في ما يخصّ الظاهرة.

المَصادر

أبو ريّا- أبو يونس، فداء. (2019). **علاقات بين أنواع (مَن ضدّ مَن) وأشكال مختلفة (جسديّة ولفظيّة) للعنف داخل المجتمع المسلم في إسرائيل**. [رسالة ماجستير، جامعة حيفا]. مكتبة جامعة حيفا.

سوميخ، أدڤا. (2019). **قتل النساء في المجتمع العربيّ في إسرائيل**. [رسالة ماجستير، جامعة حيفا]. مكتبة جامعة حيفا.

علي، نهاد؛ ونجمي يوسف، علاء؛ وأرييه يونَتان. (2021، تشرين الثاني). **مؤشّر الأمن الشخصيّ والجماهيريّ 2020: العنف والجريمة وتواجد الشرطة في المجتمع العربيّ في زمن الكورونا** (ترجمة ريما أبو قطيش). مبادرات إبراهيم. مستقاة من: https//:bit.ly3/LWGSyB.

Berelson, Bernard. (1952). **Content Analysis in Communication Research**. Free Press.

Ben-Porat, Guy; Yuval, Fany, & Mizrahi, Shlomo. (2012). The challenge of diversity management: Police reform and the Arab minority in Israel. **Policy Sciences**, 45 (3). Pp. 243–263. https://doi.org/10.1007/s11077-012-9154-x.

Cwikel, Julie; Lev-Wiesel, Rachel & Al-Krenawi, Alean. (2003). The physical and psychosocial health of Bedouin Arab women of the Negev area of Israel: the impact of high fertility and pervasive domestic violence. **Violence Against Women**, 9 (2). Pp. 240-257.

Hasisi, Badi. (2008). Police, politics, and culture in a deeply divided society. **The Journal of Criminal Law and Criminology (1973)**, 98 (3). Pp. 1119–1145.

Hasisi, Badi, & Weitzer, Ronald. (2007). Police relations with Arabs and Jews in Israel. **British Journal of Criminology**, 47 (5). Pp. 728–745. https://doi.org/10.1093/bjc/azm027.

Herzog, Sergio. (2004). Differential perceptions of the seriousness of male violence against female intimate partners among Jews and Arabs in Israel. **Journal of interpersonal violence**, 19 (8). Pp. 891-900.

Kattoura, Ola. (2020). **Arab battered women in Israel: How social and political contexts shape their experiences.** University of Otago. http://hdl.handle.net/10523/10134.

Khoury-Kassabri, Mona. (2006) Student victimization by educational staff in Israel. **Child abuse & neglect**, 30 (6). Pp. 691-707.

Khoury-Kassabri, Mona, & Attar-Schwartz, Shalhevet. (2008). Student victimization by peers: comparison between Bedouin and non-Bedouin Arab students in Israel. **Journal of School Violence**, 7 (3). Pp. 3-23.

Kondracki, Nancy L.; Wellman, Nancy S., & Amundson, Daniel R. (2002). Content analysis: Review of methods and their applications in nutrition education. **Journal of nutrition education and behavior**, 34 (4). Pp. 224-230.

Krippendorff, Klaus. (1980). **Content Analysis: An introduction to its methodology**. Newbury Park: Sage publications.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. (2004). Racism, militarization and policing: police reactions to violence against Palestinian women in Israel. **Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture**, 10 (2). Pp. 171-193.

Weber, Robert Philip. (1990). **Basic content analysis.** Beverly Hills. Newbury Park .CA: SAGE Publications, Inc.

Yauch, Charlene A., & Steudel, Harold J. (2003). Complementary use of qualitative and quantitative cultural assessment methods. **Organizational Research Methods**, 6 (4). Pp. 465-481.

الباب الثاني

مقارَبات سياسيّة ونظريّة
مقارنة حول العنف

تجارب مجتمعيّة في مكافحة العنف والجريمة

شهرزاد عودة وخالد السيّد[1]

مقدّمة

طغت في الأعوام الماضية ظاهرة العنف والجريمة على المجتمع الفلسطينيّ في أراضي الـ48، إلى حدّ باتت فيه تُعتبر من أكثر القضايا إلحاحًا على الأَجِنْدة السياسيّة والاجتماعيّة في أوساط الفاعلين في هذا الحقل. تصاعدت حالات القتل تدريجيًّا منذ عام 2016، لتبلغ الضعفَيْن تقريبًا في عام 2021 (بلعوم وآخرون، 2022). في موازاة ذلك، طرأ ارتفاع في الاعتداءات الفرديّة في المجتمع التي لا تصل إلى حدّ القتل؛ إذ هناك دالّة تصاعديّة في أعداد الفلسطينيّين في الداخل الذين يذهبون لتلقّي العلاج جرّاء تعرُّضهم لأيّ نوع من الاعتداء الجسديّ، ووصل هذا العدد في عام 2019 وحده إلى ما يربو عن 15 ألف إصابة (المصدر السابق).

التجربة الفلسطينيّة مع العنف والجريمة ليست منفردة؛ فهي تعكس إحدى الظواهر المتكرّرة لدى المجتمعات المستعمَرة. لفهم هذه الظاهرة لجأنا إلى التحليلات العالميّة لظواهر العنف والجريمة في سياقات استعمار استيطانيّ، وضمن سياقات عالميّة مشابهة يُستهدف فيها المبنى الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ للمجموعات المهمَّشة من قِبل دولة الاستعمار، ولا سيّما أولئك الأصلانيّين منهم الذين تَتّخذ عمليّات غزوهم أشكالًا مختلفة تتراوح بين إستراتيجيّاتِ تفكيك النسيج الاجتماعيّ والسياسيّ للسكّان، والإباداتِ الجماعيّة وتغيير الحدود (Wolfe, 2006).

في الأعوام القليلة الماضية، ازداد الاهتمام البحثيّ برصد وتفسير الظاهرة ومحاولة ابتكار الحلول لمعالجتها، لكن قلّت الأبحاث التي تحاول رصد الحلول من خلال المقارنة بتجارب شعوب مختلفة حول العالم. نحاول في هذه الورقة أن نعرف ما هي آليّات مكافحة العنف والجريمة التي لجأت إليها تجارب عالميّة مختلفة في سياق الاستعمار والعنف البنيويّ ضدّ المجموعات المهمَّشة.

1. شهرزاد عودة- مرشَّحة لنيل درجة الدكتوراة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الجامعة العبريّة في القدس، محامية وباحثة.
خالد السيّد- طالب ماجستير في دراسات السلام والصراع في جامعة كوفنتري.

التأطير النظريّ

يُظهر فانون (2014) كيف يؤدّي الاستهداف الاستعماريّ للمجتمعات المستعمَرة إلى خلق دائرة مغلقة من الجُرم حيث يستدخل أفراد هذه المجتمعات هذا العنف ويمارسونه بعضهم ضدّ بعض دون تصديره باتّجاه المستعمِر. هذا النمط من علاقات القوّة يكتسب قوّة إضافيّة في تناغمه مع الرأسماليّة، وشكلها الأحدث، النيولبراليّة؛ إذ تسهم هذه الأخيرة في تفكيك المجتمعات من خلال الخصخصة وتراجع الرعاية الاجتماعيّة؛ ويفاقِم عدمُ المساواة في الفرص انتشارَ الأسواق السوداء والجريمة المنظَّمة ويفصل بين السكّان "غير المرغوب بهم" وَ "الزائدين" (Kassab & Rosen, 2019; Harvey, 2009; Klein, 2007). تتكثّف هذه القوى الاقتصاديّة وتأثيراتها المجتمعيّة على طول المحور العرْقيّ، وتتقن إدارة السكّان "الزائدين عن الحاجة"، وذلك من خلال إعادة اختراع واستثمار في أعمال الشرطة والمراقَبة وتقنيّات التحكُّم المكانيّ (Lloyd & Wolfe, 2015).

كذلك يساعد هذا الإطار على فهم الظاهرة؛ وذلك أنّه يقدّم أمثلة على كيفيّة عمل مثل هذه الأنظمة في مكافحة العنف والجريمة لدى المجموعات المهمَّشة، تنطوي (أي الأمثلة) في معظمها على حلول أمنيّة وشُرَطيّة، وعلى خلْق دائرة من السَّجْن والعقاب. أدّى ذلك إلى نشوء أفكار معارِضة لهذا النهج، يُمْكن فهمها على أفضل وجه من خلال علم الجريمة والعقاب النقديّ.

في الإجابة عن السؤال "ما الذي يدفع الناس إلى ارتكاب الجُرم؟"، يحاول علم الجريمة والعقاب النقديّ فهم الجنوح وعنف الأفراد كدلالة على مَكامن خلل بنيويّ في النظام تُنتجه الفروق الطبقيّة والجندريّة والعِرْقيّة والقانونيّة وآليّات إنفاذ القانون (DeKeseredy, 2010). يرفض المجال أن يرى الجريمة نتاج أفعال فرديّة لا تعبّر إلّا عن المبنى النفسيّ والقِيَميّ لمرتكب الفعل الإجراميّ فقط، وأنّ الأفراد يتّخذون قرار الجنوح بمعزل عن العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة (Ibid).

لا يكتفي فهم مسبّبات الجريمة بتحليل أسبابها، بل يتدّخل أيضًا في طرق حلولها. كان البحث عن مسبِّبات الجريمة وعنف الأفراد موازيًا لمحاولة هؤلاء الباحثين ابتكار حلول خلّاقة أقلّ ضررًا على المجتمع لمعالجة الجنوح. وعلى اختلاف آرائهم، يُجْمِع هؤلاء على رفض سياسات الأَمْنَنة والشَّرْطَنة والعلاج النفسيّ بالإجبار وغيرها (Ibid). ويرى هؤلاء أنّ علاج الظاهرة يبدأ بتغيير البُنى الاجتماعيّة والاقتصاديّة بنيويًّا وتقديم العدالة الاجتماعيّة حلًّا مركزيًّا لأيّ مجهود يسعى

للتخلّص من آلام العنف والجريمة (Ibid). لا يرفض جميع هؤلاء منظومة العدالة الجنائيّة بالمطْلَق، إذ يعي بعضهم أنّ القضايا الاجتماعيّة تحتاج إلى خليط من الحلول الرسميّة وغير الرسميّة لمعالجتها (Ibid).

عند معالجة القضايا العينيّة للجرائم والنزاعات الفرديّة، سواء في ذلك تلك التي وصلت إلى حدّ استخدام العنف وتلك التي تسبق العنف بخطوة، تَتّخذ المبادَراتُ المختلفة أساليبَ متنوّعةً لمعالجتها. من أهمّ هذه المدارس علْمُ الجريمة والعقاب المهتمّ بإحقاق السلام. نشأ هذا المجال أوّلًا في الولايات المتّحدة كاستجابة لسياسات "الحبس الجماعيّ" (Mass incarceration) (Nocella, 2011, p.1)، وتحوُّل الدولة من "دولة الرفاه الاجتماعيّ" إلى "دولة عقابيّة" (DeKeseredy, 2010; Nocella, 2011) تزايدتْ فيها أعدادُ السجناء وفتراتُ سَجنهم بصورة مَهُولة، وفي صفوف المجموعات المهمَّشة -وأهمّها مجموعة الأمريكيّين المتحدّرين من أصول أفريقيّة- كان التزايد أشدّ وطأة (Ibid). وبدأ كتيّار نقديّ لهذا الواقع، يؤمن منظّروه بأنّ الجريمة هي "نتاج بنْية اجتماعيّة تضع بعضَ الفئات في وضع ضعيف، وتؤلّب الناسَ بعضَهم على بعض ممّا يولّد الرغبة في الانتقام" (Nocella 2011, p. 2).

يرى هؤلاء الجريمة مجرّد مظهر آخَر من مظاهر المعاناة الإنسانيّة الناجمة عن هياكل العنف السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، والتي تنطوي في داخلها منظومات العدالة الجنائيّة العقابيّة (DeKeseredy, 2010). على هذا الأساس، يرفض هؤلاء الأدوات التي تلجأ إليها منظومة العدالة الجنائيّة السائدة -كالسَّجن والإعدام والممارسات الأخرى- انطلاقًا من كونها عنيفة ومن إيمان راسخ لديهم بأنّ العنف لا يُحَلّ بالعنف (Pepinsky, 2013).

يُوْلي هذا النمط التحليليّ أهمّيّة خاصّة للتعاون، والاحترام، والتسامح، والمساءَلة والمسؤوليّة في حلّ معضلات العنف والجريمة، ويدعو إلى إدماج الأساليب اللاعنفيّة ورفض القمع وتبنّي أو خلق إستراتيجيّات مجتمعيّة للمصالحة والتوسّط وإيجاد طرق بديلة لحلّ النزاعات بين الأفراد (DeKeseredy, 2010; Nocella, 2011). يقول بيبنسكي (2013) إنّ حدود هذه المدرسة واسعة ولا تعبّر عن نهج فكريّ موحّد، ولكن نبعت منها ممارسات ونظريّات مختلفة في كيفيّة مقاربة الجريمة بحيث تكون العدالة التصالحيّة أهمَّها على الرغم من أنّها اتّخذت طريقًا منفردًا في مرحلة لاحقة (Nocella, 2011, p. 2; Pepinsky, 2013).

العدالة التصالحيّة

ينبع منطق العدالة التصالحيّة من الاعتقاد بأنّ مفهوم العقاب يضرّ بالعلاقات الإنسانيّة، ولا سيّما ما بين الجاني والضحيّة، وتدعو العدالة التصالحيّة إلى حلّ المسألة عبْر التوصّل إلى حلول ترضي جميع الأطراف ولكن مع التأكيد على تصحيح أخطاء الجُناة بحقّ الضحايا، عبْر تقييم احتياجات جميع الأطراف وتحمّل المسؤوليّة على حلّ النزاع (Nocella, 2011, p. 2; Pepinsky, 2013). تَستخدم العدالة التصالحيّة دوائر مجتمعيّة تضغط على طرفَي النزاع، أي المعتدي والمعتدَى عليه، لجلبهما إلى الطاولة من أجل التعافي والمصالحة وأخذ المسؤوليّة على أفعالهما، والحيلولة دون استمرار النزاع (Ibid).

تستوجب ممارسات العدالة التصالحيّة، من حيث المبدأ، تَمَتُّعَ أطراف النزاع بالمساواة الكاملة مع التأكيد على حفظ سلامة وكرامة جميع المنخرطين في عمليّة المصالحة (Nocella, 2011, p. 2; Llewellyn & Philpott, 2014). ابتغاءَ إتمام هذه العمليّة، يرى حاملو هذا التوجّه في مقاربة الجريمة أنّه ثمّة حاجة إلى إشراك المجتمع المحيط، وخاصّة أولئك الأقرب من طرفَي النزاع، في سيرورة المصالحة لتفعيل الضغط من أجل الالتزام بما يتطلّبه هذا المسار، ولا سيّما أنّه غير قسريّ في معظم الأحيان (Nocella, 2011, p. 2). تعتمد العدالة التصالحيّة، في فهمها للنزاعات بين الأفراد، على توجُّه علائقيّ بين الأفراد؛ إذ إنّ السلوك الخاطئ ضمن المجموعة يضرّ بعلاقات الأفراد بالمجتمع المحيط ولا ينحصر في ما بين الجاني والضحيّة، ولذا يعارض المجال الافتراضات بشأن الفردانيّة الليبراليّة للإنسان، وما ينطوي عليها من محاولات عزل الأفراد الضالّين عن أعراف المجتمع في غياهب السّجن والعقاب المختلفة (Llewellyn & Philpott, 2014).

على ضوء انتشار ممارسات العدالة التصالحيّة في حلّ النزاعات العينيّة بين الأفراد ومواجهة أشكال الجريمة، نادت أصوات أخرى باعتماد مواقف أكثر جذريّة تحاول معالجة النزاعات الفرديّة ومسبّباتها البنيويّة، لتنشأ نظريّة العدالة التحويليّة (Pepinsky, 2013).

العدالة التحويليّة

نشأ المفهوم كاستمرار للنهج الإبطاليّ (Abolitionism)، الذي بدأ كحركة سياسيّة رفضت العبوديّة في الولايات المتّحدة وأنحاء العالم، وتشعَّبَ لاحقًا ليصبح

مفهومًا يسعى إلى تحطيم جميع هياكل الظلم واللامساواة، بما في ذلك الاستعمار والفصل العنصريّ والاعتقال الجماعيّ وغيرها (Brown, 2019). انطلاقًا من هذا الإرث، ترفض العدالة التحويليّة علاج الأذى والعنف بين الأفراد عبْر الاعتماد على العقاب الانتقاميّ كالسَّجن والشرطة وعنف الدولة (Ibid). لا تكتفي العدالة التحويليّة بعلاج الصراعات بين الأفراد فحسب، بل يرى الناشطون في هذا الحقل أنّ الصراعات بين الأفراد يجب أن تُفهَم ضمن سياق يعترف بأوجه انعدام العدالة والعنف البنيويّ التي تقوم عليها الأنظمة السياسيّة والاجتماعيّة والنضال ضدّها (Nocella, 2011, p. 4; Brown, 2019; Evans, 2016, p. 5).

على ضوء هذه الرؤية، يؤمن هؤلاء بضرورة اتّباع نهج مجتمعيّ شامل يعالج الصراعات الفرديّة وأسبابها عبْر تطوير إستراتيجيّات دعم وتدخُّل ومساءَلة ترمي إلى التعافي الفرديّ والمجتمعيّ دون تدخُّل من الدولة ومؤسّساتها (Brown, 2019)، بحيث يصبح النزاع فرصة لمعالجة قضايا أوسع تنتج الأسباب الموضوعيّة لمَيْل أفراد معيّنين إلى إيذاء الآخرين (Nocella, 2011, p. 5). لا ينبع رفض ممارسي العدالة التحويليّة منظومة العدالة الجنائيّة من تحديد أصل المشكلة في أشكال الظلم المختلفة للنظام فحسب، بل كذلك من تحليل پراچماتيّ للواقع يرى أنّ جميع أشكال الحبس والشَّرْطَنة لا تساعد على تحسين الأمن والأمان لدى الناس، ولا تقلّل من الجرائم بل تسهم في زيادتها في كثير من الأحيان (Brown, 2019).

تبحث العدالة التحويليّة عن الخير داخل الآخرين، مع إدراك أنظمة الهيمنة المعقَّدة، وتدعو جميع الأطراف المتضرّرة والمسؤولة عن العنف والجريمة إلى المشاركة في نقاش نقديّ بنّاء، يتحمّل فيه الجميع عبئًا من المسؤوليّة والمساءَلة والمبادرة للتعافي (Brown, 2019).

منهجيّة البحث

استخدمنا في كتابة الورقة منهجيّة بحث دمجت بين أنماط بحث وأدوات متنوّعة. فقد فحصنا نماذج لمكافحة العنف والجريمة في مناطق مختلفة من العالم، واعتمدنا على تقاريرَ إخباريّةٍ، وأبحاثٍ رصدت عمل مجموعات مختلفة، وأفلامٍ وثائقيّة عن عمل قسم من المجموعات، والمشاركةِ في ندوات لهذه المجموعات عبر تطبيق "زوم"، ومراجعةِ أدبيّات للبحوث المتاحة حول مكافحة العنف والجريمة. علاوة على ذلك، شارك ستّة ناشطين في مقابلات شخصيّة معمّقة. هؤلاء الناشطون ينتمون إلى حراكات فاعلة على أرض الواقع في كلّ من الولايات

المتّحدة، وجنوب أفريقيا، وبريطانيا. ودعمْنا كلَّ ما حصلنا عليه وخَلَصْنا إليه بتسع مقابلات مع شباب وناشطين فلسطينيّين لفحص احتياجاتهم وتصوُّرهم لحلّ آفة العنف والجريمة.

اعتمدت المقابلات الأسئلة المفتوحة لتوفير مساحة تعبير آمنة للمشاركين في البحث، إذ يُعتبر هذا النوع من المقابلات بانيًا للثقة بين الباحثين والمشاركين (Tavory, 2020)، ولا سيّما أنّ المقابلاتِ مع الناشطين من خارج البلاد، وبعضَ المقابلات التي أُجرِيتْ مع الناشطين في البلاد، كانت بواسطة وسائل التواصل الإلكترونيّة، بما في ذلك لقاءات عبر تطبيق "زوم".

توصّل البحث إلى عشرة نماذج رئيسيّة من بلدان مختلفة لمبادرات أهليّة نشطت في مجتمعات محلّيّة مهمَّشة تتعرّض لتمييز عِرْقيّ وعنف بنيويّ واستعماريّ مستمرّ على مدار عقود (أو قرون)، على الصُّعُد السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة كافّة. تتشابه تجارب هذه المجتمعات إلى حدٍّ ما من حيث خلفيّاتها مع تجربة الفلسطينيّين في إسرائيل، وتحديدًا في ما يخصّ الاستعمار الاستيطانيّ والعنصريّة الهيكليّة ضدّ أقلّيّات عِرقيّة. اعتمدنا على ثلاث ثيمات أساسيّة سنتناولها بتوسّع في الفصل التالي.

والنماذج العشرة التي توصّلنا إليها موزّعة على النحو التالي:

- القارّتان الأمريكيّتان- ستّة نماذج هي: نموذج "ڤيڤا ريو" (Viva Rio-VR) في ريو دي جانيرو في البرازيل في أمريكا الجنوبيّة؛ وخمسة نماذج أخرى من أمريكا الشماليّة؛ نموذج "أوپريشنْ سِيزْفايِر" (Operation Ceasefire-OC) في مدينة بوسطن – ولاية ماساتشوسيتس؛ نموذج "جِدْعون آرْمي" (Gideon's Army-GA) في ناشڤيل -ولاية تِنيسي؛ نموذج "كومون جاسْتيس" (Common Justice-CJ) ونموذج "إن آي إيه پْرُودجِكْت" (NIA Project) في نيويورك - ولاية نيويورك؛ ونموذج "سِيزْفايِر أوكْلاند" (Ceasefire Oakland-CO) في أوكلاند – ولاية كاليفورنيا.

- أوروبا- نموذجان كلاهما في العاصمة البريطانيّة لندن، وهما نموذج "بِينينچنايْڤْز سيڤْز لايْڤْز" (Binning Knives Saves Lives-BKSL)، ونموذج "فرونْت فُور" (Front4).

- جنوب أفريقيا- نموذج "جَنْ فْرِي ساوْثْ أَفْرِكا" (Gun Free South Africa-GFSA).

• أستراليا- نموذج "كوءَلِشين فور جَن كونْتْرول" (Coalition for Gun Control - CGC).

المناقَشة

طُرِحت حلول كثيرة على المستوى النظريّ لعلاج أزمة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، ولكن السواد الأعظم منها لا يزال غير معبَّر عنه على المستوى العمليّ. أمّا أكثر ما يتّخذ طابعًا عمليًّا، فهو محاولات الحكومات الإسرائيليّة المختلفة التدخّل في محاربة الظاهرة، كانت آخرها الخطّة الخماسيّة التي تطرح برنامجًا متعدّد الأبعاد، أهمّ ما فيه هو تنجيع وزيادة الضبط الأمنيّ عبْر آليّات إنفاذ القانون المختلفة، واستهداف المنظَّمات الإجراميّة، والتدخّل عبْر طرح البرامج الاقتصاديّة والاجتماعيّة مثل زيادة الأطر المكمّلة لخرط الشباب الذكور الفلسطينيّين في العمل والتعليم (مكتب رئيس الحكومة، قرار 929، 2021).

بالتوازي مع المسارات السياسيّة التي اتّخذها ممثّلو جمهور، إمّا على مستوى البرلمان الإسرائيليّ ("الكنيست") أو السلطات المحلّيّة العربيّة، للضغط على السلطات الحكوميّة من أجل حلّ أزمة العنف والجريمة، خاصّة بعد موجة احتجاجات عام 2019، لجأ الأهالي في عدّة قرى وبلدات فلسطينيّة في الداخل إلى التنظيم الذاتيّ من أجل مكافحة الآفة بطرق مختلفة نحو: "حراسة البلد في كفر قاسم"؛ "الحراك المجدلاويّ"؛ "الحراك الفحماويّ الموحَّد". تعتمد هذه الحركات -في أساس ما تعتمد- على العمل التطوُّعيّ والمستقلّ عن مؤسّسات الدولة، على الرغم من أنّها تعاونت مع السلطات المحلّيّة، ولكنّها نشأت بصورة مستقلّة عن المؤسّسة ذاتها.

بعد الحديث مع ناشطين وشباب من قرى وبلدات مختلفة في الداخل، تَبيَّنَ أنّ سبب عدم مشاركتهم في الأطر والبرامج المقترَحة والمموَّلة من قِبل الحكومة الإسرائيليّة هو نتيجة عدم ثقتهم بالمؤسّسة الإسرائيليّة من الأساس. فقد أجمعوا على عدم الثقة بمؤسّسات الدولة التي يرَوْن أنّها "معنيّة بتفشّي السلاح"، مثلما قال ع.ع. من كفر قرع (ع.ع. [الاسم محفوظ]، مقابلة شخصيّة، 28 شباط، 2022). جاء ذلك أكثر تفصيلًا على لسان أ.أ. (أ.أ. [الاسم محفوظ]، مقابلة شخصيّة، 10 كانون الأوّل، 2021)، الناشط الشابّ من أمّ الفحم، والذي قال:

"إذا منقدر نستفيد من عدوّنا ما فِشّ أيّ مشكلة. بَس هُمَّ مش معنيّين. عندهم جواسيس بكلّ حارة وممكن يقلولهم كلّ قطعة سلاح وين مدفونة وتحت أيّ بلاطة، بَس هُمَّ مش معنيّين".

بعضهم يُحِيل عدم الثقة هذا إلى تواطؤ جهاز الشرطة الإسرائيليّ مع الجريمة، إذ يشرح أ.أ. (المصدر السابق):

> "لو الموضوع متعلّق بلمّ السلاح كان ممتاز. بَس المشكلة بتنتهيش هين، اللي بلمّوه برجّعوه، هذا قسم من التمثيليّة. والله، قبل يومين كان ينتشر بالفيسبوك ڤيديو اللي ببيّن فيه شرطي بزرع قطعة سلاح بسيّارة زلمة عشان يحبسه. فشوفي إنت قمّة الوسخ تبع هاي المؤسّسات، بأيّ طريقة بفكّروا عشان يِئْذوا العربي الموجود بالدولة هاي. عقلهم بشتغل ضدّنا. فكلّ إشي ضدّ العرب هو لمصلحتهم".

يُضاف إلى ذلك ما ورد على لسان م.أ. من مدينة رهط في النقب: "شو بهمّهم [الشرطة] عرب يقتلوا بعض" (م.أ. [الاسم محفوظ]، مقابلة شخصيّة، 28 شباط، 2022)، وتلك مقولة ردّدها العديد من المشاركين حين سُئلوا عن مدى نجاعة عمل الشرطة ومؤسّسات الدولة. لا يتوقّف تواطؤ الشرطة عند توفير الحصانة للمجرمين كما يقول بعضُ مَن قابلناهم، بل تستهدف الشرطة الناشطين ضدّ العنف بأنفسهم، إذ يقول أ.أ.: "منبقى نازلين نتظاهر، بتيجي الشرطة بتعتقل المتظاهرين وبتدشّر اللي معه سلاح وبطخطخ بالبلد لحاله" (أ.أ. [الاسم محفوظ]، مصدر سابق).

على مستوى الحلول، يعتقد الشباب والناشطون الذين قابلناهم أنّ الحلول هي مجتمعيّة من داخل المجتمع الفلسطينيّ على مستوى التنظيم السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، بالتوازي مع مواجهة الدولة الاستعماريّة وتفكيكها. ولكن على وجه الإجمال، على الرغم من تأييدهم هذه الحلول فإنّه ثمّة شعور باليأس طغى على ما طرحه الشباب؛ إذ يعتبرون المجتمع غير قادر على مكافحة الظاهرة من تلقاء نفسه.

من اللافت أنّ الرأي الرافض لتدخّل الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة أو عدم الثقة بها في حلّ أزمة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، يتّسق مع طروحات معظم التجارب العالميّة التي رصدناها، كما الإيمان بالحلول المجتمعيّة.

حلول مجتمعيّة من العالم

فهم جذور المشكلة

تتوزّع التجارب ما بين التي نتجت عن حراك أهليّ وتلك التي كانت بدعم من مؤسّسات مجتمع مدنيّ أو بالتعاون مع مؤسّسات الدولة، نحو: البلديّات؛ الشرطة؛ الشؤون الاجتماعيّة في المنطقة. الكثير من هذه التجارب -كتجربة (VR) في البرازيل، وتجربة (GFSA) من جنوب أفريقيا، وتجربة (Front4) في بريطانيا، وتجارب مختلفة في الولايات المتّحدة نخصّ منها تجربة (GA)- نتج عن وعي سياسيّ للعنف البنيويّ والعنصريّة الممنهَجة من قِبل السلطات ضدّ الأقلّيّات الإثنيّة أو المجتمعات المستعمَرة؛ فمؤسّسو الحركات هذه هم ناشطون سياسيّون أو لديهم وعي سياسيّ نقديّ ساعدهم في بناء حركاتهم. في التجربة البرازيليّة، كان مؤسّسوها من الناشطين ضدّ الحكم العسكريّ، وفي المقابل المبادرةُ الجنوب _ أفريقيّة أسّسها ناشطون سياسيّون شاركوا في النضال ضدّ دولة الفصل العنصريّ. وفي (Front4)، ينشط أعضاء المجموعة ضمن حركة "حياة السود مُهِمّة".

ترى المجموعات الناشطة ضدّ العنف والجريمة في السياق الاستعماريّ أو العنصريّ، ولا سيّما تجارب السود في الولايات المتّحدة وبريطانيا، ونخصّ بالذكر تجربة (GA) وتجربة (Front4)، أنّ العنف والجريمة هما نتاج سياسات قمعيّة ممنهَجة ضدّ مجموعات سكّانيّة معيَّنة؛ إذ يتأصّل البعد الهيكليّ لهذه الآفة التي يعاني منها المجتمع الأسوَد في الولايات المتحّدة، في تاريخ العبوديّة والقمع الممنهَج منذ نشوء الدولة الاستعماريّة التي اعتمد تأسيسها على خطف الأفريقيّين واستعبادهم لجني الأرباح من أجسادهم؛ وهو نهج استمرّ في سياسات الفصل العنصريّ والتفرقة العِرْقيّة، والعنف السلطويّ الممنهَج ضدّ السود؛ في ترابط مباشر، وسببيّ، مع السياسات الاستعماريّة والفوقيّة العِرْقيّة البيضاء الراسخة في الدولة ومؤسّساتها (ماويل، مقابلة شخصيّة، 27 تمّوز، 2021؛ Gideon's Army, 2016, p. 17).

ترى التجارب المختلفة أنّ العنف السلطويّ الممنهَج يتمثّل بمعدّلات سَجْن مرتفعة لغير البِيض، وتفرقة عِرقيّة على جميع المستويات، وسياسات إفقار على مختلف أنواعها (المصدر السابق). تَعِي معظم هذه المبادرات أنّ لديها مسؤوليّة في النضال ضدّ هذه البُنى، وعن هذا قالت تيمي ماويل، مؤسِّسة حركة (Front4):

"نناضل من أجل تغيير المنظومة على مستوى المؤسَّسة، ونريد أن نغيّر المفهوم العامّ لمشكلة العنف والجريمة، ونريد أن نكون جزءًا من الحلّ من حيث دَوْرنا في تحويل كيفيّة رؤية هذه القضيّة [...] ويتمحور عملنا في قول الحقيقة عمّا رأيناه بأنفسنا واختبرناه في حياتنا، وضمان وصول هذه الرسالة بالتشبيك مع مجموعات أخرى" (ماويل، مقابلة شخصيّة، 27 تمّوز، 2021).

وأمّا أديل كريستن مديرة مشروع (GFSA)، فقالت إنّ الحراك كان واعيًا طَوال الوقت لمحاولات نظام الأپرتهايد قبل سقوطه تطبيق سياسة ممنهَجة لمحو المجتمع الأصلانيّ من خلال نشر العنف والجريمة، على مبدأ "دعوهم يقتلون بعضهم بعضًا لكي نتخلّص منهم جميعًا" (كريستن، مقابلة شخصيّة، 28 أيّار، 2021).

في المجْمَل، حَدّدت معظمُ الحركاتِ العنفَ البنيويَّ الذي تمارسه الدولة على أنّه المسبِّب الرئيسيّ لتفشّي العنف لدى المجموعات المهمَّشة، وأنّ الحلول تحتاج إلى إطار يبتعد عن العقاب والسَّجن الذي يعيد إنتاج الظاهرة.

الإصغاء إلى حاجة المجتمع

بعد تحديد جذور المشكلة، اعتمدت الحركات على جسّ نبض الشارع، والعودة لحاجة أهل الحال والمتضرّرين من العنف والجريمة وبناء مشاريع تتوافق مع حاجتهم وبيئتهم لاقتلاع المشكلة، وبخاصّة على المستوى المحلّيّ. فعلى سبيل المثال، تَعْقد مبادرة (GA) جلسات استماع مجتمعيّة تُطْلِق عليها اسم "العشاء العائليّ"، وهي تتألّف من سلسلة لقاءات مع سكّان الأحياء ذات الأغلبيّة السوداء وذات الدخل المنخفض، وتشمل "حلقات للتعافي" يشارك من خلالها السكّان الأكثر تهميشًا في المدينة رواياتِهم حول السلامة المجتمعيّة، وعنف الشباب، ورفاههم الاجتماعيّ، وصحّتهم النفسيّة، ويتحدّثون عن العدالة التصالحيّة وممارسات الشرطة القمعيّة. في أحيان كثيرة، أبدى أبناء وبنات هذه الأحياء خلال هذه الجلسات فهمًا معمَّقًا لكيفيّة تفاعل فئات المجتمع مع الشرطة، في محادثات ولّدت أسئلة في غاية الأهمّيّة بشأن آراء المجتمع المحلّيّ تجاه الأمن والضبط المجتمعيّ، لينشأ عنها مشروعُ مساءَلة للشرطة ولمنظومة العدالة الجنائيّة مكلَّفٌ بأهداف متعدّدة تشمل التعليم والتدريب لأفراد المجتمع، واكتشاف بدائل للعمل الشُّرَطيّ، ومنح القدرة للسكّان، لابتكار أشكال جديدة من العدالة التصالحيّة ومراقبة الشرطة في ناشڤيل (Gideon's Army, 2016, p. 15) .

عاد موضوع إشراك المجتمع -وبخاصّة ضحايا العنف- في عمل الحراك في تجارب أخرى من بينها (CO) وَ (CJ) وَ (Front4). لجأت هذه الحركات إلى المجتمع من خلال جلسات عينيّة، أو استطلاع رأي أو أبحاث معمَّقة لفهم القضيّة والحاجة، ومن ثَمّ إنشاء مبادرات مجتمعيّة. تقوم هذه الأبحاث -في كثير من الأحيان- بإشراك مهنيّين من خلفيّات متعدّدة لتغطية موضوع العنف من عدّة جوانب. على سبيل المثال، أجرى القائمون على مبادرة (CO) بحثًا معمَّقًا بشأن العنف المسلّح في المنطقة، شمل مسحًا شاملًا لجميع جرائم إطلاق النار في المدينة، وأُوكلت مَهَمّة تحليل نتائجه لخبراء وباحثين. استنادًا إلى نتائج البحث وأبحاث أخرى في المضمار، استطاع أعضاء الفريق أن يحدّدوا هُويّة الأشخاص الأكثر عرضة لخطر العنف المسلّح، سواء أكانوا ضحايا أَمْ جُناةً. وبناء على ذلك، أُسِّست شبكة دعم مؤسَّساتيّة من الشؤون الاجتماعيّة ومؤسَّسات مجتمع مدنيّ لتلبّي حاجات هذه الشريحة.

يتمحور هذا النهج في مخاطبة الأشخاص/المجتمعات المتأثّرة بالعنف، والإصغاء لآرائهم حول ما يجلب لهم الأمان حقًّا، وعن معناه وطرق تطبيقه، من أجل أخذ المعرفة منهم وعدم تطبيق معرفة مُسْقَطة من الأعلى إلى الأسفل. فاستخلصت مؤسّسة (CJ) من مخاطبتها للمجتمع أنّ العنف تُولِّدُه أربعة عناصر: الشعور بالخجل؛ العُزلة؛ الانكشاف على العنف؛ عدم قدرة المرء على تلبية احتياجاته الاقتصاديّة. وهذه العناصر الأربعة هي بالضبط ما يفعله السَّجن للسجين (عودة والسيّد، 2022؛ Sered, 2017)، ولذا فإنّ السَّجن يولِّد عنفًا وليس العكس، وعلى هذا يجب فهم الجرائم/الجُنَح العنيفة ضمن سياقها، وعلى اختلافاتها (مثلًا: السرقة ليست كالقتل)، وألّا يكون العلاج لها هو السَّجن فقط.

برز من خلال سماع آراء أفراد المجتمع المحلّيّ، والأبحاث الميدانيّة الذي أَجْرتها الحركات المختلفة، أنّ ثقة المجتمعات المهمَّشة في سلطات إنفاذ القانون ونموذج العدالة الممارَس من قِبل الدولة ثقة متدنيّة جدًّا (إن لم تكن معدومة)، ولذا تلجأ مبادرات كثيرة إلى ممارَسات العدالة التصالحيّة والتحويليّة لحلّ الأزمات، من بينها تشجيع المساءَلةُ لا العقاب، وإعادةُ تأهيل الجناة لجعلهم ينخرطون في المجتمع.

العدالة التصالحيّة والتحويليّة في الممارسة

تقول مؤسّسة (CJ) إنّ معظم الضحايا لا يبلّغون الشرطة عن الاعتداء عليهم، وترى أنّه يجب أن يُسألوا عمّا إذا أرادوا إشراكها أصلًا، ولا سيّما أنّ 90% ممّن استُطلِعت آراؤهم في بحث داخليّ للمؤسّسة يقولون إنّهم لا يتمنَّوْن للمعتدين السَّجن، بل الدخول في برامج تأهيليّة تعيد إشراكهم كعناصر إيجابيّة في المجتمع؛ وذلك من قناعة پراچماتيّة بحتة تستند إلى واقع حياة هذه المجتمعات المستضعَفة، وهي أنّ السَّجن يولّد عنفًا يرتدّ إلى المجتمع بصورة أسوأ في نهاية المطاف. يتمحور هذا التوجُّه في تعافي الناجين من العنف وإغلاق دوائره، لإعادة تنشيطهم كأشخاص فاعلين في الحياة اليوميّة والمجتمع، ولا سيّما أنّ بعضهم من المرجَّح أن يعودوا لارتكاب العنف إذا تُرِكوا دون متابعة؛ وهذا بدوره يستند إلى احتياجات الناجين أنفسهم (عودة والسيّد، 2022؛ Common Justice, n.d ;Sered, 2017.).

وجدنا أصداء لهذا التوجُّه في كلّ من الحركات (CJ) وَ (GA) وَ (Front4) التي تعتمد بدورها على نظريّات العدالة التصالحيّة كمبدأ عمل. وتقول تي ويلسون، المديرة التنفيذيّة لحركة (GA)، إنّ سبب رفضهم معاقبة المنخرطين في الجريمة أنّ هؤلاء أصلًا ينتمون إلى مُجتمع "مُعاقَب" بأكمله ممّا يولّد العنفَ والجريمة، إذ تشير إلى أنّ المجتمع الأسود الأميركيّ يعاقَب من العنف البنيويّ الممارَس ضدّه، فهو "يعاقَب عندما لا تُوفّر مساكن بأسعار معقولة، ويعاقَب بأساليب إنفاذ القانون الشرسة والعنصريّة، ويعاقَب بالفقر، ومستويات التعليم المتدنّية، والتفكّك الأُسَريّ وغيرها. في مجتمعنا أطفال شهدوا مقتل آبائهم وأشقّائهم في الشارع. في مجتمعنا صدمات ومشاكل نفسيّة عديدة أخرى، ومشاكل مع إدمان المخدّرات. كلّ ذلك عقاب. هذه المنظومة التي نعيش تحت سيطرتها هي العقاب" (ويلسون، مقابلة شخصيّة، تمّوز 2021).

انطلاقًا من نمط التفكير هذا، ترى المؤسَّسة أنّ المجتمع ليس بحاجة إلى عقاب إضافيّ للمنخرطين في عالَم الجريمة، فذلك "لا يحلّ المشكلة" وَفقًا لِما تراه ويلسون، وعليه ترى (GA) دَوْرها في استبدال المنظومة العقابيّة "بالحبّ وإعادة استيعاب الجُناة في المجتمع" (المصدر السابق). وتتعامل المؤسَّسة مع العنف على أنّه مشكلة صحّة عامّة، تنتشر على نحوٍ أساسيّ بسبب حاجة أفراد المجتمع إلى الثأر عند تعرُّضهم أو تعرُّض أحد أحبّائهم للاعتداء، وهنا يأتي دَوْر المؤسَّسة في علاج هذه المشاكل قبل تفاقمها. أمّا (Front4)، فهي تتّبع نهجًا يسعى إلى

تعافي الشباب والمجتمع بالتوازي مع تبنّيها مبادئ العدالة التحويليّة، وتناهض أشكال الحبس والعقاب لعلاج ظاهرة العنف، وبخاصّة ضدّ السود وسائر الأقلّيّات، والمجتمعات المهمَّشة.

في تطبيق العدالة التصالحيّة والتحويليّة، تتبنّى كلّ مؤسَّسة نهجًا مختلفًا عن نهج سواها، لكنْ كلّها تعمل على إعادة تأهيل المنخرطين في عالم الجريمة، وتَبْنيهم من جديد في بيئتهم ومجتمعهم، بالإضافة إلى التدخّل في النزاعات الفرديّة بين أعضاء المجتمع في محاولة لحلّها ومنع تطوُّرها.

تتبنّى (GA) نموذجًا ينمّي قدرات السجناء السابقين، ويوفّر لهم فرصة في بناء شخصيّة قياديّة وكذلك فرص عمل، لئلّا ينزلقوا مرّة أخرى إلى عالَم الجريمة. إحدى هذه المبادَرات، وتُدْعى (Violence Interrupters)، من شأنها أن تحلّ مكان سلطات إنفاذ القانون، حيث يتّصل المتضرّرون من العنف بالمؤسّسة، والمسؤولون فيها بدَوْرهم يرسلون شخصًا إلى موقع الحدث لمدّ يد المساعدة. علاوة على هذا، يتجوّل السجناء السابقون من خلال البرنامج في الشوارع لرصد حالات عنف والتصدّي لها. ترى المجموعة أنّ إعادة إدماج الجانحين السابقين في المجتمع وتحسين حياتهم يقدّمان نموذجًا لكيفيّة تمكُّن برنامج إعادة التأهيل الخاصّ بالمؤسّسة من تغيير المجرمين السابقين ودمجهم في عمليّة التغيير المجتمعيّ (المصدر السابق). ويظهر ذلك أيضًا في تقييم المنتسبين إلى المؤسّسة لأنفسهم، إذ يرَوْن أنفسهم وكلاء تغيير (هامبينو، مقابلة شخصيّة، 23 تمّوز، 2021).

لقِيَ نهج استبدال دَوْر مؤسَّسات إنفاذ القانون صدًى في تجارب عالميّة أخرى جرى رصدها، إذ تدعم (Front4) البريطانيّة فكرة تفكيك الشرطة وضخّ تمويلها في المشاريع الاجتماعيّة، وتصبّ عملها على تقوية الأطفال والمراهقين من الذين تتراوح أعمارهم بين 11 وَ 25 عامًا، سواء أكان ذلك في مجتمعاتهم المحلّيّة، أم في المدارس التي يرتادونها، بل حتّى في السجون. كذلك تسعى المؤسَّسة إلى خلق ترابط بين أعضائها وانتماء إلى (Front4) لتقديم دعم أكبر لهم، وذلك وَفقًا لشروط عضويّة تضعها المؤسّسة؛ أوّلها التزام العضو الجديد بإحداث تغيير حقيقيّ في حياته. وفي هذا الصدد تقول ماويل إنّ قياس التغيير الحقيقيّ يعتمد على ما يريد العضو تغييره في حياته. فعلى سبيل المثال، "إذا كان الشابّ يستعمل المخدّرات، ويرى أنّها العائق الرئيسيّ أمام تطوُّره، فإنّ عليه الالتزام بالتخلّص من هذه العادة" (ماويل، مقابلة شخصيّة، 27 تمّوز، 2021). وأمّا الثاني، فهو الالتزام بدستور

(Front4) المؤلَّف من ثماني "حرّيّات": حرّيّة الحُلم؛ الحرّيّة من الاضطهاد؛ الحرّيّة لجميع الأصوات على مختلف أنواعها؛ الحرّيّة من الاعتقال والحبس والترحيل؛ الحرّيّات من التعبيرات المؤذية أو الكارهة؛ حرّيّة الحصول على مساحات آمنة ونظيفة؛ الحرّيّة من الكحول والسجائر والمخدّرات؛ حرّيّة الحبّ.

ينطلق عمل المجموعات هذه تحت نهج العدالة التصالحيّة والتحويليّة من إيمان بالتغيير المجتمعيّ، والمسؤوليّة الفرديّة على التغيير، وحبّ المجتمع. نرى أنّ نداء الحركات بتفكيك ممارَسات العنف البنيويّ وإلغاء مؤسَّسات إنفاذ القانون تُترجَم على أرض الواقع عن طريق توفير بدائل من قِبل هذه الحركات التي تتلاءم مع حاجة المجتمع الذي تعمل من أجله. كذلك تؤكّد الحركات هذه أنّ العمل على التغيير المجتمعيّ يأتي من التغيير الفرديّ والالتزام بهذا التغيير، وبالمقابل توفّر الحركات مساحةً آمنةً للمنتسبين لها ولأفراد المجتمع الذي تعمل من أجله، فتُسامِح الجانيَ وتعمل معه ليتقبّله المجتمع ويستقبله من جديد. في نهاية المطاف، ترى المجموعات هذه أنّ منظومة العدالة الجنائيّة في حالتهم العينيّة تعمل على قمع المجتمعات المهمَّشة والمستعمَرة، وبالتالي لا تتماشى آليّات إنفاذ القانون، والحلول الأمنيّة، مع حاجة المجتمع المهمَّش؛ وذلك لأنّها تعادي أفراده.

خاتمة

خلال بحثنا، رصَدْنا عددًا من المبادرات الأهليّة المختلفة لمكافحة العنف والجريمة على المستوى المحلّيّ في مجتمعات مهمَّشة تعيش في سياقات عنف بنيويّ لمحاولة فهم طرائق عملها التي ترفض مشاريع مختلفة من أنحاء شتّى من العالم. نبعت هذه الحاجة من تأطير ظاهرة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل ضمن إطار الاستعمار الاستيطانيّ، ومن سماعنا أصوات شباب وناشطين تحدّثوا عن العنف البنيويّ الممارَس ضدّ المجتمع، وضدّهم كأبناء أقلّيّة أصلانيّة في دولة استعماريّة. أرشدتنا أصواتهم تجاه الحلول المطروحة أيضًا إلى البحث عن التجارب المختلفة في أنحاء مختلفة من العالم، إذ أبْدَوْا، بلغتهم، معارضةً تامّة لعمل الشرطة الإسرائيليّة في مكافحة العنف والجريمة، وقناعةً حول مسؤوليّة الدولة بنيويًّا وعمليًّا في تفشّي الظاهرة لتأليب الفلسطينيّين بعضِهم على بعض.

بحثنا عن تجارب في سياقات مختلفة مشابهة للحالة الفلسطينيّة في الداخل، حدّد القائمون عليها عنفَ الدولة البنيويّ مسبِّبًا رئيسيًّا للعنف والجريمة في حالاتهم

المختلفة كمجموعات مهمَّشة، وهو ما يؤدّي إلى خلق دوّامة من إعادة إنتاج الحالة عند اللجوء إلى أدوات الدولة (التي تكون في الغالب أمنيّة) في حلّها. هذا قادنا إلى فهم وعرض التوجُّهات المغايرة في علم الجريمة والعقاب النقديّ وفهمه للعنف والجريمة وما نتج عنه من حلول جاء بعضها في المبادرات التي فحصناها أيضًا، والتي ترفض في معظمها الممارسات العقابيّة أو الانتقاميّة في معالجة أزمات كهذه. في هذه الحلول المجتمعيّة، أظهرنا ثلاثة تكتيكات أساسيّة تكرّرت كثيرًا في ممارسات المبادرات على اختلاف أنواعها وأماكن وجودها: فهْم جذور المشكلة؛ الإصغاء إلى حاجات المجتمع؛ اللجوء إلى ممارسات منهجيّة -كالعدالة التصالحيّة والعدالة التحويليّة على سبيل المثال.

اعتمدت التجارب العالميّة التي رصدناها في بحثنا توجّهات مختلفة لحلّ آفة العنف والجريمة، أهمّها تلك التي تعتمد إستراتيجيّة "القاعدة إلى القمّة" التي تبني مشاريعها بناء على احتياج المجتمع المحلّيّ، ولا تحاول إسقاط تكتيكات خارجيّة عليه. هذا التوجُّه يُلزِم الحركات بالبقاء في تواصل مباشر ودائم مع أهل القضيّة لفحص احتياجاتهم وخلق مُناخ من الثقة المتبادلة بين أهل القضيّة والحراك، فيشعر أبناء وبنات المجتمع أنّهم جزء لا يتجزّأ من سيرورة التغيير المجتمعيّ. ويبقى ثمّة سؤال عن مدى واقعيّة تطبيق مثل هذه الإستراتيجيّات على المجتمع الفلسطينيّ.

المصادر

بلعوم، وئام؛ السيّد، خالد؛ مجادلة، حنين؛ عودة، شهرزاد؛ غرّة، خليل؛ درويش، مروان؛ وَنصّار، نداء. (2022). **العنف والجريمة لدى الشباب في الداخل الفلسطينيّ: عوامل وسياقات**. حيفا: جمعيّة الشباب العرب - بلدنا.

عودة، شهرزاد؛ والسيّد، خالد. (2022). **تجارب أهليّة ومجتمعيّة في محاربة العنف والجريمة من العالم**. مؤسسة أهل.

فانون، فرانتز. (2014). **معذَّبو الأرض** (الطبعة الأولى، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي). القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر.

مكتب رئيس الحكومة. (2021). **قرار حكوميّ 929: الخطّة الخماسيّة للوسط العربيّ**. [بالعبريّة] مستقاة من: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec292_2021

مقابلات شخصيّة

أ.أ. [الاسم محفوظ]. (2021، 10 كانون الأوّل). مقابلة شخصيّة.

ع.ع. [الاسم محفوظ]. (2022، 28 شباط). مقابلة شخصيّة.

كريستن، أديل. (2021، 28 أيّار). مقابلة شخصيّة.

م.أ. [الاسم محفوظ]. (2022، 28 شباط). مقابلة شخصيّة.

ماويل، تيمي. (2021، 27 تمّوز). مقابلة شخصيّة.

ويلسون، تي. (2021، تمّوز). مقابلة شخصيّة.

هامبينو، چودبوي. (2021، 23 تمّوز). مقابلة شخصيّة.

Gideon's Army. (2016). **Driving while Black: A report on racial profiling in metro Nashville police department traffic stops**. [A Project by Gideon's Army In Collaboration with Nashville Community Organizations & Leaders]. Retrieved from https://drivingwhileblacknashville.files.wordpress.com/2016/10/driving-while-black-gideons-army.pdf.

Brown, Mitchelle. (2019). Transformative justice and new abolition in the United States. In Carlen, Pat, & França, Leandro A. (Eds.). **Justice alternatives** (pp. 73-87). New York: Routledge.

Common Justice. (n.d.). **The Common Justice model**. Retrieved from https://www.commonjustice.org/the_common_justice_model

DeKeseredy, Walter, S. (2010)**. Contemporary critical criminology**. London: Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203869239.

Evans, Mathew. (2016). Structural violence, socioeconomic rights, and transformative justice. **Journal of Human Rights**, (151) . Pp. 1-20.

Harvey, David. (2009, Mar 19). The 'new' Imperialism: Accumulation by dispossession. **Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge**, vol. 40.

Kassab, Hanna Samir, & Rosen, Jonathan D. (2019). **Illicit markets, organized crime, and global security**. Cham: Springer International Publishing: Palgrave Macmillan.

Klein, Naomi. (2007). **The shock doctrine: The rise of disaster capitalism**. New York: Metropolitan Books/Henry Holt.

Llewellyn, Jennifer J., & Philpott, Daniel. (2014). Restorative justice and reconciliation: Twin frameworks for peacebuilding. In Llewellyn, Jennifer J., & Philpott, Daniel (Eds.). **Restorative justice, reconciliation, and peacebuilding** (pp. 14-36). Oxford University Press.

Lloyd, David, & Wolfe, Patrick. (2015). Settler colonial logics and the neoliberal regime. **Settler Colonial Studies**, 6 (2). Pp. 109–18.

Nocella, Anthony J. (2011). An overview of the history and theory of transformative justice. **Peace & Conflict Review**, 6 (1). Pp. 1-10.

Pepinsky, Hal. (2013). Peacemaking criminology. **Critical Criminology**, 21(3). Pp. 319-339.

Sered, Danielle. (2017). **Accounting for violence: How to increase safety and break our failed reliance on mass incarceration**. New York: Vera Institute of Justice.

Tavory, Iddo. (2020). Interviews and inference: Making sense of interview data in qualitative research. **Qualitative Sociology**, 43 (4). Pp. 449–465.

Wolfe, Patric. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native. **Journal of Genocide Research**, 8 (4). Pp. 387–409.

الأقلّيّات والجهاز الشُّرَطيّ: الأقلّيّة العربيّة والعنف الطاغي وغياب الشرطة

ميرفت أبو هدوبة[1]

المساواة في التعامل أمام القانون هي من الحقوق الأساسيّة الطبيعيّة التي يضمنها النظام الديمقراطيّ لمواطنيه. وتُعتبر الشرطة من أهمّ أذرع الحفاظ على هذا النظام، ومن واجبها الحفاظ على عدم التطاول على تلك القيم أو المسّ بها (چولْدْشْميد، دْرومي، وعَتْسْمون، 2021؛ Antonopoulos, 2003)، فضلًا عن دَوْرها الجوهريّ في الحفاظ على القيم الديمقراطيّة وعلى الأمن الداخليّ للمجتمعات (حسيسي، وليثْمَنوڤيتْس، 2021). ولكن هل تقوم الشرطة دائمًا بهذا الدور بموضوعيّة وعلى نحوٍ قانونيّ؟ وهل تنحاز في حالات معيّنة إلى مجموعات معيّنة على حساب الأخرى؟ (چوفِر، وَبِنْ پورات، 2013) هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه الورقة البحثيّة.

تواجه الشرطة تحدّيات كبيرة في المجتمعات المتعدّدة الثقافات قد تتخطّى قدرة الشرطة على التعامل معها. الاختلاف الثقافيّ والسياسيّ يشكّلان -في أغلب الأحيان- التحدّيَ الأهمّ أمام توفير خدمات شُرَطيّة متساوية لجميع المواطنين (Meares, 2017, August 1; Rushin & Michalski, 2019)، ولا سيّما عند وجود خلاف سياسيّ جوهريّ بين الأكثريّة والأقلّيّة في النظام الديمقراطيّ. وفي كثير من الأحيان، الشرطة هي التي تخلق هذا التوتّر بين النظام والأقلّيّة (چوفِر، وَبِنْ پورات، 2013). في السنوات الأخيرة، ظهر هذا التوتّر للعيان في دول ديمقراطيّة كثيرة، حيث تتعامل الشرطة بمكيالين مع المجموعات المختلفة الموجودة، ممّا أدّى إلى خلق فجوة عميقة بين الشرطة ومجموعات المجتمع بلغت حدّ النفور وعدم التعاون مع الشرطة تعاونًا كاملًا (حسيسي، وليثْمَنوفيتْس، 2021؛ چوفِر، وَبِنْ پورات، 2013).

ثمّة أسباب اقتصاديّة وأخرى اجتماعيّة وثقافيّة تؤثّر على العلاقة بين الشرطة والأقلّيّات. مَصْدر التأثير لا يقتصر على فقط الحلبة السياسيّة التي تكون فيها الأقلّيّات. وضْعُ الأقلّيّة الاقتصاديُّ، ودونيّةُ مكانتها الاجتماعيّةِ والثقافيّة، هما من

1. ميرفت أبو هدوبة- مرشَّحة لنيل درجة الدكتوراة في قسم السياسة والحُكْم بجامعة بن چوريون، بئر السبع.

الأسباب الرئيسيّة التي تدفع بالأقلّيّات إلى الخروج على الوضع القائم والمطالَبة بتحسينه، وفي بعض الأحيان تدفعها هذه الأسباب إلى الاحتكاك بالشرطة بما أنّ هذه هي المسؤولة عن النظام في الحيّز العامّ (أبَبا، وَرُون، 2021).

في كثير من الأحيان، تتولّد عدائيّة لدى أفراد الشرطة تجاه الأقلّيّات التي تُلصَق بها أفكار مسبقة، كأن يردَّد -على سبيل المثال- خطابٌ مُفادُهُ أنّ الأقلّيّة لا تلتزم بالقانون وتمسّ بالنظام العامّ على نحوٍ فِطْريّ، أو أنّ الأقلّيّة تتمتّع بصفات إجراميّة ثقافيًّا لا اجتماعيًّا. هذه النظرة تَحدو بالشرطة أن تتصرّف تصرّفات عدائيّة تمييزيّة عنيفة تجاه أبناء الأقلّيّة بدون أيّ مبرّر منطقيّ أو عادل (Antonopoulos, 2003). مجرّد إعطاء تفسير ثقافيّ للجريمة، أو للمسّ بالقانون، يَحُول دون الوصول إلى حلولٍ عمليّة للمشاكل التي تواجهها الأقلّيّة، ويزيد من النظرة العنصريّة والتمييز لدى أفراد الشرطة تجاه الأقلّيّة، ومن شأن ذلك أن يزيد الفجوة والغربة والتشكيك من طرف المجموعة المهمَّشة تجاه الشرطة. في أحيان كثيرة، باسْم "محاربة الجريمة"، وتحت المساحة التي يتيحها القانون للشرطيّ لتفعيل "السلطة التقديريّة" (Friedman, 2021)، يجري تخطّي القانون والقواعد العامّة المأخوذ بها في التصرّف مع الأقلّيّة. ليس هذا فحسب، وإنّما خُلقَت "ثقافة شُرَطيّة" خاصّة بالتعامل مع الأقلّيّة يَصْعب تغيُّرها مع الوقت. هذه الثقافة تكون -في الغالب- غير قانونيّة وغير عادلة تجاه الأقلّيّات (أبَبا، وَرُون، 2021).

العلاقة المركَّبة بين الشرطة والأقلّيّات تنبع -في الأساس- من العلاقة المركَّبة بين الأكثريّة والأقلّيّة، وكذلك بين الأقلّيّة والنظام القائم. في الإمكان الإشارة إلى ثلاثة أسباب رئيسيّة حسب الأدبيّات تؤثّر على العلاقة بين الشرطة والأقلّيّات:

أوّلًا، وجود الشرطة المكثَّف والسلبيّ في حيّز الأقلّيّات على نحوٍ غير مبرَّر ولا ضرورة له. على الأغلب، هذا الوجود هو عنيف ويخلق توتّرات مع الأقلّيّة.

ثانيًا، وجود معارضة جذريّة من قبل الأقلّيّة للنظام السياسيّ القائم، أو إنّ الأقلّيّة ترى أنّ هذا النظام لا يمثّلها، وهو ما يخلق توتّرًا مع الشرطة التي هي ذراع في يد النظام القائم.

ثالثًا، الفجوات في ثقافة القانون التي تمثّل -في الغالب- ثقافة الأكثريّة. الأقلّيّة ترى أنّ ثقافتها غير ممثَّلة في القانون القائم أو في مَن يحافظون عليه. لذا، فهي من الأساس ترى أنّ هنالك تمييزًا في القانون وترفضه.

العلاقة بين هذه العوامل هي علاقة طرديّة؛ أي إنّ كلّ زيادة في أيّ عامل تؤدّي إلى تدهور العوامل الأخرى، وبالتالي يزداد التأثير على علاقة الأقلّيّات والشرطة (چوڤِر، وَبِنْ پورات، 2013). ولكن نستطيع التطرّق إلى نتيجة واحدة حتميّة لهذه العوامل، ألا وهي فقدان الثقة بالشرطة من قِبل الأقلّيّات، وهذا الأمر هو أساسيّ في عمل الشرطة داخل المجتمعات. فعدم الثقة بها يجعلها غير مرحَّب بها وسط أبناء الأقلّيّة، وبالتالي يَصْعب وجودها هناك في حالات الحاجة، أو يصبح التوجّه إليها أمرًا منبوذًا جدًّا (حسيسي، 2005).

العلاقة بين الأقلّيّة والأغلبيّة تؤثّر على عمل الشرطة. في كثير من الأحيان، تمارس الأغلبيّة ضغطًا جماعيًّا لتوجيه علاقة الشرطة مع الأقلّيّة. في الغالب، تضغط الأغلبيّة في اتّجاه تطبيق السياسة السائدة تجاه الأقلّيّة التي هي عنصريّة ومبنيّة على الشكّ والتعالي. تعمل الشرطة على تقديم مصلحة الأغلبيّة، في كثير من الأحيان، على حساب مصلحة الأقلّيّة التي لا تُؤخَذ في الحسبان، وبخاصّة إن كانت متصادمة مع مصلحة الأغلبيّة (چوڤِر، وَبِنْ پورات، 2013؛ Antonopoulos, 2003). المقصود أنّ تعاملَ الشرطة والخدماتِ التي تعطيها وجودتَها تصبح متعلّقة بالانتماء القوميّ، لا بالانتماء المدنيّ وبصفة المواطَنة.

بناءً على ما ذُكِر، نستطيع أن نحدّد ثلاثة توجُّهات مختلفة لفهم علاقة الأقلّيّة بالنظام القائم، وبالتالي يكون بوسعنا تحليل علاقة الشرطة بالأقلّيّة (حسيسي، وليتْمَنوڤيتْس، 2021):

التوجُّه الليبراليّ: وهو الذي تحاول الدولة فيه خلق هُويّة مواطنيّة جامعة لأغلب المواطنين بدون تفضيل مجموعة قوميّة معيّنة على حساب سائر المجموعات. المثال الواضح لهذا التوجّه هي الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

التوجُّه التوافقيّ: وهو ذاك الذي يعترف بالاختلافات القوميّة ولا يحاول خلق هُويّة مشترَكة للمجتمع، بل يعطي مجالًا لكلّ مجموعة بالوجود والحفاظ على مميّزاتها الاجتماعيّة والثقافيّة، وثمّة توزيع عادل للموادّ المادّيّة والرمزيّة بين المجموعات. كلّ المجموعات القوميّة في هذا النظام هي شريكة في اتّخاذ القرارات.

التوجُّه القوميّ الإثنيّ: وهو توجُّه يعطي أفضليّة لمجموعة قوميّة معيَّنة على حساب سائر المجموعات القوميّة. هذه المجموعة تنفرد في الحكم وفي اتّخاذ القرارات، ولا تعطي مجالًا للمجموعات الإثنيّة الأخرى لتَكُون شريكة في الحكم أو القرارات، بل إنّ هذه المجموعات تعاني في الغالب من التمييز العنصريّ ضدّها (چوڤِر، وَبِنْ پورات، 2013؛ Ben-Porat, 2008).

التحدّيات التي قد تواجه الأقلّيّات تَظهر بصورة واضحة في التوجُّه الثالث الذي يَتّبع سياسة تمييز صارخ ضدّ مجموعة معيَّنة على حساب المجموعات الأخرى. في التوجُّهين الأوّل والثاني، رأينا أنّ الدولة تعطي المجموعات القوميّة كافّة مجالًا في المشاركة الفعّالة في النظام وفي اتّخاذ القرارات على نحوٍ حرّ يخدم مصلحة كلّ مجموعة، وبالتالي توزيعُ القوة السياسيّة في هذه الأنظمة لا يعطي مجالًا لتفرُّد مجموعة معيَّنة في الحكم أو لتغطرس الشرطة تجاه مجموعات الأقلّيّة في الدولة (چولْدْشْميد، دْرومي، وَعَتْسْمون، 2021). ممّا لا شكّ فيه أنّ المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل يواجه نظامًا إثنيًّا ينعكس على تعامل الشرطة مع العنف والجريمة في داخله.

تنفيذ انتقائيّ للقانون - على أساس قوميّ إثنيّ

تنفيذ القانون من قِبل الشرطة في التوجُّه الثالث يكون وَفقًا للانتماء القوميّ الإثنيّ والدينيّ والثقافيّ للمواطن؛ أي إنّ الشرطة تتعامل وَفقًا لمعايير ليست قانونيّة في حالة تطبيق القانون مع المواطنين. هذا المنحى في التعامل بوسعنا القول إنّه قد ظهر جليًّا في العالم بعد حادثة تفجير البرجين في أمريكا عام 2001، وربط الإرهاب بالانتماء القوميّ الدينيّ وخاصّة الإسلاميّ منها (Goodey, 2006). استنادًا إلى مواثيق محكمة العدل الدوليّة ومواثيق عالميّة أخرى، يُعَدّ التنفيذ الانتقائيّ للقانون جريمة، ولكن على الرغم من تجريمه دوليًّا فإنّ أغلب دول أوروبا وأمريكا تتّبع هذا التوجُّه في تنفيذ القانون من قِبل سلطاتها، وخاصّة عندما يتعلّق الأمر بالانتماء إلى المجتمعات الشرقيّة الإسلاميّة (Johnson et al., 2011).

الخلفيّة القوميّة لتصرّف الشرطة مع الأقلّيّات تظهر من خلال إجراءِ التفتيش في كلّ الأماكن، وطلبِ إظهار البطاقة الشخصيّة، والتوقيفِ للمساءَلة فقط بسبب لون البشرة، واقتحامٍ للبيوت الخاصّة أو أماكن العبادة، واستعمالٍ كثيف للقوّة الشُّرَطيّة، والشكوكِ الأمنيّة، والقيامِ بتوقيفاتٍ أمنيّة دون مبرّر، وغير ذلك (چوفِر، وَبِنْ پورات، 2013؛ Goodey, 2006). من أهمّ إسقاطات التنفيذ الانتقائيّ على أساس قوميّ إثنيّ الاستعمالُ المفْرِط للقوّة الشُّرَطيّة (Over policing)، أي معالجة الأمور التي تخصّ الأقلّيّة معالَجة غير عادلة، إذ يجري استخدام قوّة كبيرة من الشرطة بالمعنى الحرفيّ، أو استعمال الصلاحيّات الشُّرَطيّة على نحوٍ مُفْرِط ضدّ الأقلّيّة وأفرادها. هذه السياسة تعتمد -في أساس ما تعتمد- على النظرة العنصريّة للأقلّيّات على أنّها مرتع للجريمة وسبب في المسّ بالنظام العامّ، ولذا

من المبرَّر استخدام قوّة كبيرة من الشرطة ضدّها، وهو ما يخلق مقدارًا هائلًا من عدم الثقة بالشرطة، وبالتالي عدم التعاون معها أو التوجُّه إليها في حالات الضرورة والحاجة (Weitzer, 2017).

من جهة أخرى، قد تختار الشرطة إهمال الأقلّيّات وعدم إعطائها الخدمات المطلوبة، ممّا يؤدّي إلى انتشار الجريمة في تلك المجتمعات انتشارًا كبيرًا، فتعمل الشرطة حينئذٍ على صبّ كامل اهتمامها على الحفاظ على الأمن خارج تلك المجتمعات، وتوجيه اللوم إلى تلك المجتمعات على ما آل إليه الأمر، أي نقص الوجود والحضور الشُّرَطيّ (Lack of policing)؛ وبالتالي قد تُضطرّ الشرطة أخيرًا إلى استخدام القوّة استخدامًا مُفْرِطًا جدًّا واعتماد سياسات قمعيّة للسيطرة على الوضع (Ibid).

العلاقة بين الشرطة والمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل

بناء على الخلفيّة النظريّة التي عُرِضت آنفًا، علاقة المجتمع الفلسطينيّ مع الشرطة علاقة مشحونة ومركَّبة، في كثير من الأحيان. مقارَنةً بمجموعات أخرى، الفلسطينيّون في إسرائيل يعانون من تمييز صارخ في التوجُّه والخدمات التي يتلقَّوْنها من الشرطة الإسرائيليّة (Ben-Porat, 2008). يعود هذا التوتّر في العلاقة إلى الخلفيّة التاريخيّة لإقامة دولة إسرائيل على حساب تهجير الشعب الفلسطينيّ، وتحميل إسرائيل وكلّ أذرعتها الأمنيّة المسؤوليّة عن هذا. مرّ الفلسطينيّون في إسرائيل بالكثير من الأحداث التاريخيّة التي أدّت إلى عدم الثقة الكاملة بالأذرع الأمنيّة للدولة، وخاصّة الشرطة (كْرِمْنِتْسِر، 1994، ص 161).

الحكم العسكريّ وما انطوى عليه من أحداث دامية (كمجزرة كفر قاسم -على سبيل المثال) كان له الأثر الأكبر لتشكيل علاقة الدولة وأذرعها الأمنيّة مع المجموعة الفلسطينيّة. قَسَمَ الحكم العسكريّ العرب داخل إسرائيل إلى ثلاث مناطق سيطرة، وأجبرهم على عدم التواصل في ما بينهم: الجليل؛ المثلّث؛ النقب. كان العرب تحت سيطرة وإشراف الحاكم العسكريّ لكلّ منطقة الذي تمتّع بصلاحيّات كبيرة وواسعة جدًّا (Nasasra, 2017; Sa'di, 2015). كانت المَهَمّة الأولى للإدارة العسكريّة هي مراقبة الفلسطينيّين والسيطرة عليهم (بويْمِل، 2002).

يفصّل أحمد السعدي في كتابه الأساليب المختلفة التي تستخدمها الدولة لمراقبة المجموعة الفلسطينيّة والسيطرة عليها أثناء فترة الحكم العسكريّ وبعدها. يرى

السعدي أنّ الدولة تحاول السيطرة الكاملة على المجموعة ومراقَبتها. وكانت سياسة "فرِّق تَسُدْ" هي إحدى طرق الرقابة الرئيسيّة. يقول السعدي إنّ السيطرة السياسيّة هي من أهمّ أنواع السيطرة التي اتّبعتها الدولة، وكان ذلك من خلال تقسيم المجموعة الكبيرة إلى مجموعات أصغر من أجل إضعاف المجموعة بأكملها. عملت الدولة على تقسيم الفلسطينيّين إلى أقلّيّات مختلفة مقسَّمة إلى مجموعات طائفيّة وعشائريّة. استخدمت الدولة التركيبة العشائريّة أسلوبًا لتعزيز الصراع والكراهيَة بين مختلف العشائر. إلى جانب ذلك، كان التعليم أحد الأساليب التي حاولت الدولة من خلالها أن تسيطر على الأقلّيّة العربيّة، والعمل على خلق "عقلٍ أسيرٍ" لا يتمتّع باستقلاليّة ذهنيّة، ولكنّه يحاكي نموذجًا قائمًا دون أيّ تفكير نقديّ (Sa'di, 2020).

هذه العلاقة الأمنيّة البحتة، التي استمرّت لمدّة عشرين عامًا تقريبًا، أدّت إلى تعامل حذِر جدًّا مع الشرطة والأذرع الأمنيّة التي نفّذت الحكم العسكريّ وخلقت شعورًا راسخًا لدى المجموعة الفلسطينيّة بأنّ هذه الأذرع لا تمثّلها بتاتًا، حتّى إنّها تعمل ضدّها دائمًا. شعور عدم الثقة تَعزَّزَ على مدار سنين من خلال التعامل المختلف مع الفلسطينيّين، ومن خلال القوانين التمييزيّة ضدّ العرب، ومن خلال أحداث عنيفة كبرى مثل أحداث انتفاضة القدس والأقصى في تشرين الأوّل عام 2000، التي أكّدت المكانة الدونيّة للعرب لدى الدولة بصورة عامّة، ولدى الجهاز الشُّرَطيّ على وجه الخصوص.

في كثير من الأحيان، وبخاصّة في حالة المجموعة الفلسطينيّة في إسرائيل، ترى الشرطة أنّ هذه المجموعة تشكّل تهديدًا بالغًا لأمن الدولة الداخليّ. على أساس هذه النظرة بُنيت سياسات الشرطة والأذرع الأمنيّة الأخرى تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل. فتعامُل الشرطة مع العرب في داخلها خير دليل على هذه السياسة المتّبَعة، فهي تتعامل مع العربيّ كمشتبَه به في أغلب الأحيان؛ إذ بمجرّد أن تشتبه في مواطن معيّن بأنّه عربيّ اعتمادًا على صفاته الخارجيّة، يتغيّر تعاملها تغيُّرًا جذريًّا وتصبح عنيفة وغير منصفة (نويْبِرْجِر، 2016؛ فوكْس، وَكْرِمْنِتْسِر، 2014، 2 أيّار).

مبنى دولة إسرائيل السياسيُّ قائمٌ من أساسه على تمييز مجموعة معيَّنة على مجموعات أخرى، ولهذا المبنى إسقاطات جمّة على جميع مَناحي الحياة بالنسبة للمجموعة الفلسطينيّة. إسرائيل ترى أنّ هذه الدولة في الأساس هي دولة الشعب اليهوديّ حصريًّا وتضع تعريفها لنفسها كيهوديّة قبل تعريفها لنفسها على أنّها

ديمقراطيّة. لتأكيد هذه الصفة، وَضَعت الكثيرَ من القوانين، وخاصّة قوانين أساس، كان آخرها قانون القوميّة (عام 2018) الذي أكّد مرّة أخرى أنّها أوّلًا دولة اليهود على حساب المجموعة الفلسطينيّة. هذه القوانين تُترجَم إلى سياسات عمليّة يوميّة غير متساوية تمسّ الفلسطينيّين على نحوٍ صارخ، من بينها تعامُلُ الشرطة معهم (جمّال، 2006، 2020).

منذ قيام الدولة حتّى يومنا هذا، كان ثمّة استعمال دائم للقوّة المفْرِطة ضدّ المجموعة الفلسطينيّة، واتّباع سياسات التمييز العنصريّة من قِبل الشرطة، بدءًا بالحكم العسكريّ الذي حوّل الحياة اليوميّة إلى عسكريّة، مرورًا بكفر قاسم والممارسات القمعيّة اليوميّة والسياسيّة، فضلًا عن يوم الأرض الذي يُعتبَر حدثًا مفصليًّا آخَر في علاقة الفلسطينيّين بإسرائيل والشرطة، والذي استخدَمت فيه القوّة غير القانونيّة بصورة مطْلَقة وقتلت ستّة متظاهرين، وصولًا إلى انتفاضة القدس والأقصى عام 2000، وقتْل ثلاثة عشر متظاهرًا عربيًّا برصاص الشرطة (لِفْنْكْرون وآخرون، 2021). في الفترة الأخيرة، رأينا حجم القوّة غير العادلة التي استُخدِمت ضدّ العرب منذ هبّة أيّار، وصولًا إلى أحداث سعوة في النقب، وكان آخرها إقامة ميليشيا مسلَّحة باسْم "بَرْ-إل" لإعادة "السلطة" اليهوديّة إلى النقب.

اتّهام المجتمع الفلسطينيّ بعدم الانحياز للقانون، وبعقليّة العدائيّة للقانون، هو أمر مفرَّغ من مضمونه. ازدياد الجريمة في المجتمع العربيّ، وبخاصّة في السنوات الأخيرة، هو أحد الإسقاطات التي نتجت عن المشكلة الأساسيّة التي تَكْمن في التعامل الانتقائيّ للشرطة تجاه الفلسطينيّين. الاستخدامُ المفْرِط للقوّة الشُّرَطيّة في حالات ليست بحاجة إلى هذه القوّة، وعدمُ إعطاء الخدمات اللازمة في الحالات التي تتطلّب حضور الشرطة، يؤدّيان إلى خلقِ نفور من الشرطة أو عدمِ التوجُّه إليها من قِبل أفراد المجموعة الفلسطينيّة. في هذه الحالة، يختار الناس تحصيل الحقّ بأيديهم أو بالتوجّه إلى القضاء العشائريّ أو العائليّ بدلًا من التوجّه إلى الشرطة، ومن ثَمّ ترتفع كذلك الجريمةُ في المجتمع لعدم وجود الشرطة، وبالتالي يُتّهَم المجتمع الفلسطينيّ بعدم الالتزام بالقانون، أو بوجود طابع "ثقافيّ" لهذه التصرّفات (حسيسي، وليثْمَنوڤيثْس، 2021).

علاقة الشرطة بالأقلّيّات: دروس من تجارب عالميّة

العلاقة المركَّبة بين الشرطة والأقلّيّات ليست حكرًا على المجموعة الفلسطينيّة، وإنّما هنالك الكثير من الدول التي واجهت هذا التحدّي وتعاملت معه. بعض هذه

الدول استطاعت أن تجد حلولًا منْصِفة لهذه المعضلة، وبعضها رفض هذا النهج واستمرّ في علاقة التمييز ضدّ الأقلّيّات. أستراليا هي إحدى الدول التي واجهت هذه المشكلة منذ عقود مع الأقلّيّات العِرْقيّة التي فيها. النهج الذي فضّلته أستراليا كان تطبيق سياسة متعدّدة الثقافات ارتكزت على ثلاث أساسيّات لبناء العلاقة مع الأقلّيّات: **أوّلًا**، إعطاء مجال واسع للتعبير عن الهُويّة القوميّة الثقافيّة لكلّ مجموعة. **ثانيًا**، التمسّك بالمساواة بين المواطنين وفتح باب فرص متساوية أمامهم. **ثالثًا**، الدعم الاقتصاديّ المتساوي لكلّ المواطنين. في المقابل، طالبت الدولة بالانتماء والولاء للدولة وأنظمتها (چوڤِر، وَينْ پورات، 2013). في الحالة الأستراليّة، تعاملت الدولة هناك مع المواطنين على قدم المساواة على نحوٍ غير تمييزيّ؛ فكلّ فئات المجتمع كانت شريكة في اتّخاذ القرارات، وكان لها تمثيل مناسب متساوٍ في مؤسّسات الدولة وفي رموز الدولة، وانعكس ذلك في تعامل الشرطة العادل مع كلّ المواطنين.

كندا كذلك هي إحدى الدول التي عانت من تلك المشكلة حتّى عام 1971، حيث اتّبعت سياسة التعدُّديّة الثقافيّة في نظامها. فقد عملت على دعم المجموعات القوميّة الثقافيّة المختلفة في الدولة ومساعدتها على التغلّب على مشاكلها المختلفة، السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، ودمجها في المجتمع العامّ. سنَّتْ كندا قوانين تحافظ وتشجّع على هذه القيم داخل المجتمع، وبالتالي خلقت مجتمعًا مترابطًا متكاتفًا مبنيًّا على أسس ديمقراطيّة (المصدر السابق).

في الحالتين، ظهور العنصريّة ضدّ مجموعات مختلفة من المجتمع أدّى إلى التفكير في اتّباع منهج أو سياسة معيّنة للوصول إلى حلول جوهريّة كتلك التي اتُّبِعت. رأينا أنّ التغيير كان جذريًّا في مؤسّسات الدولة، وليس سياسة عينيّة أو خطّة سطحيّة أو آنيّة، بل عملت الدول على سَنّ قوانين جذريّة وعلى فرض ثقافة سياسيّة متعدّدة الثقافات على كلّ المواطنين ومؤسّسات الدولة.

في بلغاريا وهنغاريا وإسبانيا وبريطانيا، أُطلِق عامَ 2007 مشروعٌ حمل الاسم "STEPSS" لمراجعة سياسة تفتيش الشرطة وتوقيف مواطنين، ولتدريب الشرطة على القواعد والتعليمات المتوافرة، وكذلك جمع المشروع معلومات عن المناطق التي اختيرت. أظهر المشروع أنّ الشرطة تتعامل على أساس إثنيّ أثناء توقيف المواطنين وتفتيشهم حيث تختار الأقلّيّات على وجه الخصوص مقارَنةً بالأغلبيّة. جمع المعلومات ومناقشتها مع الشرطة والمواطنين أدّى إلى رفع منسوب الوعي لسياسة التمييز تلك، وإلى خفض عدد الموقوفين من الأقلّيّات وإلى تحسين العلاقة بين الطرفين (حسيسي، وليتْمَنوڤيتْس، 2021).

منذ سنوات الأربعين، بدأ في الظهور ما يُعْرَف بِـ "التدريب على تعدُّد الثقافات" والتعامل مع الاختلاف، مرورًا بسنوات الستّين والتسعين حتّى القرن الحادي والعشرين، ولكن كلّ هذه الأقدميّة في التدريب لم تخفّض حجم السياسة الإثنيّة في التعامل مع الأقلّيّات، بل نلاحظ ارتفاعًا مقلقًا في التمييز ضدّ الأقلّيّات في العالم. تَمَرْكَزَ هذا التدريب على تعريف الشُّرَطيّين على العلاقة مع الأقلّيّات وكيفيّة التعامل معها وتحديد المبادئ التي يجب التصرّف حسبها (چوفِر، وَبِنْ پورات، 2013).

الصراع في شمال إيرلندا بين المُوالين لبريطانيا والقوميّين الأيرلنديّين يشْبه -إلى حدٍّ ما- الصراعَ السائد بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين. يرى المُوالون لبريطانيا أنّ الشرطة حامية الوطن، ويثقون بها "ثقة مفْرِطة"، ولا يتساءلون عن أيّ عمل أو تصرُّف تقوم به. في المقابل، يرى القوميّون الشرطة الإيرلنديّة رمزَ القمع والظلم في المجتمع. ثمّة خلاف قوميّ سياسيّ ثقافيّ بين الجهتين كبير جدًّا، والشرطة تدعم فئة على حساب فئة أخرى، وتتعامل مع القوميّين على أساس إثنيّ.

عام 1998، أُسّست في بريطانيا لجنة باسْم "اللجنة الشُّرَطيّة المستقلّة" قدّمت 175 توصية لتحسين العلاقة بين الشرطة والقوميّين الكاثوليك حتّى اليوم من أفضل التوصيات التي قُدِّمت. هذه التوصيات تطبَّق حتّى الآن، وفي كلّ سنة هنالك تقرير يقدَّم إلى الدولة بهذا الشأن. أهمّ المبادئ التي اعتمدت عليها التوصيات: التدريب على قِيَم المساواة والتعامل مع الأقلّيّات؛ تحسين العمل الشُّرَطيّ لنيل أفضل الخدمات؛ تعزيز العلاقة المتساوية والعادلة تجاه المواطنين؛ تحسين علاقة الأقلّيّات مع الشرطة ورفع رصيدها لدى هذه المجموعات (المصدر السابق).

الشرطة الجماهيريّة هي إحدى الطرق التي استُخدِمت في الكثير من الدول في محاولة لدمج الأقلّيّات، ولتحسين علاقة الشرطة بالأقلّيّات. في الولايات المتّحدة -على سبيل المثال- دمْج المواطنين من أصول أفريقيّة في الشرطة كان أحد الحلول التي طُرِحت لتحسين تصرّف الشرطة تجاههم، ولا سيّما بعد تأزُّم العلاقة بدرجة كبيرة وفقدان أيّ ثقة بالشرطة أو بمؤسّساتها (أَبَا، وَرُون، 2021).

استطاعت الشرطة دمج المواطنين الأمريكيّين الذين من أصول أفريقيّة في الشرطة لتحسين الخدمات التي تتلقّاها هذه المجموعة، ولخلق ثقة بالشرطة من جديد. هذه السياسة لم تُؤتِ أُكُلَها في الحالة الأمريكيّة، مقارَنةً بدول أخرى، حيث إنّ الذين يُقبَلون للعمل في سلك الشرطة يعانون كثيرًا من عنصريّة متجذّرة في الجهاز الشُّرَطيّ، فضلًا عن شعورهم دائمًا بأنّهم في الجهة التي تحارب المجموعة

التي يتْبعون لها، بالإضافة إلى أنّ المواطنين الذين من أصول أفريقيّة لا يقبلون هؤلاء ويعتبرونهم خَوَنة (المصدر السابق).

أُتُّبِعت هذه السياسة في دولة إسرائيل بعد أحداث أكتوبر عام 2000؛ فقد أوصى تقرير لجنة "أور" التي أقيمت في أعقاب أحداث أكتوبر بتأسيس محطّات شرطة في البلدات العربيّة، وتجنيد عرب للعمل في سلك الشرطة. عام 2012، بلغ عدد المنتسبين العرب للشرطة 2,702، أي ما يقارب 10% من نسبة المنتسبين للشرطة. وفي عام 2020، وصلت نسبتهم إلى 12%، وهو ما يدلّ على أنّ الزيادة هي ضئيلة جدًّا تكاد لا تُذْكَر. كذلك من الجدير بالذكر أنّ المجتمع يرفض هذا التجنيد ويعارضه كثيرًا، ويَعتبر مَن يتجنّد للشرطة شريكًا في الجرائم والاعتداءات التي ترتكبها ضدّ المجتمع العربيّ (حسيسي، وليتْمَنوفيتْس، 2021؛ مراقب الدولة، 2021).

بناء على هذه التجارب، دمْج أبناء الأقلّيّة في الشرطة أو مؤسَّسات الخدمة الوطنيّة لا يكفي إن لم يقترن به تغيير جوهر النظام السياسيّ الذي يتعامل تعاملًا إقصائيًّا مع المجموعات القوميّة. الشرطة ليست جهازًا محايدًا سياسيًّا وثقافيًّا، بل هي جزء من ماهيّة النظام، ودون تغيير جوهر وسياسات النظام بحيث يتعامل مع الناس على أساس المواطَنة المتساوية والاعتراف بهم وبحقوقهم الجماعيّة، فإنّ كلّ الخطط المقطوعة عن جوهر النظام لن تُجْدي نفعًا في تغيير تعامل وثقافة الشرطة مع المجموعات القوميّة الأخرى.

تلخيص وتوصيات

تشير الأدبيّات البحثيّة أنّ تحسين مكانةِ الشرطة وعلاقتِها مع المجموعات القوميّة المهمَّشة يمكن أن يكون بثلاثة مستويات مختلفة (حسيسي، وليتْمَنوفيتْس، 2021؛ مكتب رئيس الحكومة، 2003، 14 أيلول؛ Office of Community Oriented Policing Services (COPS), 2015; Weisburd & Majimundar, 2018): **أوّلًا**، بنوعيّة الشرطة، أي أسلوب الشرطة المتّبَع تجاه المجموعات القوميّة المختلفة. **ثانيًا**، علاقة الشرطة بالجمهور، وبخاصّة جمهور الأقلّيّة القوميّة التي تخدمها. **ثالثًا**، تحسين فعّاليّة الشرطة. بَيْدَ أنّ هذه الشروط التحسينيّة لا تكفي في حالة وجود نظام سياسيّ يقوم في جوهره وبنْيته على التمييز وإقصاء المجموعات القوميّة التي تنتمي إلى المجموعة المهيمنة، ولذا فتغيير جوهر النظام يمكن له أن يسهم في تغيير سياسات الشرطة نفسها تجاه المجموعات القوميّة الأخرى. وفي حالة

الفلسطينيّين في إسرائيل، سيبقى النظام السياسيّ -هذا المبنيّ على تفضيل مجموعة معيَّنة قانونيًّا ودستوريًّا وثقافيًّا على المجموعات الأخرى- ينعكس على سياسات وتعامل الشرطة مع المجتمع الفلسطينيّ.

لتحقيق الأهداف السابقة، لا بدّ من حصول أو إحلال تغيير جذريّ في نظرة المجتمع والدولة ككلّ تجاه المجموعات القوميّة المختلفة. من الصعب تحقيق قِيَم عميقة وذات تأثيرات وإسقاطات بنّاءة في المجتمع الإسرائيليّ بدون مواجهة الأيديولوجيا التمييزيّة الأساسيّة في بناء الدولة تجاه المجموعة الفلسطينيّة. الدولة مبنيّة على أساس عِرْقيّ واضح لصالح اليهود، وجرى تأكيد هذا الأمر بقوانين أساس وبقوانين عاديّة، وفي كلّ محفل لها. بالإضافة إلى الثقافة السياسيّة السائدة لدى الأغلبيّة في إسرائيل تجاه الفلسطينيّين، لا نستطيع القول إنّ الأغلبيّة اليهوديّة منفتحة ومتقبّلة لوجود التعدُّد القوميّ والثقافيّ في الدولة، بل إنّها تراه تهديدًا وجوديًّا لها ولقِيَمها.

المشكلة الحقيقيّة لا تكمن في الشرطة فقط، ولا يمكن تحسين الجهاز الشُّرَطيّ بدون تحسين المجتمع ككلّ. على سبيل المثال، اتّباع سياسة التعدُّديّة الثقافيّة في الجهاز الشُّرَطيّ لا يمكن أن ينجح دون تذويت هذه القِيَم لدى المجتمع الإسرائيليّ ككلّ، ولدى المؤسَّسات التابعة له. التعدُّديّة الثقافيّة لن تكون فعّالة إذا حُصِرَ تطبيقها في الجهاز الشُّرَطيّ؛ وذلك أنّ هذا الجهاز غير منفصل عن سائر أجهزة ومركّبات الدولة، وإنّما كلّ مركّب يؤثّر ويحدّد قِيَم الجهاز الآخر. الشرطة -على وجه التحديد- هي جهاز متأثّر جدًّا من الثقافة العامّة للأغلبيّة، وفي كثير من الأحيان لا يستطيع الوقوف في وجهها.

على الدولة أن تحذو حذو دول عديدة فرضت وشرّعت التعدُّديّة الثقافيّة قانونيًّا، ورسّخت هذه القيم في المجتمع بصورة جِدّيّة وواضحة منذ منتصف سنوات السبعين. هذه الدول تنعم اليوم بتعايُش وتناغُم بين فئات مجتمعها، لأنّها كانت السبّاقة في غرس قِيَم التعدُّديّة القوميّة والثقافيّة داخل مجتمعها.

ولكن إلى حين تطبيق سياسة جذريّة كهذه، علاقة الفلسطينيّين في إسرائيل مع الشرطة آخذة في التردّي، وخاصّة بعد هبّة أيّار عام 2021، إذ تعاملت الشرطة تعامُلًا تمييزيًّا واضحًا ضدّ الجماهير الفلسطينيّة التي خرجت للاحتجاج. الأمر عمّق الفجوة، وزاد من نفور العرب من الشرطة، وبالتالي حصل تَنامٍ في الجريمة ودُفِع ثمن باهظ في غياب شرطة يُلجَأ إليها في حالات الحاجة ولا يُلجَأ إلى حلول أخرى.

المصادر

أَبَا، بَكْدا؛ وَرُون، عُوديد. (2021). من أنت أتيتَ لأرضي وتعتقلني؟ تأثير انتماء الشرطيّ الإثنو_قوميّ على تقبُّل أوامره. **القضاء والمجتمع والثقافة**، مجلّد (د): القضاء والشرطة. ص 305- 332. [بالعبريّة]. مستقاة من: https//:bit.ly3/L1uQ5W.

بويْمِل، يَئير. (2002). الحكم العسكريّ وسيرورة تفكيكه، 1958-1968. **الشرق الجديد** ("هَمِزْراح هَحَداش")، 43. ص 133-156. [بالعبريّة].

جمّال، أمل. (2006). نقص التمثيل والمشاركة السياسيّة غير الفعّالة للمواطنين العرب في إسرائيل. لدى: حاسون، شلومو؛ وكَرَيَنّي، ميخائيل (محرّران). **عوائق أمام المساواة: العرب في إسرائيل** (ص 125-140). القدس: مركز فلورسهايمر لأبحاث السياسات. [بالعبريّة]. مستقاة من:
https//:fips.huji.ac.il/sites/default/files/floersheimer/files hassonkarayanny_arabs_in_israel.pdf

جمّال، أمل (محرّر). (2020). **سيطرة وشوكة بها: التغيُّرات في سياسة الدولة تجاه مواطنيها العرب وتأثيرها على سلوكهم**. جامعة تل أبيب. [بالعبريّة].

چوفِر، أوري؛ بِنْ پورات، چاي. (2013). **ضبط الأمن في مجتمع منقسم**. (ترجمتْه إلى العبريّة داليا شَاحَم). حيفا: يَزْديس ومبادرات إبراهيم. [بالعبريّة]

چولْدشْميد، هيلا؛ دْرومي، شاي؛ وعَنْسْمون، عاموس. (2021). حضور مفقود: دَوْر الشرطة في جهاز إنفاذ القانون. **القضاء والمجتمع والثقافة**، مجلّد (د): القضاء والشرطة. ص 9-24. [بالعبريّة]. مستقاة من: https//:bit.ly3/wc7t5f.

حسيسي، بادي. (2005). **الشرطة والمواطَنة في مجتمع منقسم: العلاقات بين الشرطة والأقلّيّة في إسرائيل**. حيفا: [د.ن]. [بالعبريّة].

حسيسي، بادي؛ وليتْمَنوڤيتْس، ياعيل. (2021). الحَوْكَمة والكفاءة في ضبط الأمن للأقلّيّات في المجتمعات المنقسمة: نظرة قادة مراكز الشرطة حول المجتمع العربيّ في إسرائيل. **القضاء والمجتمع والثقافة**، مجلّد (د): القضاء والشرطة. ص 265-303. [بالعبريّة]. مستقاة من: https//:bit.ly38/bgK4F.

فوكْس، عَمير؛ وكْرِمْنِتْسِر، مُرْدِخاي. (2014، 2 أيّار). **اقتراح قانون أساس: دولة إسرائيل -الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ**. معهد إسرائيل للديمقراطيّة. [بالعبريّة]. مستقاة من: https//:www.idi.org.il/ministerial-committee4643/

كْرِمْنِتْسِر، مُرْدِخاي. (1994). الشرطة وحقوق الإنسان. **القضاء والحكم**، مجلّد ب(1) (1994). ص 159-165. كلّيّة الحقوق، الجامعة العبريّة - القدس. [بالعبريّة]. مستقاة من: https//:law.haifa.ac.il/wp-content/uploads-2021/11/9/kremnitser.pdf

لِفْنْكْرون، نُعُمي؛ كْريخْلي-كاتْس، تمار؛ بِن يِشاي، مَطار؛ هَرْئِيل، نُوعا؛ وبِيسَح، هَرْئِيل. (2021). استخدام غير مقبول للقوّة في شرطة إسرائيل في ضوء القانون: أفكار أوّليّة من الأحكام الصادرة. **القضاء والمجتمع والثقافة**، مجلّد (د): القضاء والشرطة. ص 197-236. [بالعبريّة]. مستقاة من: https//:bit.ly3/LjM0M1.

مراقب الدولة. (2021). تعامُل شرطة إسرائيل مع حيازة السلاح غير القانونيّة وأحداث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربيّ والبلدات المختلطة -تقرير متابعة. **تقرير سنويّ 71 (ج)**. مكتب مراقب الدولة. [بالعبريّة]

مكتب رئيس الحكومة. (2003، 14 أيلول). **تقرير لجنة التحقيق الرسميّة في الاشتباكات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليّين في أكتوبر /تشرين الأوّل 2000، قرار رقم (772)**. مكتب رئيس الحكومة (الحكومة (30)، أريئيل شارون). [بالعبريّة]. مستقاة من: https//:bit.ly3/LfPeA8.

نويْبِرْجِر، بنيامين. (2016). **من الحكْم العسكريّ حتّى وثائق الرؤية المستقبليّة: الأقلّيّة العربيّة في السياسة الإسرائيليّة**. رعنانا: الجامعة المفتوحة. [بالعبريّة].

Antonopoulos, Georgios A. (2003). Ethnic and racial minorities and the police: A review of the literature. **The Police Journal**, 76 (3). Pp. 45-222. Retrieved from https://doi.org/10.1350/pojo.76.3.222.19446.

Ben-Porat, Guy. (2008). Policing multicultural states: lessons from the Canadian model. **Policing & Society: An International Journal of Research and Policy**, 18 (4). Pp. 411–425. Retrieved From https://doi.org/10.1080/10439460802094686.

Friedman, Barry. (2021). Disaggregating the policing function, 169 U. Pa. L. Rev. 925. **University of Pennsylvania Law Review**, 169 (4). Retrieved from https://scholarship.law.upenn.edu/penn_law_review/vol169/iss4/1.

Goodey, Jo. (2006). Ethnic profiling, criminal (In)justice and minority populations. **Critical Criminology**, 14 (3). Pp. 207–212. Retrieved from https://doi.org/10.1007/s10612-006-9010-4.
Johnson, Devon; Brazier, Daniel; Forrest, Katrina; Ketelhut, Crispin;

Mason, Darron, & Mitchell, Marc. (2011). Attitudes toward the use of racial/ethnic profiling to prevent crime and terrorism. **Criminal Justice Policy Review**, 22 (4). Pp. 422–447. Retrieved from https://doi.org/10.1177/0887403410381801.

Meares, Tracey L. (2017, August 1). Policing: A public good gone bad. **Boston Review**. Retrieved from https://bostonreview.net/articles/tracey-l-meares-public-good-gone-bad/.

Nasasra, Mansour. (2017). **The Naqab Bedouins: A century of politics and resistance**. Columbia University Press.

Office of Community Oriented Policing Services (COPS). (2015). **The President's task force on 21st century policing implementation guide: moving from recommendations to action**. Washington, DC: Office of Community Oriented Policing Services. From https://bit.ly/3szZaOL.

Rushin, Stephen, & Michalski, Roger. (2019, July 1). Police funding. **72 Fla. L. Rev. 277 (2020)**. Retrieved in from https://ssrn.com/abstract=3542418.

Sa'di, Ahmad H. (2015). Social protest under authoritarianism: A critique of regime type and instrumental rationality-based explanations. **Sociology**, 49 (3). Pp. 455-470.

Sa'di, Ahmad H. (2020). Orientalism in a globalized world: Said in the twenty-first century. **Third World Quarterly**, 42. Pp. 1-16.

Weisburd, David, & Majimundar, Malay K. (2018). **Proactive policing: Effects on crime and communities**. Washington, D.C: National Academies Press. From https://www.nap.edu/catalog/24928.

Weitzer, Ronald. (2017). Theorizing racial discord over policing before and after Ferguson. **Justice Quarterly**, (347). Pp. 1129–1153. Retrieved from https://doi.org/10.1080/07418825.2017.1362461.

الملاحق

ملحق 1 - نتائج الاستطلاع

الفئة العمريّة	
الفئة	النسبة المئويّة %
34-18	27
44-34	20
54-45	21
64-55	17
65+	15

مجموعة الجندر	
النوع	النسبة المئويّة %
ذكور	53
إناث	47

الديانة	
الإجابة	النسبة المئويّة %
مسلم	74
مسيحيّ	14
درزيّ	10
آخر	2

مدى التديّن. (1: متديّن جدًّا؛ 5: غير متديّن)	
الإجابة	النسبة المئويّة %
1+2	58
4+3	21
5	21

التحصيل العلميّ	
الإجابة	النسبة المئويّة %
ابتدائيّة	10
إعداديّة	14
ثانويّة	39
شهادة فوق الثانويّة	7
لقب أوّل (كليّة/جامعة)	22
لقب ثاني وما فوق	8

هل مكان عملك يعمل فيه عرب؟	
q7	النسبة المئويّة %
تعمل فيه أغلبيّة عربيّة	26
تعمل فيه أغلبيّة يهوديّة	23
يعمل فيه عرب فقط	14
لا يعمل حاليا	37
المجموع	100

حسب رأيك، وجود قائمة عربيّة في الائتلاف الحكوميّ:	
q8	النسبة المئويّة %
يخدم المصالح العربيّة.	53
لا يؤثّر على المصالح العربيّة.	32
يضرّ المصالح العربيّة.	12
لا أعلم.	3
المجموع	100

هل تؤيّد نهج منصور عبّاس في الحكومة الحاليّة؟	
q9	النسبة المئويّة %
نعم	38
لا	47
لا أعرف	15
المجموع	100

ما مدى رضاك عن أداء القائمة المشتركة في السنة الأخيرة؟	
q10	النسبة المئويّة %
1- غير راض أطلاقا	31
2	9
3	33
4	13
5 راض جدا	14
المجموع	100

من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، حسب رأيك ما هو الخيار الأكثر ملاءَمةً لتحقيق ذلك في ظلّ الوضع الراهن؟	
q12	النسبة المئويّة %
تنظيم العرب بصورة جماعيّة من خلال بناء مؤسّسات وطنيّة	53
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا	38
التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدّم الشخصيّ	7
لا أعرف	2
المجموع	100

ما هو الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً برأيك للقضيّة الفلسطينيّة - الإسرائيليّة؟	
q13	**النسبة المئويّة %**
حلّ الدولتين لشعبين	50
حلّ الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيّين معًا	22
حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها	22
ارفض الاجابة	6
المجموع	100

إلى أيّ مدى تظنّ أنّ احتجاجات المجتمع في موضوع العنف والجريمة ناجحة في تحقيق أهدافها؟ درِّج إجابتك على سلّم من 1 إلى 5. 1. قليل جدا / إطلاقا لا و 5 كبير جدا	
q14	**النسبة المئويّة %**
1 قليل جدا / إطلاقا لا	65
2	13
3	14
4	4
5 كبير جدا	5
المجموع	100

قيّموا أداء المؤسّسات التالية في مكافحة العنف والجريمة على سلّم من 1 إلى 5							
q15	1	2	3	4	5	لا أعرف	المجموع
	النسبة المئويّة %						
الحكومة الإسرائيليّة	60	15	15	4	5	1	100
الشرطة الإسرائيليّة	58	14	16	5	5	1	100
الأحزاب العربيّة	51	16	18	8	5	2	100
لجنة المتابعة	48	15	17	5	5	1	100
السلطات المحلّيّة	57	16	17	4	4	2	100
الجمعيّات الأهليّة	42	12	19	9	8	1	100

حسب رأيك، ما هو العامل المركزيّ لتفشّي الجريمة والعنف؟	
q16	النسبة المئويّة %
عوامل اجتماعيّة وثقافيّة داخل المجتمع العربيّ	48
عوامل اقتصاديّة داخل المجتمع العربيّ (استهلاك زائد؛ ديون؛ سياسات البنوك	21
سياسات الحكومة	16
سياسات الشرطة وتعاملها مع المجتمع العربيّ	14
لا اعرف	1
المجموع	100

ما هو موقفك من إشراك أذرع الأمن الإسرائيليّة في مواجهة الجريمة في المجتمع العربيّ؟	
q17	النسبة المئويّة %
أؤيّد ذلك جدًّا	48
أؤيّد ذلك بتحفّظ	26
لا أؤيّد بتاتًا	26
لا أعرف	1
المجموع	100

حسب رأيك، ما مدى نجاح الخطّة الحكوميّة لمكافحة العنف والجريمة حتّى اليوم؟ درّجوا إجابتكم على سلّم من 1 إلى 5	
q18	النسبة المئويّة %
1 لم تنجح بتاتًا	47
2	24
3	23
4	4
5 نجحت كثيرًا	2
المجموع	100

ملحق 2 - برنامج المؤتمر

10:30 – 10:00 **استقبال وتسجيل**

10:45 – 10:30 **ترحيب**

- الشيخ فايز أبو صهيبان: رئيس بلديّة رهط.

- البروفيسورة نادرة شلهوب-كيفوركيان: أستاذة كرسيّ لورنس دي بيل، كلّيّة الحقوق في الجامعة العبريّة في القدس، ورئيسة الهيئة الإداريّة لمدى الكرمل.

11:05 – 10:45 **محاضرة افتتاحيّة**

"عرض وتحليل نتائج استطلاع للرأي حول الحالة السياسيّة والعنف".

د. إمطانس شحادة: مدير وحدة السياسات في مدى الكرمل.

12:40 – 11:10 **الجلسة الأولى**

مقارَبات سياسيّة ونظريّة مقارنة حول العنف

رئيسة الجلسة- **د. راوية أبو ربيعة**: محاضِرة في قسم الحقوق في كلّيّة ساپير.

شهرزاد عودة: مرشَّحة لنيل درجة الدكتوراة في علم الاجتماع والأنثروپولوجيا في الجامعة العبريّة في القدس، محامية وباحثة.
"تجارب مجتمعيّة في مكافحة العنف والجريمة"

ميرفت أبو هدوبة: مرشَّحة لنيل درجة الدكتوراة في قسم السياسة والحُكْم بجامعة بن چوريون، بئر السبع.
"الأقلّيّات والجهاز الشرطيّ: الأقلّيّة العربيّة -العنف الطاغي وغياب الشرطة"

هبة زيدان: عاملة اجتماعيّة علاجيّة، مرشَّحة لنيل درجة الدكتوراة في الخدمة الاجتماعيّة من الجامعة العبريّة في القدس.
"العلاقة بين التعرُّض لعوامل الإجهاد النفسيّ على خلفيّة اجتماعيّة سياسيّة، وممارسةِ العنف الزوجيّ لدى الفلسطينيّين"

تعقيب: **الشيخ رائد صلاح**: رئيس لجان إفشاء السلام المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا.

13:45 – 12:45 **استراحة الغداء**

14:55 – 13:45 **الجلسة الثانية**

مقارَبات منهجيّة ومعرفيّة لدراسة العنف في المجتمع الفلسطينيّ.

رئيسة الجلسة- **د. عرين هوّاري**: مديرة برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل.

د. مهيب زيدان: مُحاضِر في قسم الاقتصاد – كلّيّة نوكس، إلينوي، الولايات المتّحدة.
"تطوير إستراتيجيّات وآليّات لتوثيق جرائم القتل: دروس مستخلَصة من مشروع بحث حول جرائم قتل النساء في فلسطين قبل النكبة"

د. ميسم بشارة: پوست دكتوراة، كلّيّة التربية في جامعة حيفا
"الخطاب الأكاديميّ الإسرائيليّ حول ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل: مسح ونتائج أوّليّة"

تعقيب: **المحامي رضا جابر**: مدير مركز "أمان" – المرْكز العربيّ للمجتمع الآمن.

15:05 – 14:55 **اختتام**

د. مهنّد مصطفى: المدير العامّ لمركز مدى الكرمل.

مـدى الكرمـل – المركـز العربـي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة، هـو مؤسسـة بحثيـة مسـتقلة غيـر ربحيـة تأسسـت عـام 2000 فـي مدينـة حيفـا. يهتـم مـدى الكرمـل بالتنميـة البشـرية والقوميـة فـي المجتمـع، ويهـدف إلـى تشـجيع البحـث التطبيقـي والنظـري حـول الفلسـطينيين فـي إسـرائيل. ويركـز مـدى الكرمـل علـى سياسـة الحكومـة والاحتياجـات الاجتماعيـة والتربويـة والاقتصاديـة للمواطنيـن الفلسـطينيين فـي إسـرائيل وعلـى الهويـة القوميـة والمواطنـة الديمقراطيـة. ويسـعى المركـز إلـى توفيـر قاعـدة مؤسسـاتية ومنـاخ فكـري لدراسـة احتياجـات الفلسـطينيين فـي إسـرائيل ومسـتقبلهم الجماعـي وعلاقتهـم بإسـرائيل وبباقـي أجـزاء الشـعب الفلسـطيني والعالـم العربـي. كمـا يسـعى إلـى تدريـب جيـل جديـد مـن علمـاء الاجتمـاع والسياسـة الفلسـطينيين علـى توجهـات نقديـة فـي الدراسـات الفلسـطينية والإسـرائيلية.